SINAI
Foundation for Human Rights

فِي غَيَاهِبِ الْجُبِّ

قصص غير مروية لمدنيين ابتلعتهم
المعتقلات السرية في سيناء

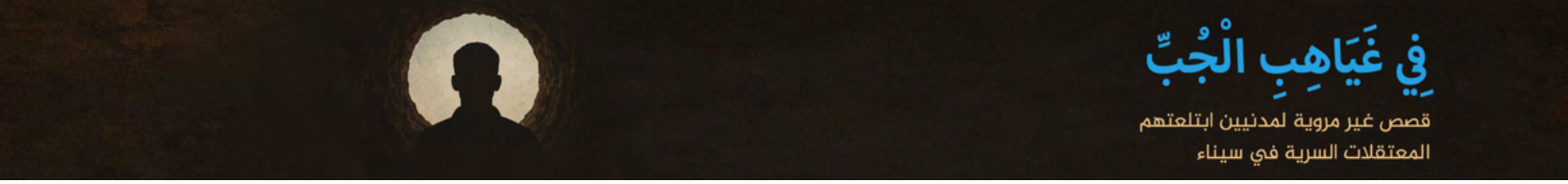

فِي غَيَاهِبِ الْجُبِّ

قصص غير مروية لمدنيين ابتلعتهم المعتقلات السرية في سيناء

SINAI
Foundation for Human Rights

مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان (SFHR)
7 Bell Yard, London, WC2A 2JR, United Kingdom
https://sinaifhr.org/ - info@sinaisfhr.org

حقوق النشر محفوظة © 2025

المحتويات

الملخص التنفيذي 1
المنهجية 6
خلفية مختصرة 11
الالتزامات القانونية المحلية والدولية 15

الفصل الأول: رحلة المختفي قسريًا
أولًا: ملابسات القبض / الاختفاء 16
ثانيًا: أين تقع غياهب الجُب؟ 23
ثالثًا: كيف تكون الحياة في غياهب الجب؟ 25
رابعًا: ماذا يحدث في غياهب الجُب؟ 28
خامسًا: الأطفال في غياهب الجب 32
سادسًا: الإهمال الطبي في غياهب الجب! 46

الفصل الثاني: الاختفاء القسري من منظور الأهالي
أولًا: رحلة البحث عن المختفين قسريًا 51
ثانيًا: التلاعب بالأهالي معنويًا وماديًا 57
ثالثًا: إخفاء أسر كاملة أو استخدام الأقارب كرهائن 60
رابعًا: معاناة نفسية واقتصادية مستمرة 65

خاتمة 69
التوصيات 70
الملحقات 71

ملخص تنفيذي

> دلوقتي الإرهاب انتهى في شمال سيناء، من ابسط حقوقي اعرف مكان ابني وهل عايش ولا ميت معنديش مشكلة ابعت تلغرافات لأي جهة حكومية في مصر أو شكوى للأمم المتحدة أو أي حاجة حتى لو هيعتقلوني. همّا يعني هيمنعوني كمان ادور على ابني؟

مقابلة مع والد أحد المختفين قسرا.

> هناك 9 اتفاقيات حقوق إنسان أساسية، مصر منضمة إلى 8 منها، والاتفاقية التي لم تنضم لها مصر هي اتفاقية منع الاختفاء القسري. جريمة الاختفاء القسري صداها ومعناها سيئ، في حين يمكن التغلب على ذلك ومسح هذه التهمة من سجلنا.

السفيرة مشيرة خطاب[1]
الرئيس السابق للمجلس القومي المصري لحقوق الإنسان

في نوفمبر 2024، تبنّت اللجنة الفرعية للاعتماد، التابعة للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمكلّفة بتقييم مدى التزام المؤسسات بمبادئ باريس، توصياتها بخفض تصنيف المجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر إلى الفئة (ب)، معربة عن مخاوف جدية بشأن ضعف استقلاليته وفعاليته وشفافيته، وفشله في معالجة قضايا مثل الاختفاء القسري والاعتقالات التعسفية.[2]

على امتداد العقد الماضي، اتبعت الدولة المصرية في شبه جزيرة سيناء سياسات أمنية قمعية ممنهجة، كان من بين أبرز ملامحها حملات الاعتقال التعسفي التي طالت الآلاف من الرجال والنساء والأطفال، وما واجهوه في

[1] مشيرة خطاب: سمعة الدولة الجيدة في مجال حقوق الإنسان عنصر جاذب للاستثمارات الأجنبية، الشروق، 12 مايو 2025:
https://www.shorouknews.com/mobile/news/view.aspx?cdate=12052025&id=fe366ee2-e89d-44a4-b1ae-c6175d89373e
[2] ترحيب حقوقي بقرار خفض تصنيف المجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر إلى الفئة (ب)، لجنة العدالة، 21نوفمبر:2024
https://shorturl.at/ULVMJ

تلك المعتقلات من ويلات التعذيب في فترات متفاوتة من الاختفاء القسري، بعضهم ظهر في السجون، أو عاد إلى الحياة، والبعض الآخر كان مصيره القتل خارج نطاق القانون، بينما بقي الكثيرون مجهولو المصير، لا يعرف ذويهم إن كانوا أحياء أو أموات. كان كل ذلك جزء من مقاربة السلطات والجيش الأمنية في مواجهة مجموعات إسلامية مسلحة منذ عام 2013. يوثق هذا التقرير 82 حالة من الاختفاء القسري المستمرة، يمثلون جزء من 863 حالة لم يستدل على مصير أصحابها حتى اليوم، وثقتها المؤسسة في تقاريرها المختلفة على مدار سنوات. وهو رقم لا يمثل حصراً لأعداد المختفين قسريا في سيناء، وإنما ما تمكنت المؤسسة من رصده والتحقق منه.

بينما ترى عينة ممثلة من النشطاء والفاعلين القبليين في سيناء، إن أعداد المختفين يتراوح ما بين 3000 إلى 3500 شخص وفقا لمنهجية اعتمدت على إشراك المجتمع المحلي في تقدير حجم الظاهرة خلال هذا التقرير. في حين تشير إحدى المقابلات التي أجرتها المؤسسة مع والد أحد المختفين قسريا، أن الرقم التسلسلي الذي قيدت به بيانات نجله في مبادرة تابعة لجميعة الوسيم الأهلية، وهي جمعية مجتمع مدني تابعة لرجل الأعمال المقرب من الجيش وأجهزة المخابرات إبراهيم العرجاني، كان 2870.

هذه السياسات لم تنشأ فجأة، بل تستند إلى تاريخ طويل من التعامل الأمني العنيف مع السكان المحليين، بدأ بالظهور بشكل واضح بعد تفجيرات طابا ورأس شيطان في 7 أكتوبر 2004، والتي أسفرت عن مقتل 34 شخصًا وإصابة أكثر من 100 آخرين من السيّاح والمتواجدين، شنت السلطات المصرية حملة اعتقالات واسعة النطاق في شمال سيناء. أعلنت وزارة الداخلية المصرية في 25 أكتوبر 2004، أنها حددت هويات أشخاصا تسعة قالت إنهم هم المسئولين عن الهجمات، خمسة منهم كانوا رهن الاحتجاز، واثنان قُتلا أثناء تنفيذ الهجوم، واثنان آخران لا يزالان فارين.[3]

وعلى الرغم من محدودية أعداد المتهمين المتورطين في تنفيذ الهجمات وفقا لتصريحات رسمية، فقد اعتقلت السلطات المصرية وقتها ما يزيد عن 2400 من السكان المحليين، قالت تقارير حقوقية لمنظمات مصرية ودولية، أن هذه الاعتقالات تمت بطريقة عشوائية ومُسيئة، انتهكت القانون، حيث لم تقتصر على المشتبه بهم، بل امتدت إلى أقاربهم، بما في ذلك النساء والأطفال، في سلوك أقرب إلى العقاب الجماعي، وتعرض مئات المعتقلين للإخفاء القسري، في أماكن احتجاز غير رسمية أو غير معلنة، لفترات طويلة دون أي إشراف قضائي أو تمكين من التواصل مع العالم الخارجي. تعكس هذه المفارقة بين عدد المتهمين الفعليين وحجم الاعتقالات الجماعية تاريخا واضحا من النهج الأمني الذي يعتمد على الاشتباه الموسع والمعاقبة الجماعية، مما أدى إلى انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

[3] مصر: الاعتقالات الجماعية والتعذيب في سيناء، هيومن رايتس ووتش، 21 فبراير 2005:
https://www.hrw.org/report/2005/02/21/egypt-mass-arrests-and-torture-sinai

أورد تقرير أصدرته هيومن رايتس ووتش عام 2005 حول الاعتقالات الجماعية والتعذيب عقب هجمات طابا 2004 أدلّة موثوقة على تعرّض المعتقلين للتعذيب الممنهج، وخاصة في مقار مباحث أمن الدولة، باستخدام وسائل قاسية مثل الصعق بالكهرباء، والضرب المبرح، والتعليق من الأطراف، "كان التعذيب ممنهجًا في منشآت أمن الدولة خلال التحقيقات، مع ورود تقارير متسقة عن استخدام الصدمات الكهربائية والضرب والتعليق". وذكر التقرير أيضًا أن هذه الانتهاكات الجسيمة ارتُكبت دون مساءلة، حيث لم تُفتح أي تحقيقات بحق المسؤولين الأمنيين، ولم تتم محاسبة أحد. في حين قالت منظمات حقوق الإنسان المصرية إن قوات الأمن قد ألقت القبض على ثلاثة آلاف شخص، منهم بضع مئات تعرضوا للاعتقال لمجرد تأمين استسلام أفراد مطلوبين من نفس العائلة.[4]

تعكس تلك الوقائع أن الدولة المصرية نظرت إلى شبه جزيرة سيناء منذ عام 2004، وربما قبل ذلك، باعتبارها منطقة خطر أمني دائم، مما أسّس لشرعنة سياسات أمنية قمعية توسعت بعد 2013. ورغم اختلاف السياق والجماعات المتورطة في العنف خلال الفترتين، إلا أن الدولة اعتمدت في كلتا الحالتين على ذات المنهج الأمني، القائم على القوانين الاستثنائية والانتهاك المنهجي للحقوق. غير أن ما كان يمارس كـ إجراءات استثنائية عقب تفجيرات طابا عام 2004، تحول منذ 2013 إلى بنية قمع مؤسسية، اتخذت فيها ممارسات كـ الإخفاء القسري والقتل خارج نطاق القانون طابعًا ممنهجًا، في ظل غياب تام للمساءلة وتوسع مطّرد في صلاحيات الأجهزة الأمنية.

ما يلفت الانتباه في المقارنة بين الفترتين، أن مستوى العنف وطبيعة الانتهاكات ظلت ثابتة في جوهرها، لكنها أصبحت أكثر اتساعًا واستمرارية بعد 2013، وترافق ذلك مع إضعاف دور القضاء المدني، وتصاعد دور المحاكم العسكرية في محاكمة المدنيين، بما وفّر غطاءً قانونيًا للانتهاكات. تعكس هذه المقارنة تطورًا من حالة قمع مؤقت عقب هجوم أمني إلى نموذج سلطوي مستقر قائم على الاستخدام المفرط للقوة والإخفاء الممنهج، في ظل غياب الشفافية والرقابة والمحاسبة، ما يضع الدولة المصرية أمام مسؤوليات قانونية وأخلاقية جسيمة تجاه الضحايا.

[4] نفس المصدر السابق.

في إطار هذا التقرير، قام باحثو المؤسسة بإنشاء قاعدة بيانات تستند إلى مراجعة وتحليل البيانات الرسمية الصادرة عن المتحدث العسكري للقوات المسلحة المصرية خلال فترة العمليات العسكرية الممتدة من عام 2013 إلى عام 2022. وقد كشفت هذه البيانات عن إعلان القوات المسلحة مقتل 5,053 شخصًا ممن وصفتهم بـ "العناصر الإرهابية"، واعتقال 14,837 آخرين من المشتبه بانتمائهم إلى جماعات مسلحة. وتُظهر هذه الأرقام الرسمية تناقضًا صارخًا مع تقديرات عدد المسلحين المنتمين إلى الجماعات المتطرفة في سيناء، والتي تراوحت، وفقًا لتقديرات مركز مكافحة الإرهاب في ويست بوينت (CTC) بين 1000 و1,500 عنصر حتى منتصف عام 2018، بينما قدرتها مؤسسة RAND بـ "عدة مئات" فقط، الأمر الذي يثير تساؤلات جوهرية حول مصير آلاف المعتقلين الذين لا يُعرف مكان احتجازهم أو مصيرهم حتى اليوم.[5]

تجدر الإشارة إلى أن هذه الأرقام لا تشمل البيانات الصادرة عن وزارة الداخلية المصرية، والتي تمثل بدورها جزءًا كبيرًا من عمليات الاعتقال والقتل خارج نطاق القانون. فعلى سبيل المثال، أعلن المتحدث باسم وزارة الداخلية في 15 مارس 2018 أن أجهزة الشرطة قامت خلال الفترة من 9 فبراير إلى 15 مارس 2018 (35 يومًا فقط) "بفحص 52,164 شخصا، تم ضبطهم بنوع الاشتباه وإخلاء سبيل من ثبت سلامة موقفه"، دون تحديد عدد المفرج عنهم، ما يدلل بشكل واضح عن توسع حملات الاعتقال على أساس الاشتباه، دون الإشارة إلى عدد من تم الإفراج عنهم فعليًا. وهو ما يشير بوضوح إلى الطابع العشوائي والواسع لحملات الاعتقال المبنية على الاشتباه، ويعزز المخاوف بشأن مصير عدد غير معلوم من هؤلاء الأفراد، في ظل غياب الشفافية والمحاسبة.[6]

[5] تقرير بعنوان "تنظيم الدولة الإسلامية في إفريقيا: تقدير أعداد المقاتلين في الخلايا المنتشرة عبر القارة"، مركز مكافحة الإرهاب في ويست بوينت، يوليو 2018:
https://ctc.westpoint.edu/islamic-state-africa-estimating-fighter-numbers-cells-across-continent/

[6] تقرير مصور عن الجهود الأمنية في سيناء، الصفحة الرسمية لوزارة الداخلية، 15 مارس 2018:
https://www.facebook.com/MoiEgy/posts/pfbid02iX1yPSSWgcbHKWK9m557ASGXocp6ujMdz9uN8DHXEJfJyDuZgvniMCScHz5d5DGtl

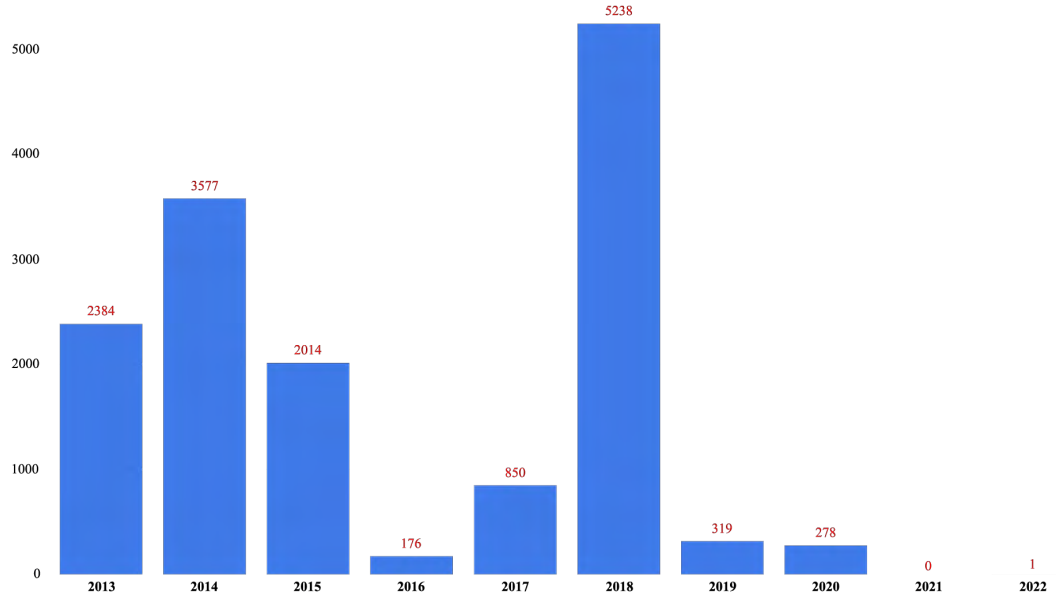

شكل (1): إنفوجراف يوضح الأعداد الرسمية للمعتقلين الذين أعلنت القوات المسلحة المصرية عن اعتقالهم في إطار العمليات العسكرية في سيناء بين عامي 2013 و2022.

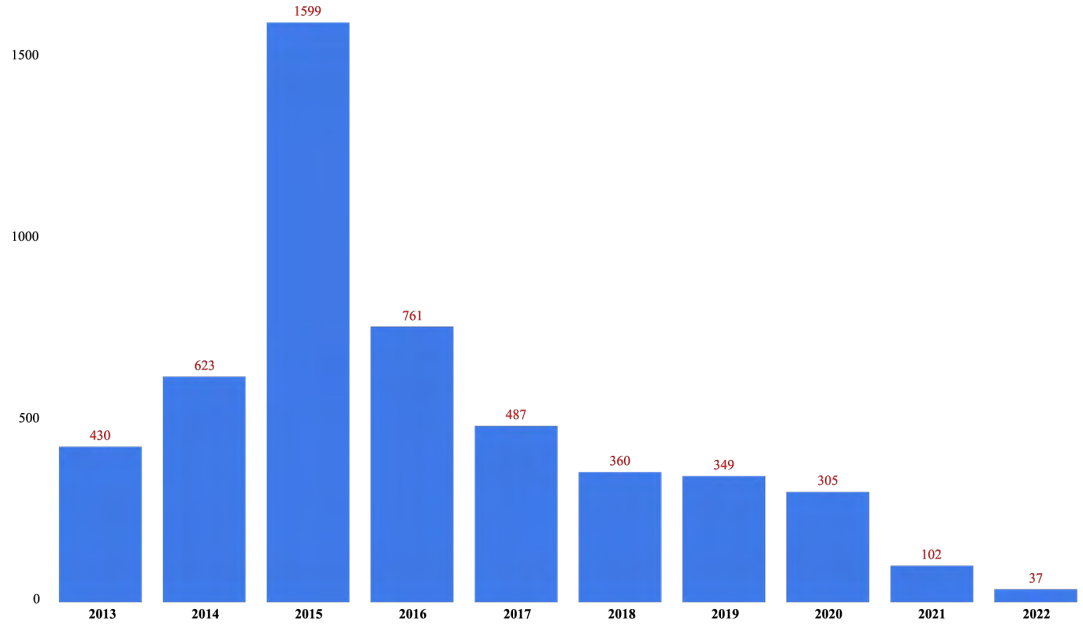

شكل (2): رسم بياني يوضح الأعداد الرسمية للقتلى الذين أعلنت القوات المسلحة المصرية عن تصفيتهم في إطار العمليات العسكرية في سيناء بين عامي 2013 و2022.

المنهجية

كيف نجيب على السؤال: كم فقدوا في غياهب الجب؟

سعت مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان إلى بناء تقدير كمي تقريبي لعدد الأشخاص الذين تعرضوا للاختفاء القسري في محافظة شمال سيناء خلال فترة النزاع المسلح (2013 - 2023) وما تلاها حتى عام 2025، ولا يزال مصيرهم مجهولًا حتى تاريخ نشر هذا التقرير. ولتحقيق ذلك، اعتمدت المؤسسة على مقاربة نوعية–كمية قائمة على إجراء مقابلات مع عينة تمثل 42 من النشطاء المحليين والفاعلين القبليين، شملت مختلف قرى ومراكز المحافظة. وقد حرصت المؤسسة عند اختيار المشاركين على ضمان تمثيل جغرافي وقبلي متوازن، بحيث تغطي العينة أكبر تنوّع ممكن من المناطق والقبائل المحلية. كما اشترطت أن يكون لدى المشاركين إلمام كافٍ بالملف الحقوقي والاجتماعي في مناطقهم، وأن تجمعهم علاقات مباشرة أو غير مباشرة مع أسر الضحايا أو الفاعلين المجتمعيين المعنيين بالملف. وتجدر الإشارة إلى أن عددًا من المشاركين في المقابلات كانوا جزءًا من مبادرات غير رسمية ذات غطاء حكومي جزئي، سعت إلى الكشف عن مصير المختفين من خلال تواصل مشايخ عائلات، جرى اختيارهم من قِبل السلطات، مع الأجهزة الأمنية، وتسليمهم قوائم بأسماء المختفين في محيطهم المجتمعي.

بناءً على هذه المقاربة التراكمية متعددة المصادر، توصّلت مؤسسة سيناء إلى أن تقديرات عينة ممثلة عن المجتمع المحلي لحجم ظاهرة الاختفاء القسري، التي وقعت خلال فترة النزاع والتي لا يزال مصيرها ضحاياها مجهولًا، يقع ضمن شريحة عددية تتراوح ما بين 3000 إلى 3500 حالة. بمعنى أن هذا الرقم لا يشمل أولئك الذين تعرف الأهالي على مصيرهم سواء كان السجن أو القتل. ويُعد هذا الرقم التقديري مبنيًا على تحليل معطيات ميدانية متقاطعة، وليس نتيجة حصر فردي. تلك آلية أخرى حاولت المؤسسة من خلالها التعرف على حجم المشكلة من وجهة نظر المجتمع المحلي، ونظرا لغياب الشفافية الرسمية وصعوبة الوصول المباشر إلى بعض المناطق المتضررة.

بينما تشير إحدى المقابلات التي أجرتها المؤسسة مع والد أحد المختفين قسريا، أن الرقم التسلسلي الذي قيدت به بيانات نجله في مبادرة تابعة لجمعية الوسيم الأهلية، وهي جمعية مجتمع مدني تابعة لرجل الأعمال المقرب من الجيش وأجهزة المخابرات إبراهيم العرجاني، كان 2870، حيث قال:

> *"قدمت تلغرافات وفاكسات لرئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء ومافيش اي فايدة، وقدمت للنواب عندنا ومحصلش اي جديد، قدمت في جمعية الوسيم بتاعة إبراهيم العرجاني ومكنش في اي رد، سألتهم مرة تانيه بعد حوالي 4 شهور، وقالوا لو وصلنا لأي معلومات هنعرف*

حضرتك، علما بأن رقم تسجيل ابني الخاص بجمعية الوسيم كان 2870، حضرتك متخيل فيه شباب قد ايه اهاليهم بيدوروا عليهم[7]."

عبر سنوات من تغطية الأحداث في سيناء، تمكنت مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان من توثيق مباشر لـ عدد 863 حالة اختفاء قسري في شبه جزيرة سيناء، لا يزال مصير أصحابها مجهولًا حتى لحظة إعداد هذا التقرير، من بينها 82 حالة تم توثيقها في هذا التقرير. هذا الرقم هو حصر لكل الحالات والشكاوى التي وثقتها المؤسسة منذ انطلاقها في أكتوبر 2020 وحتى وقت نشر التقرير. وقد خضعت هذه الحالات لعملية تحقق صارمة، شملت جمع إفادات من ذوي الضحايا أو شهود العيان، ومراجعة البلاغات المقدّمة للنيابة والجهات الرسمية -إن وجدت-، بالإضافة إلى التحقق من التواريخ وأماكن الاحتجاز المحتملة وسياق الاختفاء. يشكّل هذا الرقم إحدى أدق وأشمل قواعد البيانات الموثقة المتعلقة بحالات الاختفاء القسري في المنطقة حتى الآن، لكنه يشير فقط الى جزء من الظاهرة ولا يعبر عن الأرقام الإجمالية للمختفين قسرا في شبه جزيرة سيناء. وقد استغرق إعداد قاعدة البيانات هذه قرابة خمس سنوات، حيث عمل الفريق عليها منذ تأسيس المؤسسة في أكتوبر 2020 وحتى منتصف 2025.

يستند هذا التقرير على عمل ميداني أجرته مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان، يتضمن توثيق 82 حالة اختفاء قسري لا يزال مصير أصحابها مجهولًا حتى تاريخ إعداد التقرير، إلى جانب 16 حالة لأشخاص نجوا من تجربة الاختفاء القسري.

وقد استند التوثيق إلى 91 مقابلة شخصية/ محادثة هاتفية[8]، أُجريت مع ذوي المختفين قسرًا ممن لا يزالون رهن الاختفاء، ومع ناجين أو ذويهم، بعضهم ما زالوا قيد الحبس الاحتياطي أو ينفذون أحكامًا بالسجن. كما أُجريت مقابلة مع محامٍ مدافع عن حقوق الإنسان، مقابلتان مع اثنين من النشطاء المحليين، وذلك خلال الفترة الممتدة من أكتوبر 2020 وحتى يونيو 2025. في العديد من الحالات، تمكن باحثو مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان من مراجعة البلاغات المقدّمة للنيابة والجهات الرسمية التي قدمها إلينا ذوي الضحايا.

كما قام باحثو المؤسسة ببناء قاعدة أخرى بيانات استنادًا إلى مراجعة وتحليل البيانات الرسمية الصادرة عن المتحدث العسكري للقوات المسلحة، المرتبطة بعمليات مكافحة الإرهاب في شبه جزيرة سيناء، وذلك خلال الفترة من عام 2013 حتى نهاية 2022. هدفت هذه القاعدة إلى رصد أنماط الاعتقالات والقتل المعلن، ومقارنتها مع تقديرات مستقلة لعدد عناصر الجماعات المسلحة، بهدف الوقوف على التباينات وتحديد مؤشرات الانتهاكات المحتملة.

[7] محادثة هاتفية مع قريب أحد ضحايا الاختفاء القسري، تم حجب بيانات الشاهد بناء على طلبه، سبتمبر 2023، شمال سيناء، مصر.
[8] هذه المقابلات منفصلة عن الـ 42 مقابلة مع ممثلي المجتمع المحلي المذكورة آنفا.

بالإضافة إلى كل ذلك، اطلعت المؤسسة على توصيات موجزة تضمنها تقريرا من 12 صفحة أصدره المجلس القومي لحقوق الإنسان -مؤسسة شبه رسمية-، نشر هذا التقرير عقب إرسال بعثة لتقصي الحقائق، زارت محافظة شمال سيناء في الفترة بين 31 يناير - 4 فبراير 2021.[9]

كما راجعت المؤسسة تقريرا حكوميا صدر في تاريخ 27 يونيو 2020 تناول الجهود التي بذلتها السلطات لتعويض المتضررين من المواجهات الأمنية بين طرفي النزاع في شمال سيناء خلال الفترة من 1 أكتوبر 2015 وحتى 31 مايو 2020.[10] إضافة لذلك فقد جرت مراجعة دراسة قانونية عنوانها "حقوق الإنسان ومجابهة الجماعات الإرهابية" التي أعدها نائب رئيس محكمة النقض، المستشار عادل ماجد، والتي تناول فيها مكانة حقوق الإنسان في "العملية الشاملة سيناء 2018".[11]

أثناء كتابة هذا التقرير، اطلع باحثو المؤسسة على عشرات المقالات الإخبارية التي نشرتها وسائل الإعلام المحلية أو الدولية أو منظمات المجتمع المدني حول الأوضاع في شمال سيناء. إضافة إلى ذلك، راجعت المؤسسة التصريحات الرسمية لوزارة الدفاع المصرية والمتحدث الرسمي باسم الجيش والداخلية ومحافظ شمال سيناء وغيرهم من المسؤولين من مختلف الهيئات الحكومية، وكذلك منشورات على فيسبوك نشرها أعضاء في مجلس النواب المصري عن محافظة شمال سيناء. كما أجرت المؤسسة مراجعات مستفيضة لكل من القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

بعثت مؤسسة سيناء لحقوق الانسان رسائل إلى وزير الدفاع المصري، وزير الداخلية المصري، المجلس القومي لحقوق الإنسان والهيئة العامة للاستعلامات في ... يونيو 2025، تضمنت أسئلة مُفصلة تُغطي جميع أنماط الانتهاكات الموثقة، لكنها لم تتلق أي رد. سيتم نشر أي رد يتم استلامه بعد نشر التقرير على موقع مؤسسة سيناء.

إذ تواجه المؤسسة، إلى جانب معظم الجهات الحقوقية، تحديات ميدانية وأمنية كبيرة تعيق الوصول إلى العديد من الضحايا، خاصة في ظل التعتيم الإعلامي الرسمي ورفض السلطات الإفصاح عن أي سجلات تتعلق بالمحتجزين خارج نطاق القضاء في سيناء. وتُعزى صعوبة توثيق الانتهاكات في شمال سيناء إلى جملة من العوامل المركّبة، ترتبط بطبيعة السياق الأمني والجغرافي والاجتماعي للمنطقة، التي تُعد المعقل الرئيسي للعمليات الإرهابية خلال السنوات الماضية، ما جعل أي محاولة لرصد الانتهاكات مهمة شديدة التعقيد والمخاطرة. وقد واجه فريق المؤسسة العديد من التحديات التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

---

[9] وائل علي، «المصري اليوم» تنشر تقرير «قومي حقوق الإنسان» عن شمال سيناء، المصري اليوم، 10 فبراير 2021:
https://www.almasryalyoum.com/news/details/2253991

[10] مدبولي يستعرض تقريراً بشأن تعويض المتضررين من المواجهات الأمنية في شمال سيناء، الهيئة العامة للاستعلامات، 27 يونيو 2020:
https://sis.gov.eg/Story/205085/مدبولي-يستعرض-تقريراً-بشأن-تعويض-المتضررين-من-المواجهات-الأمنية-في-شمال-سيناء?lang=ar

[11] المستشار عادل ماجد، حقوق الانسان ومجابهة الجماعات الإرهابية، دورية "دراسات في حقوق الإنسان"، 11 يوليو 2018:
https://www.sis.gov.eg/Story/169667/هيئة-الاستعلامات-العملية-الشاملة-في-سيناء-نموذج-في-الالتزام-بحقوق-الإنسان?lang=ar

- انعدام الثقة في جدوى التواصل مع الصحفيين أو النشطاء الحقوقيين، إذ لا يؤمن عدد كبير من السكان المحليين بفاعلية هذه القنوات في تحقيق العدالة أو الكشف عن مصير ذويهم، نتيجة تجارب سابقة يرون أنها لم تؤدِّ إلى أي نتائج ملموسة، مما يزيد من التردد في الإدلاء بالمعلومات أو التعاون مع فرق الرصد والتوثيق.

- العزلة الجغرافية لبعض المناطق، وما يترتب على ذلك من صعوبات لوجستية في الوصول والتواصل مع الأهالي، مما يُضعف من القدرة على إجراء تحقيقات دقيقة أو جمع إفادات موثوقة حول حالات الاختفاء القسري. ويتضاعف هذا التحدي مع انتشار الظاهرة على نطاق واسع ومعقّد يصعب معه حصرها بدقة.

- خصوصية المجتمع السيناوي، نظرًا لطابعه القبلي، فإن مسألة التواصل مع الغرباء والثقة في حسن نواياهم تشكل عائقا دائم الحضور، ما يجعل الوصول إلى المعلومات تحديًا إضافيًا يتطلب حساسية عالية وفهمًا معمقًا لبنية المجتمع المحلي.

- تصاعد الحملات الأمنية واتساع رقعة العنف في سيناء، جعل الحذر والتحفظ سمة عامة في تعامل السكان مع أي جهات حقوقية أو صحفية، خصوصًا في ظل ما يرافق ذلك من ممارسات تعسفية، ما أدى إلى انكماش المجال المجتمعي وازدياد التوجس من الإدلاء بأي معلومات.

- تشابك الروابط العائلية وصلات القرابة، ووجود أفراد في كل عائلة على صلة مباشرة أو غير مباشرة بجهات أمنية، ما يُعقّد من إمكانية إفصاح ذوي المختفين عن تفاصيل اختفاء أقاربهم، سواء بدافع الخوف أو تحت تأثير وعود غير رسمية تُقدَّم لهم عبر تلك الصلات لحل القضية دون إثارة ضجيج.

- الخوف من الانتقام، إذ يمتنع الكثير من الأهالي عن توثيق الانتهاكات أو الحديث عنها علنًا، خشية التعرّض لممارسات انتقامية من السلطات، خاصة في ظل غياب آليات الحماية القانونية.

- الخشية من زيارة مقرات الاحتجاز للاستفسار عن مصير المختفين، خوفًا من أن تؤدي تلك الزيارات إلى اعتقالهم أو تعرّضهم للمساءلة الأمنية، وهو ما يدفع بعض الأسر إلى الصمت التام.

- الحرص على سلامة الذكور المتبقّين في الأسرة، حيث يُفضّل الكثير من الأهالي عدم اتخاذ أي خطوات قد تؤدي إلى ردود فعل أمنية تطال أبناءهم الآخرين.

- الضغوط الاقتصادية والمعيشية، التي تضعف قدرة كثير من الأسر على متابعة قضايا ذويهم أو الاستمرار في المطالبة بحقوقهم، إما لانشغالهم بتأمين الحد الأدنى من متطلبات الحياة أو لعجزهم عن تحمل التكاليف المرتبطة بالمتابعة القانونية والإدارية.

- تعدد الجهات الأمنية المنخرطة في النزاع المسلح، سواء التابعة للجيش أو الشرطة، وغياب التنسيق أو تبادل المعلومات فيما بينها، وهو ما أفضى إلى معاناة إضافية للأسر، حيث تطالبهم بعض الأجهزة بتقديم إثبات يفيد بأن الضحية قد اعتُقل من قِبل جهاز أمني آخر، وهو شرط يستحيل تحقيقه عمليًا. وقد دفع هذا العبء غير المنطقي العديد من الأسر إلى التزام الصمت الكامل، أو حتى إلى تغيير محل إقامتهم طلبًا للسلامة والابتعاد عن أي احتكاك قد يعرّضهم للخطر

تُظهر هذه التحديات حجم التعقيد الذي يواجهه العمل الحقوقي في شمال سيناء، وتُبرز في الوقت ذاته شجاعة من استطاعوا، رغم هذه الظروف، كسر حاجز الخوف والمساهمة في توثيق هذه الجرائم.

يسعى هذا التقرير إلى تسليط الضوء على ظاهرة الاختفاء القسري في شمال سيناء، وهي المنطقة الجغرافية الأكثر عرضة للانتهاكات، ومركز العمليات الإرهابية خلال العقد الماضي. ويتوزع التقرير على فصلين رئيسيين:

يتناول **الفصل الأول** ظاهرة الاختفاء القسري من منظور الضحايا أنفسهم، حيث يستند الى مقابلات مع ناجين من الاختفاء أو معتقلين سابقين قضوا فترة من الاحتجاز داخل أحد السجون مع الضحايا ونقلوا إلينا رواياتهم أو من خلال أسر المختفين والذي تمكنوا من التواصل مع ذويهم في فترة محددة خلال رحلة الاختفاء عبر رسائل مسربة أو وسطاء. يستعرض هذا الفصل رواياتهم حول ما تعرّضوا له من لحظة القبض التعسفي، مرورًا باحتجازهم في مواقع غير رسمية، وصولًا إلى تعرضهم للتعذيب وسوء المعاملة.

أما **الفصل الثاني**، يرصد رحلة الأهالي في بحثهم المضني عن ذويهم المختفين، بدءًا من الخوف من تقديم بلاغات رسمية أو الجهل الكامل بالإجراءات القانونية، مرورًا بحالات التلاعب بمشاعرهم واستغلالهم ماديا بسبب رغبتهم في معرفة مصير أحبائهم، وصولًا إلى معاناة اجتماعية واقتصادية ونفسية مضاعفة، خاصة في الأسر التي جرى اعتقال وإخفاء جميع ذكورها، كإحدى صور العقاب الجماعي التي تمارسها السلطات المصرية.

خلفية مختصرة

في أي سياق أُخذ الآلاف إلى غياهب الجُب

عقب اندلاع ثورة 25 يناير 2011، تدهورت الأوضاع الأمنية في سيناء، وتفاقمت في 5 أغسطس 2012 حين هاجم مسلحون نقطة عسكرية في رفح، ما أسفر عن مقتل 16 من عناصر الجيش، دون تبنٍّ من أي تنظيم. مثّل الهجوم نقطة تحوّل في التعامل الرسمي، أعقبه إقالات في مناصب عليا شملت رئيس أركان القوات المسلحة ووزير الدفاع ومدير جهاز المخابرات العامة ومحافظ شمال سيناء وإطلاق "العملية نسر 2"، إيذانًا بعسكرة المنطقة، مع تعهّد من الرئيس الأسبق محمد مرسي بفرض السيطرة عليها.[12]

عقب الإطاحة بمرسي في يوليو 2013، تصاعدت الهجمات المسلحة، وتبنّت جماعة "أنصار بيت المقدس" خطابًا تكفيريًا ضد الجيش والشرطة، وبدأت عملياتها في القاهرة ومحافظات أخرى، بما في ذلك محاولة اغتيال وزير الداخلية في سبتمبر 2013. استهدفت الجماعة لاحقًا مقرات أمنية وسياحًا، وكان أبرز هجماتها تفجير كرم القواديس في سيناء في أكتوبر 2014، الذي أوقع أكثر من 26 قتيلًا من الجيش، ومثّل تصعيدًا جديدًا في الصراع.[13] في 26 أكتوبر 2014، أصدر الرئيس عبد الفتاح السيسي القرار 367 لسنة 2014 بفرض حالة الطوارئ وحظر التجوال في شمال سيناء، وهي إجراءات استمرت فعليًا حتى منتصف 2021.[14] وتبعها البدء في إنشاء منطقة امنية عازلة بعمق 5 كم على حدود غزة، ما أدى إلى إخلاء كامل لمدينة رفح المصرية وتهجير ما يقارب 150,000 من السكان المحليين قسرا في رفح والشيخ زويد وما جاورهما من قرى.[15]

في نوفمبر 2014، أعلنت "أنصار بيت المقدس" مبايعتها لتنظيم الدولة الإسلامية، وغيرت اسمها إلى "ولاية سيناء".[16] وفي أوائل 2015، وبعد سلسلة هجمات على قوات الجيش في العريش، أنشأت الدولة "القيادة الموحدة لمكافحة الإرهاب بمنطقة شرق القناة"، كجزء من تغيير استراتيجي في إدارة العمليات، لكن النزاع لم يهدأ،

[12] الرئيس المصري يقيل مدير المخابرات وقائد الحرس الجمهوري ومحافظ شمال سيناء، بي بي سي عربي، 8 أغسطس 2012:
https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2012/08/120808_egypt_newappointment

[13] مقتل 29 جنديا مصريا في هجومين، أحدهما انتحاري، بسيناء، بي بي سي، 24 أكتوبر 2014:
https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2014/10/141024_egypt_sinai_blast

[14] حظر التجول وإعلان حالة الطوارئ في شمال سيناء 3 أشهر، المصري اليوم، 24 أكتوبر 2014:
https://www.almasryalyoum.com/news/details/554391

[15] مصر تتمسك بالمنطقة العازلة والقضاء على الأنفاق برفح، الجزيرة نت، 30 أكتوبر 2014:
https://www.aljazeera.net/news/2014/10/30/%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D9%83%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A-%D9%8A%D8%AA%D9%81%D9%82%D8%AF-%D9%82%D9%88%D8%A7%D8%AA%D9%87-%D9%81%D9%8A

[16] جماعة "أنصار بيت المقدس" المصرية تبايع تنظيم "الدولة الإسلامية"، فرانس 24، 10 نوفمبر 2014:
https://www.france24.com/ar/20141110-أنصار-بيت-المقدس-مصر-مبايعة-تنظيم-الدولة-الإسلامية

حيث تركزت الاشتباكات في الشيخ زويد والعريش ورفح، وتحوّلت بعض المناطق إلى ساحات قتال مفتوحة شهدت قصفًا جويًا ومدفعيًا سقط فيه مئات الضحايا من المدنيين.[17]

في عام 2017، وقعت حادثتان مفصليتان في سيناء. الأولى في 24 نوفمبر، حين هاجم مسلحون يُرجّح انتماؤهم لداعش مسجد الروضة في بئر العبد، فقتلوا أكثر من 300 مدني، بينهم 27 طفلًا، وأصابوا العشرات أثناء صلاة الجمعة، في أكبر هجوم إرهابي بتاريخ مصر.[18] والثانية في 19 ديسمبر، حيث استهدف تنظيم ولاية سيناء مروحية عسكرية في مطار العريش بصاروخ مضاد للدبابات أثناء زيارة وزيري الدفاع والداخلية، ما شكّل نقطة تحوّل جديدة في تعامل الدولة مع الوضع الأمني.

في أعقاب ذلك، أعلن الرئيس عبد الفتاح السيسي إنشاء منطقة عازلة بقطر 5 كم حول مطار العريش، وأصدر توجيهات بتأمين سيناء خلال ثلاثة أشهر بـ "القوة الغاشمة"، لتنطلق بعدها العملية العسكرية الشاملة "سيناء 2018".[19] منذ منتصف 2019، امتدت العمليات إلى بئر العبد، التي كانت سابقًا أقل تضررًا. وبلغ التصعيد ذروته في 21 يوليو 2020 بهجوم على معسكر للجيش في قرية رابعة، تبعه سيطرة مؤقتة لتنظيم ولاية سيناء على عدة قرى جنوب غرب المدينة، ما أدى إلى نزوح السكان. وبعد انسحاب التنظيم بنحو 70 يومًا، عاد الأهالي تحت إشراف الجيش، دون تطهير كامل للعبوات الناسفة، ما أدى إلى مقتل 16 مدنيًا وإصابة 18 آخرين بين يوليو ونوفمبر 2020.[20]

أسفرت العمليات العسكرية عن خسائر بشرية واسعة بين المدنيين، وأقرت الدولة ببعضها. ففي فبراير 2021، نشرت لجنة تقصي الحقائق التابعة للمجلس القومي لحقوق الإنسان تقريرًا بعد زيارتها للمحافظة، ذكرت فيه أن عدد القتلى المدنيين بلغ 1836، والمصابين 2915، دون تحديد الطرف المسؤول. وأشار التقرير إلى صرف تعويضات ورعاية طبية للضحايا. كما كشف تقرير لمحافظ شمال سيناء أن إجمالي ما أُنفق على المساعدات والتعويضات منذ 2015 حتى مايو 2020 بلغ نحو 3.5 مليار جنيه.[21]

حوّلت الحملات العسكرية المتكررة، وحالة الطوارئ المستمرة، وحظر التجوال اليومي من السابعة مساءً حتى السادسة صباحًا في بعض المناطق، الحياة اليومية في سيناء إلى معاناة دائمة. منع التجوال ليلاً أعاق وصول السكان إلى المستشفيات، إذ لا يُسمح بحركة سيارات الإسعاف خلال تلك الساعات، كما فُرضت قيود مشددة

---

[17] صبري عبدالحفيظ، مصر تغيّر إستراتيجية الحرب ضد الإرهاب في سيناء، إيلاف، 1 فبراير 2015:
https://elaph.com/Web/News/2015/2/979315.html

[18] محمود خليل، 3 سنوات على مجزرة الروضة: هل أغلق ملف الجريمة؟، العربي الجديد، 26 نوفمبر 2020:
https://www.alaraby.co.uk/politics/3-سنوات-على-مجزرة-الروضة-هل-أغلق-ملف-الجريمة؟

[19] "ولاية سيناء" تتبنى هجوما على مطار العريش بشمال سيناء أثناء زيارة لوزيري الدفاع والداخلية، بي بي سي عربي، 19 ديسمبر 2017:
https://www.bbc.com/arabic/middleeast-42417772

[20] قرى "بئر العبد": عبوات "داعش" وإهمال السلطات المصرية يتسببان في سقوط ضحايا جدد من المدنيين، مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان، 24 أكتوبر 2020:
https://sinaifhr.org/show/27

[21] وائل علي، «المصري اليوم» تنشر تقرير «قومي حقوق الإنسان» عن شمال سيناء، المصري اليوم، 10 فبراير 2021:
https://www.almasryalyoum.com/news/details/2253991

على أنشطة أساسية كالصيد والزراعة والتجارة. وشملت القيود أيضًا منع دخول مواد البناء، قطع غيار السيارات، مستلزمات الكهرباء والزراعة، والوقود، وحتى المواد الغذائية، التي باتت خاضعة لنظام الحصص تحت مبرر مكافحة الإرهاب، ما عمّق آثار التهميش التاريخي الذي يعانيه سكان سيناء.[22]

منذ تصاعد الصراع في نهاية 2013، استعان الجيش بمليشيات محلية غير نظامية عُرفت باسم "المناديب"، لتجاوز ضعف المعلومات لدى الجيش في المنطقة. تم تجنيد بعض السكان لتقديم معلومات استخباراتية ومهام أمنية، وكانوا يرتدون زيًّا يجمع بين المدني والعسكري. وبسبب عدم خضوعهم للقانون أو أي مدونات سلوكية، تورّط بعضهم في انتهاكات حقوقية جسيمة، واستغلوا سلطاتهم لتحقيق مكاسب خاصة أو تصفية حسابات شخصية.[23]

خلال سنوات النزاع المسلح، حرمت القوات الحكومية قطاع عريض من السكان من حقوق أساسية مثل الحق في التعليم والحق في الصحة، فعلى سبيل المثال وثّقت مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان انتهاكات ممنهجة ضد المدنيين، منها تدمير 73 مدرسة واستخدام 49 منها لأغراض عسكرية كالتفتيش والإمداد والمراقبة، أحيانًا أثناء وجود الطلاب، ما عرّض حياتهم للخطر. كما استُخدمت مراكز شبابية مثل مركز الساحة برفح والزهور بالشيخ زويد كمقرات عسكرية واحتجاز غير قانوني، منذ عام 2012 وحتى لحظة نشر التقرير، تعرّض فيها آلاف المدنيين للتعذيب والإخفاء القسري، بعد أن كانت مراكز لممارسة الرياضة والترفيه. [24]

كما تورطت القوات الحكومية والمليشيات الموالية لها في تجنيد الأطفال، عمل الجيش المصري على تجنيد أطفال، بما يشمل من هم دون سنّ 12 عامًا، ما يشكل على الأرجح جريمة حرب. وقد كُلّف هؤلاء الأطفال بمهمات خطرة مثل نقل مواد لوجستية أو مراقبة عناصر مشتبه بها، تعرضوا خلالها لمطاردة وقتل من قبل عناصر تنظيم ولاية سيناء. شمل هذا التجنيد أيضًا أطفال تتراوح أعمارهم بين 15 و18 عامًا، الذين تولوا مهام قتال مباشرة.[25]

وانتشرت الكمائن الأمنية والعسكرية الثابتة على الطرق الرئيسية، ما قيّد الحركة اليومية، وتحولت إلى مواقع لانتهاكات ممنهجة، شملت توقيفًا واحتجازًا تعسفيًا على أساس الانتماء القبلي أو الجغرافي، خاصة بحق قبيلتي السواركة والرميلات وسكان رفح والشيخ زويد، دون أوامر قضائية.[26]

---

[22] شمال سيناء: أكثر من 2190 يوماً في ظل حظر عبثي للتجوال، مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان، 24 أكتوبر 2020:
https://sinaifhr.org/show/26

[23] للمزيد عن الموضوع راجع تقرير هيومان رايتس ووتش: "اللي خايف على عمره يسيب سيناء!" انتهاكات قوات الأمن المصرية ومسلحي "داعش" في شمال سيناء:
https://www.hrw.org/ar/report/2019/05/28/330383

[24] تقرير ألغام المستقبل، مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان، 08 أبريل 2024:
https://sinaifhr.org//upload//filvoll5sc8wws0kww.pdf

[25] تقرير كنت خائف ... كنت سبعة عشر عامًا فقط، مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان، 08 أغسطس 2023:
https://sinaifhr.org//upload//2ntd1ahxluioosk8kc.pdf

[26] للمزيد عن الموضوع راجع تقرير هيومان رايتس ووتش: "اللي خايف على عمره يسيب سيناء!" انتهاكات قوات الأمن المصرية ومسلحي "داعش" في شمال سيناء:
https://www.hrw.org/ar/report/2019/05/28/330383

كما أبرمت السلطات المصرية صفقات عفو غامضة بدء من 2020 مع أعضاء مشتبه بانتمائهم إلى تنظيم الدولة الإسلامية في شمال سيناء، دون الإعلان عن المعايير التي اعتمدتها. تشير الأدلة أو التصريحات العلنية للمسؤولين إلى أن السلطات منحت بعض أعضاء تنظيم "ولاية سيناء" التابعة لـ داعش عفوا مقابل إلقاء أسلحتهم وتسليم أنفسهم. إلا أن السلطات لم توضح ما إذا كانت لديها خطة لمحاكمة المشتبه في ارتكابهم انتهاكات خطيرة، مثل القتل الجماعي للمدنيين والإعدام خارج نطاق القضاء.[27]

في منتصف 2021، بدأت المخابرات الحربية بتنفيذ سياسة دمج وتسليح أبناء قبائل السواركة والترابين والرميلات، بتمويل من رجال أعمال محليين وتدريب عسكري في العريش وبئر العبد، ضمن ما سُمّي "معركة التطهير"، مقابل السماح بعودة النازحين إلى القرى خارج المنطقة العازلة. وقد ساعدت هذه السياسة في استعادة السيطرة على معاقل التنظيم رغم سقوط قتلى وجرحى بين صفوف المسلحين المحليين.[28]

في 25 أكتوبر 2021، أعلن الرئيس السيسي إنهاء حالة الطوارئ العامة، في وقت سابق للإعلان، وتحديدًا بتاريخ 2 أكتوبر 2021، صدر القرار الجمهوري رقم 442 لسنة 2021، الذي كان تحايلا لاستمرار فرض حالة الطوارئ في نطاق شمال سيناء، لكن بصيغة مختلفة وموسعة عن القرارات السابقة. القرار منح صلاحيات استثنائية لوزير الدفاع، تشمل فعليًا منح القوة العسكرية على الأرض سلطة اتخاذ إجراءات تمس الحقوق الأساسية للمواطنين. يشمل القرار صلاحيات مثل إعلان فرض حظر التجول في أي توقيت، الإخلاء القسري للمواطنين من مناطق محددة الاستيلاء على الممتلكات الخاصة والعامة لأسباب "أمنية، منع أو تقييد استخدام وسائل الاتصال والتنقل، التوسع في التفتيش والمداهمات دون رقابة قضائية فعلية.[29]

بالتالي، من الجليّ أن القرار 442 قد صدر بشكل استباقي لتفريغ إعلان إنهاء حالة الطوارئ من مضمونه، حيث مكّن الجهات العسكرية من استمرار العمل الفعلي بحالة الطوارئ في سيناء، ولكن من خارج الأطر الدستورية والرقابية المعلنة، ما يعزز مناخ الإفلات من المساءلة ويكرّس حالة استثنائية دائمة. على الرغم من إعلان الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي عن انتهاء حالة الحرب على الإرهاب في 2023، إلا أنه بحسب رصد ومقابلات أجرتها مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان في السنوات التي تلت الإعلان، ما يزال الاعتقال العشوائي والإخفاء القسري بحق المدنيين مستمرًا حتى وقت نشر التقرير.

---

[27] صفقات عفو "مشكوك فيها" لأعضاء داعش في سيناء، تقرير مشترك بين مؤسسة سيناء وهيومن رايتس ووتش، 13 مارس 2024:
https://sinaifhr.org/show/352

[28] هل يكتب تحالف القبائل آخر فصول الحرب في سيناء؟، مدى مصر، 29 أبريل 2022:
https://www.madamasr.com/2022/04/29/feature/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/%D9%87%D9%84-%D9%8A%D9%83%D8%AA%D8%A8-%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D9%84%D9%81-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A8%D8%A7%D8%A6%D9%84-%D8%A2%D8%AE%D8%B1-%D9%81%D8%B5%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D9%81%D9%8A/

[29] قرار رئاسي خطير "يُؤبّد" حالة الطوارئ في شمال سيناء، مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان، 05 أكتوبر 2021:
https://sinaifhr.org//show/102

الالتزامات القانونية المحلية والدولية

لا يتضمن القانون الوطني المصري مصطلح "الاختفاء القسري"، كما لم تصادق مصر على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. ومع ذلك، فإن هذا الفعل ينطوي على عدد من الانتهاكات التي يُجرمها القانون المصري، مثل القبض التعسفي والاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي، وهما مجرّمان بموجب المادة (139) من قانون الإجراءات الجنائية. كما يُعدّ الاحتجاز في أماكن غير رسمية مخالفة صريحة للمادة (41) من القانون نفسه، فضلًا عن تجريم التعذيب طبقًا للمادة (126) من قانون العقوبات، والتي تنص على أن:

"كل موظف أو مستخدم عمومي أمر بتعذيب متهم أو فعل ذلك بنفسه لحمله على الاعتراف، يُعاقب بالسجن المشدد أو السجن من ثلاث سنوات إلى عشر. وإذا مات المجني عليه، تُطبق العقوبة المقررة للقتل العمد."

وعليه، يُفترض أن تُمثّل هذه النصوص القانونية حماية ضد وقوع جريمة الاختفاء القسري ولو لم يتم تعريف الجريمة بشكل مفصل في القانون، أو على الأقل أداة فعّالة لمحاسبة مرتكبيها ووقفها. غير أن الواقع في مصر يُشير إلى اتجاه مغاير، حيث يسود الإفلات من العقاب، وتنكر السلطات وجود الجريمة من الأساس، ما أدى إلى توسّعها وتحوّلها إلى ممارسة شبه روتينية من قبل الأجهزة الأمنية.

وتتمثل إحدى الآليات المتّبعة في تحرير محاضر القبض بتاريخ اليوم السابق لعرض المحتجز على النيابة، بما يُظهر أن عملية القبض تمت وفقًا للقانون، ويُخفي حقيقة الاختفاء القسري. وتُستخدم هذه الآلية للالتفاف على المادة (54) من الدستور المصري، والمادة (36) من قانون الإجراءات الجنائية، واللتين تشترطان عرض المتهم على النيابة خلال 24 ساعة من القبض عليه.

ولم تتوقف هذه الممارسات عند هذا الحد، بل أخذت بعدًا تشريعيًا من خلال تقنين بعض صور الاختفاء القسري من خلال إدخالها في البنية التشريعية، لا سيما بعد صدور قانون مكافحة الإرهاب رقم (94) لسنة 2015، والذي نصّت مادته (40) على أحقية النيابة العامة أو سلطة التحقيق المختصة في التحفظ على المتهم لمدة 7 أيام قابلة للتجديد مرة واحدة. وقد تم تعديل هذه المادة بموجب القانون رقم (11) لسنة 2017، ليُمدّد الحد الأقصى لمدة التحفظ إلى 14 يومًا قابلة للتجديد مرة واحدة، أي ما مجموعه 28 يومًا.

تنص المادة التاسعة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على عدم جواز إخضاع أي أحد للاعتقال التعسفي أو حجزه أو نفيه، كما نص العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أن: "لكل فرد الحق في الحرية والأمان على شخصه. لا يجوز إخضاع أحد للقبض أو الاحتجاز التعسفي. ولا يجوز حرمان أحد من حريته إلا لأسباب ووفقا للإجراءات التي ينص عليها القانون".

الفصل الأول: رحلة المختفي قسريًا

"ما وراء الغياب"

تقوم قوات الجيش أو الشرطة بالقبض على الأشخاص من الشارع، أو من منازلهم، أو أماكن عملهم، أو عبر الكمائن الأمنية، لتبدأ بعدها رحلة الاختفاء القسري، التي قد تشمل الإيداع في أماكن احتجاز غير رسمية، والتعرض للتعذيب، قبل أن يظهر بعضهم لاحقًا متهمًا في إحدى القضايا، أو تُعلن وفاته، بينما يظل آخرون في طيّ النسيان، وكأن لم يكن لهم وجود من الأساس.

انتقد أعضاء البرلمان من شمال سيناء سلوك قوات الأمن، وقاموا بالتدخل في عدة مناسبات لإطلاق سراح محتجزين وقدموا قوائم بأسماء مختفين قسريا إلى الجيش مطالبين بـ "مُراجعة" وضع المحتجزين واطلاق سراح من لا دليل على ارتكابه أي مخالفة، في مناسبات قليلة أسفرت هذه الجهود عن إطلاق سراح بعض المحتجزين بمعزل عن العالم الخارجي. على سبيل المثال، قال النائب في البرلمان عن مدينة رفح، سالم أبو مراحيل، عبر صفحته الرسمية في فيسبوك بتاريخ 25 مارس 2021، إنه تدخل للإفراج عن أكثر من 15 رجل وسيدة من أهالي سيناء محتجزين لدى الجهات الأمنية في محافظتي شمال سيناء والإسماعيلية.[30]

أولًا: ملابسات القبض/ الاختفاء.. كل مواطن مشتبه به

بحسب مقابلات أجرتها مؤسسة سيناء مع سكان محليين من شمال سيناء، ارتبطت عمليات القبض والإخفاء الجماعية في شمال سيناء ارتباطًا وثيقًا، بنقاط التفتيش وحملات القبض العشوائية، مع تصاعد هجمات تنظيم ولاية سيناء في مناطق رفح، الشيخ زويد والعريش شرقي سيناء وكذلك في مناطق وسط سيناء، ثم توسعت تدريجيًا لتصل غربا إلى بئر العبد، ولاحقًا، في الفترة من 2019 حتى 2022، امتدت هذه العمليات إلى منطقة جلبانة، والتي تتبع إداريا محافظة الإسماعيلية وتقع في أقصى غرب شبه جزيرة سيناء [31] .

وفي هذا السياق اعتاد السكان المحليين في شبه جزيرة سيناء عند سفرهم على التعرض لإجراءات تحقيقية وتفتيش دقيق عند حواجز التفتيش العديدة، وكذلك الاحتجاز بغرض مراجعة قوائم المطلوبين لدى أجهزة الأمن، والذي يمتد لساعات طويلة قد تصل إلى 8 ساعات متواصلة قبل أن يعرف مصير الشخص إما بالسماح له بالمغادرة أو باحتجازه. تشكل هذه الوقائع نمطاً متكرراً خصوصا في الكمائن الواقعة في الطريق الدولي الرابط

[30] الصفحة الرسمية للنائب سالم أبو مراحيل في فيسبوك، تاريخ الزيارة 10 يوليو 2021:
https://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=118711570239160&id=100262955417355

[31] محادثة مع ناشط من شمال سيناء، مايو 2025، القاهرة، مصر.

بين رفح والقنطرة وكذلك الكمائن الموجودة عند نقاط عبور قناة السويس نحو محافظات الدلتا. تزداد المعاملة سوءاً مع السكان المحليين المنتمين لقبيلتي السواركة والرميلات أو المقيمين في مناطق رفح والشيخ زويد.

وكانت مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان قد التقت مع **فارس** أحد المدنيين الذين احتجزوا تعسفياً في النصف الثاني من 2020 في مدينة القنطرة بمحافظة الإسماعيلية وهو في طريقه للعودة لمنزله بمدينة العريش[32]. والذي قال لنا:

"كنت راجع من القاهرة لبيتي في العريش، ولما وصلت القنطرة عشان أركب معدية الركاب لعبور قناة السويس كان لازم اعدي الأول على نقطة تفتيش فيها قوات من الجيش والشرطة وجهاز الأمن الوطني، ولما اديتهم بطاقتي الشخصية، قام واحد من أفراد جهاز الأمن الوطني وقفني فوراً لما لقى مكتوب عليها ان محل اقامتي هو مدينة الشيخ زويد، طبعاً ده بيتكرر كل يوم مع أي شخص مسافر وبيانات بطاقته فيها الشيخ زويد أو رفح هي محل إقامته. ساعات على الأقل، بعد انتظار طويل في الكمين نقلوني لمقر الأمن الوطني في الإسماعيلية اللي موجود في مبنى المجمع التعليمي. والمجمع ده جواه واحد من مقرات الأمن الوطني اللي مش رسمية ومحدش يعرف عنها حاجة إلا اللي شغالين فيها أو المساجين، أثناء التحقيق معايا في نقطة التفتيش في القنطرة تم الاعتداء عليا عشان بطاقتي الشيخ زويد وعشان قلت لهم ان اللي بيحصل ده غير قانوني، ضربوني وشتموني. محدش قال لي على المكان اللي هروح له، تم نقلي من القنطرة لمقر الأمن الوطني في الإسماعيلية وانا معصوب العينين، ولما وصلت مقر الأمن الوطني حطوني لحد الصبح في زنزانة انفرادي عرضها متر ونص وطولها مترين وفيها 5 حلقات حديد مثبته حلقات حديد مثبته في الحيطة، وبعدين حطوني على الأرض جنب واحدة من الحلقات دي وربط ايدي الشمال بكلبش حديد في الحلقة الحديد المثبته في الحيطه، وفضلت عيني متغميه لحد الصبح، بعدين اخدوني لمكتب عشان يحققوا معايا وبدأوا بسؤالي هل بتصلي؟ هل بتسمع لحد من المشايخ أو رجال الدين المشاهير؟ هل بتقرا كتب دينية؟ هل بتدخل على مواقع جهادية؟ كنت برد على كل الاسئلة دي ب لا بعدين الظابط غير نمط الأسئلة وبدأ يسألني هل شاركت في الانتخابات وانتخبت مين؟ وليه منتخبتش فلان؟ وهكذا عن كل الاستحقاقات الانتخابية وبعدين سألوني هل بتحب الرئيس السيسي وهل انتخبته؟ قلتلهم لا مبحبوش ومنتخبتوش لأنه السبب في تدهور الاقتصاد، ثم سألوني هل عملت أي حاجة مخالفة للقانون من أي نوع؟ قلت لا، بعدها المحقق اتعصب جداً وقعد يشتم وقال لي انت كله عندك لأ، انت كداب ومش هتخرج من هنا لحد ما تموت، وضربني جامد بايديه الاتنين في صدري، وبعدين رجعوني تاني لغرفة الحبس الانفرادي وبقيت فيها 5 أيام لحد ما تم الإفراج عني، بعد

[32] مقابلة شخصية مع ناج من تجربة اختفاء قسري تم استخدام اسم مستعار بناء على طلب الضحية ،أكتوبر 2020، شمال سيناء، مصر.

ما خرجت فضلت اتعالج لمدة شهرين من تمزق في عضلات الصدر بسبب ضرب الظابط ليا".

وبحسب شهادات عدد من أهالي المختفين، فإن عمليات الاعتقال قد تتم في الشارع بشكل عشوائي من خلال ما هو أشبه بكمائن متنقلة يتم وضعها بشكل مفاجئ لتفتيش المارة وفحص هوياتهم واعتقال بعضهم للتحقيق معهم في مقرات الشرطة أو الجيش. بعض هؤلاء المحتجزين يخرج بعد فترات متفاوتة بعد التحقيق معه وبعضهم لا يعرف مصيرهم أبدا، وهو ما رواه لنا شاهد عيان على واقعة اختفاء **حسام صالح سليمان سليم السواركة** 30 عام:[33]

"حسام مقيم في محافظة شمال سيناء في بئر العبد قرية اسمها مصفق، كان معايا واحنا مسافرين الإسماعيلية بتاريخ 19 يونيو 2019. عند المعدية بتاعة قناة السويس طبعا هناك بيلموا البطايق عشان يشوفوا الاسماء على الكمبيوتر بشكل طبيعي وبيرجعوا البطايق للناس ويمشوهم. بعد ما لموا البطايق رجعوا نادوا فين حسام؟ قالهم أنا، قالوله تعال معانا. وأخذوه أفراد من الجيش بلبس ميري وركب معاهم عربيه مكتوب عليها أمن المجري الملاحي لقناة السويس، ومن وقتها أهله سألوا في كل مكان وما وصلوش لحاجة. فيه حد نصح أسرته تبعت تلغراف للنائب العام، وروحت مع والده نرسله بالبريد، رفض موظف البريد يستلمه وقالوا لنا هـ توقعوا أنفسكم في مشاكل.

والد حسام بيشتغل مدير مدرسة ابتدائي في قرية مصفق، وكان من الناس اللي تعاونت مع مكتب الخدمة السرية بالمخابرات الحربية في القضاء على الإرهاب. والد حسام طلب من ظابط في مكتب الخدمة السرية يعرف مكان ابنه فين، وطلب منه يعرف مكانه مش أكتر، الظابط قال له انه مش موجود عند المخابرات ولا عند الجيش في سيناء وأن الجهة اللي ممكن يكون عندها هي الأمن الوطني أو في سجن الجلاء في الإسماعيلية. أبوه سأل ناس خرجت من سجن الجلاء على مدار الخمس سنين اللي فاتوا ماوصلش لحاجة:

حسام مختفي من حوالي خمس سنين مش عارفين عنه أي حاجه من وقت اختفائه، أهله سألوا كل الناس اللي ممكن تكون قابلته وهما في السجن بعد الإفراج عنهم، كأنه مكنش ليه وجود، محدش شافه ولا سمع اسمه ولا قابله، في تقريبا كل مقرات الاحتجاز اللي نعرفها واللي سمعنا عنها".

[33] مقابلة شخصية مع قريب أحد ضحايا الاختفاء القسري. تم حجب اسم الشاهد بناء على طلبه، يوليو 2024، شمال سيناء، مصر

يبرز نمط اختفاء المدنيين بعد تعرّضهم للتوقيف والقبض التعسفي عند كمائن ثابتة في مناطق مختلفة من شمال سيناء كأحد أبرز الأنماط التي أودت بضحاياها إلى المجهول. فمنذ اندلاع النزاع المسلح، سادت سياسة شبه ممنهجة تقوم على توقيف أي شخص يحمل بطاقة هوية تشير إلى أن محل إقامته الشيخ زويد أو رفح، بغض النظر عن كونه رجلًا أو امرأة، فيما عُرف بـ"الاعتقال على أساس الهوية". وقد وقعت هذه الاعتقالات غالبًا عند معديات شرق قناة السويس أو على الطرق بين مدن شمال سيناء، حيث يجرى توقيف المدنيين لساعات طويلة من أجل الفحص الزمني قبل تحديد مصيرهم، وفي بعض الحالات تم القبض على أشخاص تعسفيًا بسبب تشابه اسماءهم مع مطلوبين أمنيًا.

وبحسب شهادات من أهالي سيناء لم يقتصر الأمر على الكمائن الثابتة، اتّسعت دائرة الاشتباه بشكل غير مسبوق، مع تكثيف توقيف المارة داخل القرى والمدن، خاصة الشباب في أوائل العشرينات، وحاملي بطاقات هوية من رفح أو الشيخ زويد، بالإضافة إلى الفلسطينيين خلال سنوات النزاع المسلح، فقد كان مشهد مدرعتين تتجولان عشوائيًا ويقوم أفرادها باعتقال الناس دون تمييز أو أسباب واضحة، حتى أطلق عليها الأهالي اسم "مكنسة الشباب". إلا أن هذا الوصف لم يلبث أن فقد دقته، إذ توسعت الاعتقالات لتشمل أشخاصًا من مختلف الأعمار.[34]

بحسب شهادات من أهالي شمال سيناء، تولى الجيش تنفيذ أغلب عمليات الاعتقال التعسفي، معتمدًا سياسة توسّع في دائرة الاشتباه تفوق ما كان يتبعه قطاع الأمن الوطني التابع لوزارة الداخلية. كما وثّقت المؤسسة حالات متعددة نُفّذت فيها الاعتقالات على يد ميليشيات محلية موالية للجيش، وغالبًا ما اتّسمت هذه الحملات بطابع انتقامي، دون سند قانوني أو أدلة واضحة، خصوصًا عقب الهجمات المسلحة التي شنها تنظيم داعش ضد القوات الحكومية.[35]

غالبًا ما نُفّذت عمليات القبض التعسفي بشكل عشوائي ودون تحرٍّ دقيق. ووفقًا لـ 11 مقابلة أجرتها المؤسسة، تم توثيق حالات اعتقال بسبب صلة قرابة بأشخاص يُشتبه بارتباطهم بجماعات إسلامية مسلحة. وسُجّلت أيضًا حالات متكررة من القبض التعسفي في مدينة العريش، استهدفت أفرادًا يُشتبه في صلتهم بجماعة الإخوان المسلمين.

ضمن نمط متكرر رصدته مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان في شهادات متعددة، تتعرض فيه النساء للاعتقال والإخفاء القسري لا لشيء سوى لصلتهن العائلية بأفراد مطلوبين للأجهزة الأمنية، تبرز هذه الشهادة التي توثق واقعة اعتقال سيدة في 27 فبراير 2018، على خلفية الاشتباه بانضمام نجلها لتنظيم "داعش". لم تُوجه لها أي

[34] مقابلة شخصية مع قريب أحد ضحايا الاختفاء القسري، تم حجب اسم الشاهد بناء على طلبه، مايو 2025، شمال سيناء، مصر
[35] شهادات حية من أهالي شمال سيناء، مايو 2025، شمال سيناء، مصر.

تهم رسمية، ولم تُمنح أي حقوق قانونية خلال فترة احتجازها التي استمرت 15 يومًا، تخللتها معاملة مهينة وتعذيب نفسي شديد، في قسم أول العريش[36]:

"يوم 27 فبراير 2018، جم أمن الدولة وخدوني على قسم أول، كانوا بيلموا كل النساء اللي عندهم قرابة مع مطلوبين للأمن، فاخدوني وأكدوا عليا تجيبي الموبايل اللي معاكي، علشان يشوفوا رقم يوسف ابني معايا ولا لا.

هم جم عند البيت وبنتي الصغيره فضلت تعيط ليهم قالولها ساعتين وهنرجعها، بس انا قعدت 15 يوم، ومكنتش لوحدي كانوا واخدين ستات كتير اوي اجوازهم او عيالهم مطلوبين وناس كتير اعرفهم كلنا كنا في اوضه واحده، كنا حوالي اكتر من 30 واحده روحنا قسم أول العريش".

روت لنا شقيقة **ولاء**، قصة شقيقتها التي نجت من تجربة اختفاء قسري استمرت عام تقريبا:[37]

"في فترة الإخفاء، الأسئلة كانت حوالين جوزها المعتقل من 2004 في قضية تفجيرات طابا.[38]*وقالت لهم ساعتها انه مخدش حكم لحد دلوقتي بعد ما الحكم اللي كان صادر ضده اتلغى، وأنه محبوس احتياطي من عشر سنين تقريبا، وأنها متعرفش حاجه عن القضية."*

ظهر نمط اعتقال المدنيين من منازلهم في مراحل مبكرة من النزاع المسلح، استنادًا إلى وشايات أو أسباب مبهمة للاشتباه، خصوصًا بحق نشطاء سابقين من ذوي الخلفيات الإسلامية. ومع انطلاق العملية الشاملة "سيناء 2018"، توسعت السلطات في هذا النمط القائم على الاشتباه، حيث كثّفت قوات الجيش والشرطة حملاتها الأمنية عبر اتباع تكتيك قائم على مداهمة أحياء سكنية كاملة بعد إغلاق مداخلها ومخارجها لعدة أيام، حتى الانتهاء من تفتيش جميع المنازل والتحقق من هوية السكان. وبحسب شهادات حصلت عليها المؤسسة، زارت عناصر تابعة لثلاث جهات أمنية مختلفة نفس المنازل خلال ثلاثة أيام متتالية، وتمت مصادرة الهواتف وأجهزة الكمبيوتر لفحصها أمنيًا، واعتُقل العشرات من الرجال للتحقيق معهم في المقرات الأمنية. تكرّر هذا التكتيك في معظم أحياء مدينة العريش، وبعضها خضع للمداهمات أكثر من مرة، دون إبراز مذكرات تفتيش قضائية تبرّر قانونية هذه الإجراءات.

[36] مقابلة شخصية مع ناجية من الاختفاء القسري، تم حجب اسم الشاهد بناء على طلبه، مارس 4،202 شمال سيناء، مصر.
[37] محادثة هاتفية مع قريب إحدى الناجيات من الاختفاء القسري، تم حجب بيانات الشاهد بناء على طلبه، يونيو 2021، القاهرة، مصر.
[38] قضية تفجيرات طابا، التي وقعت في أكتوبر 2004، هي سلسلة من التفجيرات الإرهابية التي استهدفت مدن طابا ونويبع في جنوب سيناء، وتحديدًا فندق هيلتون طابا ومخيمي أرض القمر والبادية في جزيرة رأس شيطان. أسفرت هذه التفجيرات عن مقتل 31 شخصًا وإصابة أكثر من 150 آخرين.

وصفت أحد أقارب **ابراهيم سالم ابراهيم حسن سميري**، 24 عام، تفاصيل اعتقاله من المنزل بتاريخ 29 ديسمبر 2014:[39]

"كان إبراهيم رجع من شغله واتعشي وقاعد في اوضته عادي، فجأة جت مدرعات كتير، قبل ما يدخلوا بيتنا انتشروا في كل حتة، يعني حوطوا البيت وبعد كده دخلوا خدوا ابراهيم. كانت قوات من قسم تالت كان على رأسهم ظابط اسمه السحيلي، ماما سألت السحيلي انتوا واخدينه على فين، قالوا كلمتين وهنرجعه، ابراهيم من الخضه كان هينط من البلكونة، فالراجل اللي بره قال لو ابراهيم مخرجش لينا هاخد محمد أخوه، فلما ابراهيم سمع ده رجع ساعتها لان محمد أخويا غلبان خالص.

تاني يوم الصبح مجرد ما صحينا كلمنا كل الناس اللي نعرفهم، اللي هو إسألوا لنا هنا و إسألوا لنا هنا، بس موصلناش لاي معلومه لحد سنه ونص بعد اعتقاله واحنا مش عارفين عنه حاجة، وكنا قاعدين عادي بنتغدى رن تليفون، لقينا ابراهيم بيتصل ودي كانت اول مره نطمن فيها او نعرف حاجة عنه. لما قال انا ابراهيم طبعا مش قادره اوصفلك احنا ازاي أنهارنا وبالأخص ماما انهارت، اول مكالمة كانت علينا صعبه اوي اوي فوق ما تتخيلي وقال انا بخير انا كويس انا في سجن العازولي في اسماعيلية انا كويس اطمنوا.

ومن وقتها معرفناش عنه حاجة تاني. احنا مفيش جملة تخلو من اسم ابراهيم مافيش حدث بيحصل بيعدي من غير ما نقول ابراهيم يعني مامته مثلا لو غيرت سجادة أو ستارة أول جملة بتتقال عشان لما يخرج ابراهيم بالسلامه يبقى الشكل ده حلو. انا مفيش حد بيسلم عليا الا وبيقولي عقبال سلامة إبراهيم، عندنا مثلا حد نجح، اللي بيبارك لازم يذكر ابراهيم، ابراهيم ده الفرحه اللي كل اللي حوالينا يتمنوها لينا. يعني متأقلمناش على الوضع بعد 11 سنة مش موجود، نتأقلم ايه؟ ده انا في حاجات بشتريها بقول اه دي حلوه، هشتريها واشيلها والبسها وقت خروج ابراهيم، ازاى نتأقلم؟ مستحيل احنا كل حاجه بنعملها ناقصه، ابراهيم أكبر واحد فينا وهو بابانا لإن والدنا متوفي".

ضمن النمط العشوائي من حملات المداهمة التي توسعت فيها السلطات الأمنية في شمال سيناء، والتي لا تراعي أي ضمانات قانونية أو إنسانية، وثقت مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان شهادة **أحد المعتقلين السابقين**، الذي كان يبلغ من العمر 18 عامًا وقت توقيفه، أثناء وجوده مع والده في مزرعتهم بريف بير العبد، حيث جرى اعتقالهما في حملة للشرطة بتاريخ 29 مارس 2018، دون مذكرة قضائية، وسط ترهيب شديد وتعريضهما لمعاملة مهينة منذ لحظة القبض، كما يروي في شهادته التالية:[40]

[39] محادثة هاتفية مع قريب أحد ضحايا الاختفاء القسري، تم حجب اسم الشاهد بناء على طلبه، سبتمبر 2023، شمال سيناء، مصر.
[40] مقابلة شخصية مع أحد ضحايا الاختفاء القسري، تم حجب اسم الشاهد بناء على طلبه، أغسطس 2023، شمال سيناء، مصر.

احنا كنا في المزرعة بنبني عشه عشان نقعد فيها لما نروح المزرعة، فجأه لقينا المكان متحاوط ودخل علينا واحد لابس مدني ومعاه طبنجه وثبتنا. ابويا كان واقف قاله متتحركش من مكانك، ف ابويا قال له عادي انا واقف هتحرك اروح فين اصلا.

كان حوالينا مزارع تانية بس كانت المزرعة بتاعتنا بس اللي متحاوطه، طلعونا بره العشة وبدأوا تفتيش والظابط ساعتها قالي روح هات بطاقة ابوك من الجاكيت بتاعه، وجيت فـ قعدونا كده على ركبنا وغمّونا. وبعد ما خلصوا تفتيش في المزرعة، الظابط قال لنا اجروا في اتجاه معين ناحية عربيات الشرطة، وايديكم ورا ضهركم، ولو حركتم ايديكم من ورا ضهركم هضربكم بالنار، واحنا كنا متغميين، وفضلنا نجري وأبويا بيشد فيا وانا بجري وراه كانت تقريبا مسافة 500 متر.

وروحنا على العربية وقالي نام على بطنك في العربية، وكلبشونا خلفي، ونمت وجنبي على طول أبويا وكان في واحد بيرعى بغنم قابلهم واحنا في الطريق راحوا واخدينه ورموه فوقنا ومشينا الطريق كله واحنا على هذا الوضع لحد ما وصلنا قسم بئر العبد.

وقد رصدنا نمط آخر من أنماط الاعتقال، يتمثل في تلقي الضحية اتصالًا هاتفيًا من جهة أمنية تُبلغه بنيتها القدوم إلى منزله لنقله إلى مقر أمني بغرض التحقيق لفترة قصيرة، ويُطلب منه البقاء في المنزل بانتظار وصول العناصر الأمنية، مع وعد بإخلاء سبيله بعد الإجابة عن بعض الأسئلة. إلا أنه بعد الاستيقاف، يُنقل الشخص إلى مكان احتجاز غير رسمي، ليبدأ بذلك مسار اختفائه القسري الذي قد يمتد لفترات طويلة، في ظل غياب تام لأي معلومات رسمية عن مصيره أو مكان احتجازه. وهو ما رواه أحد أقارب **لطفي سالم محمود أحمد**، 27 عام، والذي تلقى اتصالا هاتفيا من أحد الضباط العاملين بالكتيبة 101 في العريش يطلب منه انتظاره بالمنزل لحين القدوم لاصطحابه الى مقر الكتيبة بغرض التحقيق معه:[41]

في أبريل 2014 اتصل ظابط من اللي شغالين في الكتيبة 101، قال له يا لطفي قائد الكتيبة عايزك في كام سؤال، وهرجعك بالعربيه تاني متتحركش من البيت واستناني. فعلا لطفي استناه لحد بليل لحد ما وصلت عربية ملاكي فيها ظابط و3 عساكر، اخدوه وكانوا بلبس مدني. اللي جاله بالعربية أسمه حميد أبو حميدة، واخدوه قدام اخوه الصغير وزوجته. وآخر حاجة عرفناها عنه كان من خمس سنين فيه واحد قال كان موجود معايا في الجلاء. سألنا عليه في كل مكان ومحدش يعرف مكانه، وقدمنا طلب باسمه لدكتور صلاح سلام "عضو المجلس القومي لحقوق الإنسان" من حوالي 7 سنين، ومش عارفين نوصل لأي معلومة عنه ولا حتي ان كان عايش ولا لأ.

[41] مقابلة شخصية مع قريب أحد ضحايا الاختفاء القسري، تم حجب اسم الشاهد بناء على طلبه، أكتوبر 2023، شمال سيناء، مصر.

كما أفادت أسرة **عبدالله سالم عواد عبد الله**، 27 عام، أنه تلقى اتصالا هاتفيا بتاريخ 11 أكتوبر 2022 من أحد الضباط بقسم ثالث العريش يطلب منه الحضور إلى مقر قسم الشرطة للإجابة على بعض الأسئلة، قبل أن يختفي قسرا لمدة عام:[42]

> *عبدالله بيشتغل عامل محارة في 11 أكتوبر 2022 كلمه ظابط من قسم تالت العريش على التليفون وهو في الشغل وقاله يروحلهم، والله راحلهم بهدوم الشغل علشان خاف يتأخر يجوا لينا على البيت أو يحصل مشكله. قعد يومين في القسم، وديت له هدوم واكل وبعدين في اليوم التالت رايحة أودي له أكل قالوا لي خرج. معرفناش نقلوه فين وبيقولوا منعرفش مكانه لحد ما ظهر عبدالله بتاريخ 27 سبتمبر 2023 في نيابة أمن الدولة العليا في القاهرة على ذمة القضية 203 حصر أمن الدولة العليا لسنة 2023.*

ثانيًا: أين تقع غياهب الجُب؟ ولماذا يُفقد الاتصال بالعالم الخارجي؟

> 38 شهر انت معزول عن العالم الخارجي محدش يعرف عنك أي حاجة لا اهلك ولا اصحابك ولا اي حد كأنك كنت موجود واختفيت من العالم، انا الصراحة مكنتش بفكر في حد ولا اهلي ولا عيالي انا كل تفكيري كان ان ربنا يطلعني من هنا

شهادة ناج من الاختفاء القسري/ سجين سابق في سجن العازولي العسكري.

يندرج تحت مظلة جريمة الاختفاء القسري، فقدان المحتجز أي قدرة على الاتصال بالعالم الخارجي، لاسيما مع الاحتجاز داخل مقار احتجاز غير رسمية، وهو ما يفقدهم بالضرورة التواصل مع العالم الخارجي، سواء التواصل مع ذويهم، أو محاميهم. وذلك على الرغم من نص المادة (41) على "لا يجوز حبس أي إنسان إلا في السجون المخصصة لذلك، ولا يجوز لمأمور أي سجن قبول أي إنسان فيه إلا بمقتضى أمر موقع عليه من السلطة المختصة، ولا يبقيه بعد المدة المحددة بهذا الأمر". بالإضافة إلى المادة 139 من قانون الإجراءات الجنائية[43]، على عدم جواز الاحتجاز سوى في أماكن الاحتجاز الرسمية، أي السجون - مراكز الإصلاح والتأهيل العمومية والجغرافية - أو أقسام الشرطة.

---

[42] مقابلة شخصية مع قريب أحد ضحايا الاختفاء القسري، تم حجب اسم الشاهد بناء على طلب الضحية، سبتمبر 2023 شمال سيناء، مصر.

[43] المادة (139) من قانون الإجراءات الجنائية" ويكون له حق الاتصال بمن يرى إبلاغه بما وقع عليه والاستعانة بمحامٍ، ويجب إعلانه على وجه السرعة بالتهم الموجهة إليه".

يعود ذلك إلى أماكن الاحتجاز أثناء فترة الاختفاء القسري فكلها تقريبا أماكن احتجاز غير رسمية، ولا تخضع لرقابة الأجهزة القضائية بأي شكل من الأشكال، كما لا يستطيع المحامون أو الأهالي الدخول إليها أو الاستعلام فيها عن أي شيء وإلا قد يتعرضون للاعتقال بدورهم.

وبحسب مقابلات أجرتها مؤسسة سيناء مع ناجين من تجربة الاختفاء القسري، أو ذويهم، رووا لنا عن احتجازهم داخل أماكن احتجاز غير رسمية كسجن العازولي العسكري، الكتيبة 101، مقر الأمن الوطني بالعريش، معسكر الزهور بالشيخ زويد، معسكر الساحة برفح، الأمن الوطني بالإسماعيلية، سجن العازولي بالإسماعيلية، ومعسكر الجلاء بالإسماعيلية، فرق الأمن المركزي بالإسماعيلية، معسكر الزرافة العسكري، أقسام شرطة مدينة العريش، قسم شرطة رمانة، قسم شرطة بئر العبد وغيرها، وهذه قائمة غير حصرية وقد تشمل أماكن أخرى.

وبحسب شهادة **سعد**، 35 عام، وهو ناجٍ من الاختفاء القسري، فقد تعرّض للاعتقال في شتاء 2014، من منزله حوالي الساعة 11 مساءً، دون إبلاغه بسبب الاعتقال أو اطلاعه على إذن قانوني. طُلب منه فقط ارتداء ملابس ثقيلة بسبب برودة الطقس ومرافقة قوة الجيش. تم اقتياده في عربة مكشوفة إلى قسم شرطة رمانة، الذي كان تحت إدارة الجيش ويُستخدم كمقر للحاكم العسكري، حيث تُرك بملابس مبللة نتيجة الأمطار الغزيرة وتعرّض لإهانات لفظية وجسدية. في اليوم التالي، نُقل إلى سجن العازولي العسكري بالإسماعيلية، واصفًا أوضاعه بأنها مروعة وصادمة، حيث استمر اختفاؤه القسري لمدة خمسة أشهر. قال سعد في شهادته لنا:[44]

> *"قعدت في العزولي تقريبا خمس شهور وحوالي عشرة أيام ما كانش في زيارة اطلاقاً! ولا حد من أهلي حتى يعرفو إن أنا فين "كنت مختفي" ولا عرفوا عني حاجة ليوم خروجي، كانت مقطوعة عني أخبارهم ومقطوع اخباري عنهم، مكنش في تواصل بينا وبينهم أبدا. أهلي كانوا يعتبروني مفقود بالنسبة ليهم وخلاص ميعرفوش انا فين وكنت عايش المأساة بصورة فظيعة ومش عارف مصيري إيه خلال الفترة دي.*
>
> *تم استقبالنا في العازولي طبعا بما يسمى "التشريفة" حاجة عندهم بتحصل مع اي حد يدخل السجن، التشريفة عندهم كانت كلها اهانه وبهدلة، والعساكر كانت تضربنا بجلده كده لونها أخضر، كانوا بيضربونا بيها على دماغنا وعلى جسمنا، وكفوف على الوش، بهدلونا وكانوا يضربوني على دماغي، قلعونا هدومنا كلها وفتشونا بصورة مهينة. هي الهدوم أصلا إحنا جايين بيها من القسم واتفتشنا هناك، وبعدين بيمسكوا الهدوم ويقوموا رامينها كل قطعة في مكان هنا وهنا وفي الآخر إحنا نلمها. وبعدين كتفونا وغمّوا عنينا، واحنا طالعين على*

[44] مقابلة شخصية مع ناج من تجربة اختفاء قسري تم استخدام اسم مستعار بناء على طلب الضحية، نوفمبر 2023، شمال سيناء، مصر.

السلم العساكر بيضحكو علينا يقولوا حاسب قدامك سلم قدامك حيطة قدامك مش عارف ايه!! هو مفيش حاجة بس بيتريقوا علينا وبيهزروا ويضربونا طول ما هما ماشيين بالعصي وبهدلونا.

ثالثا: كيف تكون الحياة في غياهب الجب؟

ظروف احتجاز لا إنسانية داخل مقار الاحتجاز غير الرسمية:

مقار احتجاز غير رسمية وخارج أي رقابة قضائية، يُزج بالمختفين قسرًا إليها في ظروف احتجاز قاسية، لا تقترب بأي حال من المعايير الإنسانية أو القانونية. فلا طعام نظيف، ولا تهوية، ولا أماكن للنوم تليق بالبشر. ينام المعتقلون فوق بطاطين متسخة ومليئة بالحشرات، ويقضون حاجتهم داخل الزنازين نفسها في أوعية بلاستيكية بدائية، وسط انعدام للخصوصية والكرامة. وتتحوّل أبسط الاحتياجات اليومية، كاستخدام دورات المياه أو الاستحمام، إلى تجربة مهينة يتخللها الضرب والإذلال. أما الزنازين فغالبًا ما تكون خانقة، بلا نوافذ ولا تهوية، تضم أعدادًا تفوق طاقتها بكثير، ما يجعل درجات الحرارة المرتفعة والجوع والرائحة الكريهة أدوات تعذيب إضافية. وفي ظل هذا الواقع، يصبح الامتناع عن الأكل أو الشرب وسيلة بعض المحتجزين لتجنب الحاجة إلى الحمام، وتغدو المعاناة النفسية والجسدية جزءًا يوميًا من حياة أشخاص غُيّبوا قسرًا عن العالم، دون سند من القانون.

روى لنا **سجين سابق في سجن العازولي العسكري** عن الظروف المعيشية داخل السجن:[45]

"لما دخلنا الزنزانة طبعا الريحة بتاعت المكان بتقابلك في وشك، حاجة تجيب الامراض، لان مفيش استحمام اطلاقا، مكناش بنستحمى أبدا الفتره اللي قعدتها، خلال الخمس شهور اللي قعدتهم هما 6 او 7 مرات يعني استحميت فيهم ومش استحمام، دة ثواني ويقولك اطلع برة. كان مجرد شوية مية نرش على جسمنا، كان مرات يطلعوني قبل ما امسح الصابون من جسمي، وكان مرات يقعدونا زي البهايم كده أو الغنم وكان يرشوا علينا مية من فوق. والاستحمام مكنش يعني استحمام بمعنى الكلمه يادوب ما تقعدش مثلا نص دقيقة، وبصورة مهينة جدا. مكناش بندخل بقى الحمام عشان نتبرز أو يعني نقضي حاجتنا، كان طبعا التبرز داخل نفس الزنزانة اللي بننام فيها، يعني فيه جردل بلاستيك اللي هو بتاع الدهانات، كان كل المساجين بتتبرز وتعمل حمام فيه، الناس بتقضي حاجتها فيه بصورة مهينة طبعا قدام كل الناس اللي في الزنزانة. وفي ناس طبعا بتتعب نفسيا من الموضوع ده، لا بياكل وبيشرب ميه خفيفه عشان خاطر يقلل انه يعمل حمام.

[45] مكالمة هاتفية مع ناج من تجربة اختفاء قسري تم حجب اسم الضحية بناء على طلبه، فبراير 2024 شمال سيناء، مصر.

الحمام العمومي غالبا بيكون مرة واحدة خلال اليوم وبتكون في سباق مع الزمن. وسواء في الذهاب أو العودة من الحمام كان المعامله كلها بالضرب والبهدلة والإهانة والخراطيم والعصي والشتيمة أو يخلوك تزحف على بطنك أو ترقد وبهدلة للشباب مكنش بيحترموا حد، يعني اذا فيه شيخ كبير يعني في ناس عندها 70 سنة كان بيرقد وكان بيزحف وهم يركبوا فوق منه وهو بيزحف غير الألفاظ، كان يعني سايبين علينا شوية عساكر كده، غير محترمين بالمرة، فعلا شغل سجانين! مكانش في قلوبهم رحمة أبدا بالناس.

كان البطاطين إللي بنام عليها ريحتها وحشة جدا، طبعا انت او اي حد بيخرج مثلا من السجن أو كده بيترك البطاطين القديمة وممكن هو واخدها من اللي قبله، فكانت لا تغسل ولا تشوف النظافة، كان فيها الحشرات واضحة بنشوفها، يعني شئ لا يمكن لبشر تخيله ومؤذي نفسياً بصورة فظيعة جدا، كل مكان داخل الزنازين كان منظره مقرف جدا، كان الريحة في الزنزانة وحشة جدا ولا تطاق. هما كانو بنفسيهم لما يفتحو الزنزانة كانو يقفو بعيد عن الباب، مبيقدروش يقربوا مننا من شدة الرائحة العفنة، واللي احنا اتعودنا عليها، غير أنهم كانوا بيلبسوا كمامات من شدة الريحة اللي في الزنزانة، والمعاملة الوحشة والشتيمة لو صوتنا بس طلع داخل الزنزانة بكلام وسباب قذرة، وتعمد إهانة.

درجة الحرارة تقدر تقول فيها إنك إنت لو كانت برا مثلا 35 درجة فجوة الزنزانة يعني لا تقل عن 50 كان ولعه ونار، كنا بنقعد طول اليوم فقط بالملابس الداخلية، وقت الصلاة بس ممكن نلبس مثلا بنطلون مع حمالات ونصلي تخلص الصلاة نروح قالعين تاني كان الجو لا يطاق. الهوا يكاد يكون معدوم داخل الزنزانة اللي هي عبارة عن غرفة تقريبا 3 متر في 5 متر، الباب بتاعها ليه فتحة تقريبا من 15 أو 20 سم، في 20 سم، صغيرة جدا، وكان فتحتين برضه في الحيطة الناحية الثانية فتحة صغيرة لكن لان فيه حيط يمنع وجود تيار هواء داخل الزنزانة، وكانت ضيقة جدا على العدد اللي كان فيها تقريبا 25 فرد.

كنا بنام ع الجنب عكس بعض، الواحد ما ينام على ظهره أصلا بنام متسيفين، جنبه اليمين أو الجانب الشمال في كنا تعبانين جدا، طول الليل يعني الواحد بينام مثلا 2/1 ساعة يصحى يلاقي نفسه مية من العرق.

بشكل متعمد مكنش في اهتمام بالناس، كانوا بيقولوا للناس أنتم لكم عندنا الاكل اللي بتطفحوه وأننا ننزلكم الحمام كل فترة مفيش أكتر من كده! مفيش لك حاجة تاني. طيب إحنا كنا بننزل حمام زنزانتين في نفس الوقت كل زنزانة فيها 25 معتقل والزنزانتين يبقى في 50، كلنا بندخل الحمام ونرجع العنبر تاني في مدة بالظبط 10 دقايق، يعني الفرد في دخوله وخروجه من الحمام مكملش مثلا 30 ثانية داخل الحمام أو 25 ثانية، مبتلحقش أصلا يعني تجهز نفسك داخل الحمام فتخرج تاني!."

كما يتضح من خلال شهادة **هناء**، التي احتُجزت قسرًا لمدة أربعة أشهر عام 2020 داخل أحد أقسام الشرطة في العريش، القسوة الممنهجة في ظروف الاحتجاز غير الرسمية التي تتعرض لها النساء. حيث تكشف شهادتها عن معاناة إنسانية بالغة الإهانة، من انعدام الخصوصية، وغياب النظافة، واحتياجات الأطفال الرضع، إلى تجاهل تام للحد الأدنى من الكرامة:[46]

"الغرفة كانت 7×8 متر، كنا 26 معتقلة، بننام على بطاطين ميري قذرة. الحمام خارج الغرفة، مشترك بينا وبين الرجال المعتقلين وأمناء الشرطة، وكان في منتهى القذارة. فكرة إنك تدخلي الحمام وأي حد يتفرج عليك وانتي داخله وخارجة، كانت إهانة لا توصف. الاستحمام كان حسب مزاجهم، وفي الصيف والحر كان الوضع مأساوي.

ريحة العرق خانقة، وكنا بنغسل هدومنا في الحمام وننشرها جوه الغرفة. أدوات النظافة كانت بتيجي من الزيارات اللي اهلنا بيسيبوها على باب القسم، بس إحنا رسمياً مش موجودين، والأهالي مكنوش بيشوفونا. الأكل والشرب كنت بقللهم عشان الحمام، لأنه مش دايمًا بيسمحوا نروحه، ولحد دلوقتي لما أفتكره بحس بقرف شديد.

كان معايا ستات معتقله معاهم أطفال رضع، بيبعتوا جوابات في الهدوم علشان يوصوا أهاليهم على حفاضات. القسم مكنش بيقدم أي حاجة للأطفال، وكنا بنعتمد كليًا على زيارات الأهل. مفيش حركة بره الاوضة غير للحمام، غير كدة مفيش خروج نهائي من الغرفة."

وروى لنا ناجي آخر من الاختفاء، بأن ظروف استخدام دورات المياه داخل مكان الاحتجاز كانت مهينة وغير إنسانية، لدرجة أن العديد من المحتجزين امتنعوا عن قضاء حاجتهم لساعات أو لأيام، بسبب الإذلال المتعمد المصاحب للعملية. وأشار إلى أن إدارة السجن كانت تسمح باستخدام الحمام مرة واحدة فقط يوميًا، غالبًا بعد صلاة الفجر، في مدة قصيرة جدًا لا تتجاوز بضع ثوانٍ لكل فرد، بغض النظر عن عمره أو حالته الصحية. وأضاف أن المحتجزين كانوا يتعرضون خلال الدخول والخروج من الحمام إلى الضرب باستخدام العصي والخراطيم، والإهانة اللفظية بألفاظ نابية، دون مراعاة للكرامة أو السن، حيث أُجبر بعض كبار السن – ممن تجاوزوا السبعين عامًا – على الزحف أرضًا، وتعرّضوا للركل والضرب أثناء ذلك. كما وصف سلوك أفراد الحراسة بأنه عدواني ومجرد من أي قدر من الرحمة، وأنهم كانوا يتعمّدون إذلال المحتجزين خلال تنقلهم داخل المقر. وذكر أن بعض المحتجزين اضطروا لتقليل تناول الطعام والماء عمدًا، لتفادي الحاجة إلى دخول الحمام، نتيجة لما يتعرضون له من إهانة شديدة وضغوط نفسية حادة مرتبطة بهذا الاحتياج الإنساني الأساسي.[47]

[46] مقابلة شخصية مع ناجية من تجربة اختفاء قسري، تم استخدام اسم مستعار بناء على طلب الضحية، نوفمبر 2020 شمال سيناء، مصر.
[47] مقابلة شخصية مع ناج من الاختفاء القسري، تم حجب بيانات الضحية بناء على طلبه، مايو2025 ، شمال سيناء، مصر.

رابعا: ماذا يحدث في غياهب الجُب؟ طقوس التعذيب وانتزاع الاعترافات

> اخدوني على قسم شرطة رمانة. وهناك حقق معايا ضابط اسمه "نادر" قال إيه ده شيخ من الأزهر؟ اتوصوا به! وبدأ يضرب فيا هو والعساكر ضرب شديد، خلاني بكيت من شدة الالم، وحط وشي في الحيطة وفضل يضرب على ظهري جامد، وبعدين يكهربني، عذبني كتير بالكهرباء، لحد ما وقعت على الأرض. قلت له لو سمحت انا عامل عملية البواسير وكدة انفتحت عندي، لكن بدون فايدة! وبعدها تعبت جدا، جرروني على الأرض ودوني الزنزانة وبعدها فضلت من شدة الألم أصرخ من أذان العشاء لغاية اذان الفجر في الآخر واحد من الضباط في القسم جاب لي حقنة مسكن عشان أتوقف عن الصراخ.
>
> اليوم الثاني جالي نفس الظابط وقال "إحنا ممكن نعمل في زوجتك وأولادك زي اللي عملناه فيك، هجيب مراتك هنا وهن**ها قدامك، قلت له والله أنا ما عملت حاجة ولا عارف انا هنا ليه. وفعلا أنا معرفش أنا جريمتي ايه، قالي ده الي هنعرفه بعدين

شهادة ناج من تجربة الاختفاء القسري.[48]

نظرًا لإخفاء الأفراد في أماكن احتجاز غير رسمية، وكونهم معزولين تمامًا عن العالم الخارجي، تزداد احتمالية تعرّضهم للتعذيب، في ظل غياب أي شكل من أشكال المساءلة أو الرقابة، خاصة مع كون مقار الاحتجاز غير الرسمية، هي أماكن خارج نطاق الرقابة القانونية، إذ تنص المادة 1747 من التعليمات العامة للنيابات على "يجب على المحامين العامين أو رؤساء النيابات الكلية أو يقوم مقامهم تفتيش السجون العمومية التي تقع في دائرة اختصاص كل منهم وعلى رؤساء النيابات الجزئية أو مديريها تفتيش السجون المركزية وأماكن الحجز التابعة لهم على أن يكون ذلك مرة على الأقل في كل شهر، وعلى نحو مفاجئ". وهو ما يعني اقتصار الرقابة على مراكز الإصلاح العمومية والجغرافية والأقسام فقط دون غيرهم، من أماكن الاحتجاز الأخرى.

بحسب شهادات الأهالي والناجين من الاختفاء القسري، يُستخدم التعذيب وسوء المعاملة على نطاق واسع وبشكل منهجي خلال فترات الإخفاء. وتُظهر توثيقات المؤسسة أن أفراد الأمن يلجؤون بانتظام إلى هذه الممارسات كوسائل للعقاب أو لانتزاع المعلومات أو الاعترافات. وتشمل الأساليب الشائعة التعليق لفترات طويلة من الأطراف، التهديد بتعذيب أفراد الأسرة أو التعدي عليهم جنسيا، الصعق الكهربائي، والعنف الجنسي.

[48] مقابلة شخصية مع ناج من الاختفاء القسري، تم حجب بيانات الضحية بناء على طلبه، مايو 2021 شمال سيناء مصر.

روى لنا **ناجي من الاختفاء القسري** عن طقوس التعذيب خلال التحقيقات داخل سجن العازولي العسكري:[49]

"كان في التحقيق بيسألني عن أشخاص، تعرف (فلان)؟ رديت اني انا ماليش اي علاقه بيه نهائي، مسلمتش عليه غير مرة او مرتين. طبعا النظام في التحقيق أنك لو قلت معرفش الضرب والتعذيب بيشتغل. من كتر الألم والكهربا قولتلهم عارفه، وقال لي انت قتلت كذا وفجرت كذا؟ قولت له ايوه حصلت عملت. وانبسطوا خالص بالكلام هذا وبعدين في الاخر بعد ما انبسطوا وراحوا جابولي شاي، قولتلهم انتوا عايزين الحقيقه كل الكلام اللي انا قولته ليكم أنا ماليش اي علاقه بيه، شتموني يا ابن كذا انت عمال تودي وتجيب فينا، قولتلهم انتوا عمالين تضربوا وتكهربوا فيا، فبدأت الحفلة من جديد، ضرب و كهربا، من كتر التعذيب حسيت ان روحي بتطلع. وفي الاخر قلت لهم اسمعوا انا هعترف باللي انتم عايزينه كله، راحوا جابولي ورق قالولي طب اكتب الحاجات اللي عملتها، قلتلهم حاضر، وكتبت ليهم في الورقة الأعمال التي تمت 1- تم تفجير دبابة في حي الصفا 2- تم تفجير كمين الريسة، حوالي 11 او 12 تهمة تودي ورا الشمس، بعد ما خلصت الظابط قال لي ايه يعم الشغل المنظم ده. انا كتبت ده لإن هما كل ما اقولهم معملتش يضرب فيك ويعلق فيك ويكهرب فيك تقولهم عملت يسكتوا فأضطريت اعترف بأي حاجة وأنقذ نفسي.

كما روى لنا **أحد الناجين من تجربة اختفاء قسري** وتعذيب في أحد السجون السرية التابعة للجيش في سيناء، في شهادة تعكس أنماطًا متكررة من التعذيب الممنهج، تتماثل مع روايات لضحايا آخرين احتُجزوا في أماكن مشابهة:[50]

في البداية هما بيرفعوا سقف التعذيب علشان تعترف بسرعه باللي هما عايزينه. في الأول جاني واحد بيلف أطراف جسمك بطريقة بتحس ان عضمك هيتكسر، يعني مثلا هات ايديك لورا وبيلفها وبيكون وجهك ومناخيرك على الأرض، ويبدأ يسألني أسئلة غبية انا مليش اي علاقه بيها، ويقولي مش انتوا اللي بتقولوا جئناكم بالذبح؟ قولتله مين اللي قال كده، هو بيقول اتهامات سقفها عالي وهو عارف ان انا ماليش علاقه بالموضوع، عشان تعترف بالأقل من خوفك ان التهمة دي تلبسك. كان بيكهربني بأنه يحط كلبش في أيدي، يعلقني منه على باب ويقعد يتسلى بالكهرباء، وطبعا من باب الاذلال يقعد يكهرب في العضو الذكري. وطبعا هددني كتير أثناء التحقيقات، قال لي هجيب أمك أختك، هنا وهغتصبهم قدامك، مردتش عليه، قالي يالا انت ديوث يالا، انت مش عايز تتكلم ولا حتى تقول اي حاجه؟ ده انا بقولك هجيب أمك واختك، قولتله اقول ايش؟ قام سألني سؤال قالي هو مرسي راجع قلت له آه راجع، اول ما

[49] مقابلة شخصية مع ناج من الاختفاء القسري، تم حجب بيانات الضحية بناء على طلبه، فبراير 2023، شمال سيناء مصر.
[50] مقابلة شخصية مع ناج من الاختفاء القسري، تم حجب بيانات الضحية بناء على طلبه، أبريل 2023، شمال سيناء مصر.

قولت كدة راح مدور الضرب فيا. وبعدين يسأل انت تعرف فلان؟ وانا ماعرفوش، فيزود تعذيب".

في واحدة من الشهادات التي تعكس تعرض النساء للاختفاء القسري والتعذيب، روت أسرة **هند خليل عبدالغني**، 39 عام، تفاصيل تعرضها للاختفاء القسري والتعذيب الجسدي والنفسي، بما فيها الضرب والصعق بالكهرباء في أماكن حساسة من جسدها:[51]

هند كانت بتسافر من العريش للقاهرة تزور جوزها المعتقل في سجن طره من 2004. هي متعوده تزوره كل شهر، لكن في مايو 2021 وهي عند كمين القنطرة، اتفتشت واتحقق معاها وبلغوها أنها هتستنى نتيجة الفحص. بعد ساعة كلمتنا تاني وقالت إن حد من الأمن الوطني طلب منها تروح معاه وهترجع خلال ساعتين، بعدها تليفونها اتقفل واختفت تمامًا.

بعد شهر كامل من البحث، عرفنا إنها ظهرت في نيابة الإسماعيلية وأخذت إخلاء سبيل، لكنه لم يُنفذ، واختفت تاني أربع شهور. وضابط في القسم قال لنا إنها خرجت وإنهم غير مسؤولين عن "هروبها"، لكن هند ظهرت في نيابة أمن الدولة في القاهرة بتاريخ 3 نوفمبر 2021 على ذمة القضية 1935 لسنة 2021. هند قالت لوكيل النيابة في أقوالها أنها اتعرضت للتعذيب، كانوا بيضربوها بعصاية وهي عينها متغمية وكانوا بيكهربوها في أماكن حساسة في جسمها.

تُظهر الشهادات التي وثقتها مؤسسة سيناء أن التعذيب شمال سيناء لم يكن استثناءً بل ممارسة ممنهجة داخل مقار الاحتجاز السرية. ويتجلى من روايات الشهود أن الهدف من هذا التعذيب لم يكن دائمًا انتزاع معلومات حقيقية، بل إرغام المحتجزين على الاعتراف بأي شيء – سواء فعلوه أم لا – لإغلاق القضايا بأي ثمن. ولم تميز أساليب التعذيب بين رجل وطفل، أو بين متهم ومجرد مشتبه به؛ فقد جرى إذلال الجميع بلا استثناء، في خرقٍ صارخ لكل المواثيق الدولية والمحلية التي تجرّم التعذيب وتحظر المساس بكرامة الإنسان.

تُظهر شهادة أخرى حصلت عليها مؤسسة سيناء من أحد المفرج عنهم، والذي قضى فترة احتجاز مشتركة مع الطفل **بهاء الدين فتحي محمد** 17 سنة - والذي تعرض للإخفاء القسري لمدة 101 يوم في الفترة بين 23 سبتمبر 2024 و2 يناير 2025 – حجم الانتهاكات التي تعرّض لها بهاء أثناء التحقيق معه خلال فترة اختفائه من أجل إجباره على الاعتراف، بما في ذلك التعذيب الشديد والإهانة الممنهجة.[52]

" اللي اعرفه إن بهاء إعترف بكل حاجه هما عايزنها او مش عايزنها من كتر التعذيب لما كان في فرق قوات الأمن في اسماعيلية هو تقريبا كان بيتحقق معاه كل كام يوم، وكان بيرجع بعد التحقيق مضروب وبينزف .أول مرة شفته كان شكله متبهدل جدا وكان جاي حافي وواضح

[51] محادثة هاتفية مع قريب إحدى الناجيات من الاختفاء القسري، تم حجب بيانات الشاهد بناء على طلبه، يونيو 2021، القاهرة، مصر.
[52] محادثة هاتفية شاهد عيان ناج من الاختفاء القسري، تم حجب بيانات الشاهد بناء على طلبه، فبراير 2025، شمال سيناء، مصر.

عليه التعذيب، وحطوه في زنزانة انفرادي. ولما حاولنا ننادي عليه ونتكلم معاه، العساكر زعقوا لنا وقالوا ان ده سياسي حقير محدش يتكلم معاه.

بعد فترة قدرت اتكلم معاه وحكالي انه كان بيروح يتحقق معاه في أمن الدولة وكان بيقعدوه على كرسي حديد وكانوا بيربطوا أسلاك حوالين المناطق العضو الذكري وحوالين ايده ورجله وبيكهربوه، وكانوا بيعلقوه، بيربطوا ايده في مكان عالي ورجله في مكان اوطى، بس مش بشكل طولي، قال ان جسمه كان بيكون كإنه عامل زي القوس."

ويؤكد **عبدالفتاح** أحد الناجين من الاختفاء القسري، أن التعذيب استُخدم لانتزاع معلومات عن أقاربه أثناء فترة اختفائه والتي استمرت 6 أشهر في قسم رمانة ثم معسكر الجلاء بالإسماعيلية. أفاد بأن أحد الضباط كان يكرّر عليه القول: *"مش هسيبك الا لما تقول لي أبوك وعمك فين".*

وأن هذا السؤال كان المحور الرئيسي لعمليات التعذيب التي تعرّض لها أثناء فترة احتجازه:[53]

"دخلت التحقيق وسألني انت اسرتك في الإخوان مين؟ كان عمال يشتم فيا ويضربني وسألني ابوك فين قولتله سيبته في البيت، طب عمك فين. المهم فضل يقول لأ ده مش جاي دوغري، وطلب من حد انه يقلعني هدومي وفضلت بالملابس الداخلية، لقيته بيقول لأ قلعه الداخلي كمان، وقلعني كيوم ولدتني أمي، وطبعا متغمي ومتكلبش. كان معاه خشبة بيخبطني بيها على ضهري، وكان بيضربني بالكفوف على وجهي، وكان معاه صاعق كهربا كنت بسمع صوته برجف، وبيكهربني بيه لدرجة ان هو لما كان بيلسعني كنت بتحرك ف في مرة من المرات من الألم فوجهي اتخبط في حيطة فضلت بعدها اسبوع من تحت عيني وارم. كهربني في كل مكان تتخيله حتى في المناطق الحساسة."

كما أفاد الضحية بأنه خلال فترة احتجازه، تعرّض لتعذيب شديد على يد شخصين، كانا يتسابقان – على حد وصفه – في تعذيبه. وذكر أنه في إحدى المرات، وأثناء تعرضه للصعق الكهربائي، سقط على الأرض على ظهره وهو مجرد من ملابسه. ثم قام أحد الجلادين بوضع كرسي فوق ساقيه، بينما ضغط الآخر بركبته على كتفه، وكانت يداه مقيدتين خلف ظهره بواسطة الأفيز (رباط بلاستيكي). مضيفًا أن أحدهما جلس على الكرسي الموضوع فوق صدره، وبدأ في تعريضه للصعق الكهربائي في عدة مناطق من جسده، بما في ذلك الأعضاء التناسلية والرقبة، دون استثناء. وخلال جلسة التعذيب، تم استجوابه حول انتمائه لجماعة الإخوان المسلمين، وهو ما نفاه بشكل قاطع، مؤكدًا أنه لم ينضم لأي جماعة من قبل. كما وُجّهت له أسئلة دينية شخصية، من قبيل: هل يصلي؟ وهل زوجته محجبة أم منقبة؟ في اليوم نفسه، ذكر أنه تم سكب زجاجة ماء بارد عليه، رغم أن

[53] مكالمة هاتفية مع أحد الناجين من الاختفاء القسري، تم استخدام اسم مستعار بناءً على طلبه، شمال سيناء، مصر، يناير 2024.

الطقس كان شديد البرودة في شهر يناير، تزامنًا مع استمرار تعذيبه بالكهرباء. ووصف تلك الليلة بأنها من أشد الليالي قسوةً في حياته قائلًا:

"كانت الليلة دي من الصريخ والعياط اللي كنت فيه كانت أصعب ليلة في عمري، انا كمان كنت وقتها 24 سنة، وكانت ليله صعبه جدا. كان معايا واحد مسجون في نفس الزنزانة، وكان سامع صوتي وأنا بتعذب، لما رجعت الغرفة قال لي انه كان بيبكي على صوتي وصريخي وانا بتعذب لأنه كان خايف لما يجي دوره ويتحقق معاه".

خامسا: الأطفال في غياهب الجب، صوت صغير في العتمة!

> انا شوفت اضعاف مضاعفه من العذاب، ظليت متكلبش خلفي 103 يوم، رجلي من أول ليلة في الأمن الوطني لآخر ليلة متكلبشة، وعشرين يوم متواصل كل يوم متعلق وانا بلبوص، وشوفت كهرباء تنور العريش 10 سنين، ويا ويلي اني شوفت خوف.

رغم الطابع الشديد القسوة للنزاع المسلح في شمال سيناء، لم يسلم الأطفال من دوامة الانتهاكات، وفي مقدمتها جريمة الاختفاء القسري. وبحسب شهادات قامت بجمعها وتوثيقها مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان، يجري القبض التعسفي على الأطفال من قبل قوات الجيش أو الشرطة أو كليهما مجتمعين، دون إبراز أي إذن قضائي، ودون إبلاغ أسرهم بمكان احتجازهم، ثم احتُجزوا في مقار غير رسمية أو عسكرية، حُرموا فيها من التواصل مع العالم الخارجي، أو المثول أمام قاضٍ مختص، أو الحصول على دفاع قانوني. وقد امتدت فترات الإخفاء في بعض الحالات لأسابيع أو أشهر، ما يشكّل تهديدًا مباشرًا لسلامتهم النفسية والجسدية.

يمثّل الإخفاء القسري للأطفال أحد أخطر أنماط الانتهاكات التي تُرتكب بحق القُصّر، حيث يُجرَّد الطفل من الحماية القانونية المقررة له بموجب القوانين الوطنية والمعاهدات الدولية، وعلى رأسها اتفاقية حقوق الطفل والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

بهاءالدين فتحي محمد، 17 عام

التقى فريق المؤسسة بأحد أفراد عائلة الطفل **بهاء** وكذلك أحد السجناء المفرج عنهم، والذي زامل بهاء أثناء فترة اختفائه في مقر فرق قوات الأمن بالإسماعيلية، حيث روى تفاصيل صادمة حول ظروف القبض عليه و اختفائه القسري لمدة 101 يوم وما تعرض له من تعذيب جسيم رغم كونه قاصرًا. تكشف شهادته عن سلسلة انتهاكات جسيمة بدأت باحتجازه دون سند قانوني ثم اخفاءه قسرا وتعذيبه، وامتدت إلى حرمانه من ضمانات المحاكمة العادلة وحقوقه القانونية كقاصر.[54]

قال أحد أقارب بهاء:

"بتاريخ 23 سبتمبر 2024، بهاء كان قاعد في البيت لما اتصل عليه صاحبه أحمد قال له إن هو مطرود من البيت وقاله تعالى خدني من عند المقابر في حي أبو صقل. أول ما بهاء طلع على الشارع الرئيسي، لقي 3 أشخاص نازلين من عربية نوعها "هيونداي فيرنا" وقبضوا عليه، ولما راح الأمن الوطني في العريش لقى صاحبه أحمد مقبوض عليه في الأمن الوطني هو كمان. قعد في الأمن الوطني 52 يوم. أول 15 يوم كانوا بيعذبوه تعذيب شديد جدا، كانوا بيخلعوه هدومه كلها ملط ويكهربوه، وكانوا بيعلقوه على الباب، وأوقات يصلبوه في السرير ويغرقوه بمياه، وكانوا بيكبوا مياه في أنفه وفمه ويكتموا نفسه لدرجة الموت، وكانوا بيكهربوه كهرباء شديدة.

الأيام إلى بعد كده كان تحقيقات وضرب بس أخف من الأول. وكان محجوز في الحبس الانفرادي في فرق قوات أمن الإسماعيلية. وفجأة في يوم 1 أبريل 2025 عرفنا أنه ظهر في نيابة أمن الدولة العليا في القاهرة، وحكي للنيابة كل حاجه حصلت معاه، فوكيل النيابة رفض يثبت كلامه في المحضر وقال له امضي على المكتوب، ولو ما مضيتش هرجعك تاني علي الأمن الوطني وهطلب منهم يزودوا التعذيب.

[54] مقابلة شخصية مع قريب أحد الأطفال الناجين من الاختفاء القسري والذي لا يزال قيد الحبس الاحتياطي، تم حجب بيانات الشاهد بناء على طلبه، فبراير 2025، شمال سيناء مصر.

وبحسب شهادة أحد المحتجزين معه خلال فترة الاختفاء في فرق قوات الأمن بالإسماعيلية:[55]

> *انا كنت معاه، انا كنت قاعد في فرق قوات الأمن في إسماعيلية، كنا حوالي 25 شخص في الزنزانة. "اللي اعرفه إن بهاء إعترف بكل حاجه هما عايزنها او مش عايزنها من كتر التعذيب لما كان في فرق قوات الأمن في اسماعيلية هو تقريبا كان بيتحقق معاه كل كام يوم، وكان بيرجع بعد التحقيق مضروب وبينزف. أول مرة شفته كان شكله متبهدل جدا وكان جاي حافي وواضح عليه التعذيب، وحطوه في زنزانة انفرادي. ولما حاولنا ننادي عليه ونتكلم معاه، العساكر زعقوا لنا وقالوا ان ده سياسي حقير محدش يتكلم معاه. بعد فترة قدرت اتكلم معاه وحكالي انه كان بيروح يتحقق معاه في أمن الدولة وكان بيقعدوه على كرسي حديد وكانوا بيربطوا أسلاك حوالين المناطق العضو الذكري وحوالين ايده ورجله وبيكهربوه، وكانوا بيعلقوه، بيربطوا ايده في مكان عالي ورجله في مكان اوطى، بس مش بشكل طولي، قال ان جسمه كان بيكون كإنه عامل زي القوس."*

لاحقا، تم إدراج بهاء كمتهم في القضية رقم 2 لسنة 2025 حصر أمن الدولة العليا، وعلى الرغم من كونه قاصرًا، لم يتم وضعه في مؤسسة رعاية مخصصة للأحداث أو عرضه على محكمة الطفل، كما يقتضي القانون. بل تعرّض لانتهاكات جسيمة شملت حرمانه من الزيارة، ومحاكمته بتهم تتعلق بالإرهاب. كما حُرم محاميه من حق التواصل معه، إذ يُجدد له الحبس الاحتياطي عن بُعد عبر تقنية الفيديو، دون أن يُنقل من مكان احتجازه أو يُسمح له بمقابلة أي شخص.

حسن، 14 عام

روت شقيقة الطفل **حسن** تفاصيل صادمة عن اقتحام منزلهم واعتقال شقيقها البالغ من العمر 14 عامًا، والذي اختفى قسريًا لمدة 40 يومًا قبل الإفراج عنه من قبل قوات الجيش. تُظهر روايتها كيف بدأت الواقعة من لحظة اقتياده، وما تلاها من ضرب مبرح، وتهديدات بالقتل، وانتهاكات جسيمة داخل قسم شرطة بئر العبد، وسط إنكار تام من السلطات لوجوده طيلة فترة احتجازه:[56]

> *في شهر فبراير 2015، اتفاجئنا بحملة جايه تقبض على اخويا الصغير من البيت. حوالي 10 أشخاص، 8 عساكر و2 ظباط وكانوا جيش من لبسهم. اقتحموا البيت ودخلوا سألوا على أخويا كان نايم فى اوضته دخل عليه 8 عساكر، قالوله تعال كلم الباشا بره عايزك، وبعدين اخدوه معاهم قسم بئر العبد، كان وقتها الجيش معسكر جوه القسم مع الداخلية، أول ما وصل القسم*

[55] محادثة هاتفية مع شاهد عيان ناج من الاختفاء القسري، تم حجب بيانات الشاهد بناء على طلبه، فبراير 2025، شمال سيناء، مصر.
[56] مقابلة شخصية مع شقيقة طفل ناج من تجربة اختفاء قسري. تم حجب اسم الضحية بناء على طلب عائلته، ديسمبر 2020، شمال سيناء، مصر.

قالوله محمد بيه عايز يكلمك، وبعدين دخلوه في طرقة القسم للتشريفه، بيركنوك علي الحيطه بتتفتش وبعدين بياخدوك لصف العساكر وينزلوا فيك ضرب لحد ما توصل باب الزنزانة، بعد الضرب دخلوه الزنزانة وكان معاه 75 واحد.

فضل في الزنزانة 6 ايام من غير اي تحقيق او اي حاجه وبعدين طلع أول تحقيق، طبعا غمّوه وربطوا ايديه ودخلوه على الظابط، ودي كانت اول مره يطلع للظابط وأول مره بتحقق معاه فيها، سألوه انت عامل مشاكل ليه؟ وهو مكنش فاهم إيه المشكلة اللي هو عملها وكان بيسأل هي ايه المشكله. هو معظم الاسئله كان بيسأله علن الإخوان في القرية، فلان الفلاني ده فين وهو كان بيرد ايش عرفني هو فين، وكل ما يقول مش عارف يقوموا ضاربينه، وفي خبطه من الخبطات ضربوه في صدره بالجزمة وهو متغمي فأغمي عليه وطلعوه مستشفى بئر العبد ولما فاق في المستشفى كانوا معلقين له محلول، وكان معاه عسكري هناك، ولما اتحسن رجعوه القسم تاني. ورجع علي الاوضه قعد يومين، وطلع تحقيق تاني متغمي، ونفس النظام بردو بيسألوه عن ناس واتضرب في التحقيق التاني عشان مش عارف يجاوب على الاسئلة، والظابط هدده وقاله انت ديتك رصاصه هضربك وهرميك من الشباك.

في الفترة اللي مفيش فيها تحقيق معاهم، كانوا العساكر تنزل تضربهم تحت في الزنزانة، وكانوا لابسين مدني عادي وبيدخلوا يخلوا كله يقف وشه للحيطه، واللي علي مزاجهم بيضربوه ويفضلوا مكدرينهم طول اليوم وده حصل 3 او 4 مرات في ال 40 يوم، وفي الوقت ده مكناش نعرف عنه أي حاجة وكنا بنسأل يقولولنا مش عندنا.

وفي اليوم اللي اخويا خرج فيه، واحد شاويش من الموجودين قال للمساجين في الزنزانة لو مروحتوش النهاردة مش هتروحوا لحد ما الظابط يرجع من الحج. بعدها الشاويش طلعنا للظابط ووقفنا صف قدامه، الظابط مر علينا واحد واحد، وكان فيه واحد من المساجين مربي دقنه فالظابط قال له انت هتروح أمن وطني، ووجه عند اخوي وقاله انت مش هتروح، اركن لي على جنب، وفعلا ركنه على جنب لحد ما خلص باقي الصف وطلعهم برا. الظابط رجع لأخويا وسأله انت هتعمل مشاكل تاني في الشوارع وهتعمل فيها شبح؟ اخويا قاله لا، راح قال يبقى هتروح، وقعد الظابط ده يديله خطبه ان انتوا ولادنا والبلد عايزاكوا. الظابط ده واحد تاني غير اللي كان بيحقق مع اخوي، المعاملة اتغيرت خالص وسأله ليك حاجه في الأمانات أو ليك بطاقة، أخوي قاله انا لسه مطلعتش بطاقة قالي طيب انزل خد حاجتك من تحت وروح ومتمشيش علي الشارع عشان لو طلعنا ولقيناك هناخدك تاني.

شريف محمود سعيد محمود، طالب بكلية الهندسة، 17 سنة

التقت مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان بأحد أقارب **شريف**، الذي روى تفاصيل ما تعرّض له من اعتقال تعسفي واختفاء قسري، بدءًا من اقتحام منزله في أكتوبر 2014 من قبل قوة أمنية مشتركة بين الجيش والشرطة، ومرورًا بفترة احتجاز مطولة دون سند قانوني في سجن العازولي، ثم ترحيله بين عدة مقار احتجاز، وصولًا إلى اختفائه مجددًا بعد انتهاء مدة محكوميته في يوليو 2019، دون أن تتلقى أسرته أي معلومة رسمية عن مصيره حتى اليوم:[57]

"جت عربيات من الشرطة والجيش الساعه 2 ونص بليل ودخلوا البيت وفتشوه، وقالوا عايزين شريف ووالده رفض ان شريف يروح معاهم لوحده وقال لهم خدوني معاه، وخدوا جهاز الكمبيوتر والموبايل بتاع شريف وبتاع والده. ولما نزلوا تحت العربيه خدوا شريف وسابوا والده، وكانوا مجموعة كبيرة من الأمن الوطني والجيش وأفراد من الشرطة، وبعدها اختفى منعرفش عنه حاجة بس عرفنا بعدين انه كان في سجن العازولي سنه و7 شهور لحد بالظبط يناير 2016، وبعدها اتصل بأهله من قسم المستقبل في اسماعيلية وقال لهم انه هيترحل سجن طرة، وبقوا يروحوا له زيارات عادي. كان محبوس علي ذمة القضيه رقم 502 حصر عسكري لسنة 2016 والمقيدة برقم 184 حصر عسكري لسنة 2017، وتهمته فيها الإنضمام لجماعة إرهابية واتحكم عليه بالسجن 3 سنين في 12 يونيو 2019 وخلص مدة الحكم في يوليو 2019 وبعد ما خلص الحكم اترحل علي تخشيبة الخليفة وبعدها اترحل على قسم المستقبل في اسماعيلية ومنه إترحل على الأمن الوطني في العريش بتاريخ 28 يوليو 2019، ومن ساعتها واحنا منعرفش اي معلومه عنه حتى الآن.

شريف كان طالب في الفرقة الأولى كلية هندسة، ضاع مستقبله وتحطمت حياته. والده قدم تلغرافات لرئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء ومافيش اي فايدة، وقدم طلبات للنواب عندنا ومحصلش اي جديد، قدمناله في جمعية الوسيم بتاعة إبراهيم العرجاني ومكنش في اي رد، سألناهم مرة تانيه بعد حوالي 4 شهور، وقالوا لو وصلنا لأي معلومات هنعرف حضرتك، علما بأن رقم التسلسلي اللي سجلنا شريف بيه في جمعية الوسيم كان 2870، حضرتك متخيل فيه شباب قد ايه اهاليهم بيدوروا عليهم؟".

[57] محادثة هاتفية مع قريب أحد ضحايا الاختفاء القسري، تم حجب بيانات الشاهد بناء على طلبه، سبتمبر 2023، شمال سيناء، مصر.

ياسر محمد سلمان سليمان، 17 عام

التقت مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان بأحد أقارب الطفل **ياسر**، والذي روى لنا تعرّض ياسر للاعتقال التعسفي من داخل منزله في مدينة العريش بتاريخ 26 فبراير 2018، على يد قوة من جهاز الأمن الوطني دون إبراز إذن قانوني. ومنذ لحظة القبض عليه، انقطعت أخباره تمامًا، ولم تتمكن أسرته من معرفة مكان احتجازه، رغم محاولاتهم المستمرة للسؤال عنه ومراجعة كافة الجهات الرسمية. وتكشف الشهادة التالية ما واجهه ياسر من تعذيب وفق روايات شهود التقوه بعد اختفائه، والمعاناة المستمرة التي تعيشها أسرته في ظل الغياب التام لأي معلومات رسمية عن مصيره:[58]

"هما اخدوه من البيت بدل اخوه يوسف اللي كانوا جايين يعتقلوه عشان يوسف انضم لتنظيم داعش وعلاقتنا انقطعت بيه تماما ومنعرفش عنه حاجة وهل عايش او مات. دخلوا البيت الساعة كانت اربعه العصر، وياسر كان داخل ياخد شاور فضل يسأل عايزين ايه؟ واخته وقفت قالت لهم لا ماتخدهوش هو الراجل الوحيد في البيت انا والدي معتقل، واخويا مش عارفين عنه أي حاجة ارجوكم سيبوه وده عيل صغير معملش حاجة، قالوا لها احنا هناخده نسأله سؤالين ونرجعه تاني.

كانوا عربيتين من قسم تاني العريش وكان معاهم أمن وطني كانوا لابسين ملكي، ومكنش معاهم إذن قبض ولا أي حاجة احنا كنّا عارفينهم، الضابط المسؤول اسمه هيثم. اخر حاجة عرفناها عن ياسر من وقت اعتقاله، أن كان في واحد معاه في قسم تاني العريش قال انه اخر مره شاف ياسر كان بعد أسبوع من اعتقاله، بس مكنش عايز يحكي ازاي ياسر كان متعذب حفاظا على مشاعر والدته، لكن والدة ياسر فضلت تحلفه يحكي ايه اللي حصله، فحكي أنهم أخدوا ياسر في أوضة جنب أوض الحجز وفضلوا يضربوا فيه جامد وهو كان عمال يصوت وكان بيقول والله لاقتلك يا يوسف وبيشتم في اخوه، طبيعي يعني كان بيتحلف لاخوه لانه بيتعذب و ملوش ذنب في حاجة، فضل زمايله المعتقلين يخبطوا على باب الحجز جامد ويقولوا لهم حرام عليكم حرام كفاية كدة، لحد ما وقفوا تعذيب فيه، وقال أنه قعد معاهم يوم واحد بس بعديها، وبعدين قالوله هات حاجتك عشان تخرج واخدوه وكان فاكره أنه خرج بس هو شكله اتنقل مكان تاني. بعد ما ياسر اتاخد ب 3 شهور بالظبط، واحد قريب والده فضل محبوس 40

[58] محادثة هاتفية مع قريب أحد ضحايا الاختفاء القسري. تم حجب اسم الشاهد بناء على طلبه، مارس 4،202 شمال سيناء، مصر.

يوم، راح لأهل ياسر وقالهم ياسر كان في السجن المركزي بس مقالش اي تفاصيل تانيه. اهله طبعا مكدبوش خبر وراحوا تاني يوم على السجن المركزي سألوهم عن ياسر، الأمن خد البطاقة بتاعة والدته وبعدين رجعوا قالوها مش موجود، وفضلت 7 شهور رايحه جايه على السجن المركزي وقدمت في كل حاجة بتقول أنهم بيساعدوا المختفين. وراحت جمعية الوسيم بتاعة ابراهيم العرجاني، وقدمت وكلموها بعديها بفتره حوالي شهرين او تلاته كملوا معاها بيانات وقالوا لسه ماوصلناش لحاجة، لما نوصل لحاجة هنكلمك. ولحد دلوقتي بعد 7 سنين منعرفش حاجة عن مصيره وهل عايش ولا ميت؟

عمر عثمان سالم سالمان ابو عبيد، 16 عام

التقت مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان بأحد أقارب الطفل **عمر عثمان**، البالغ من العمر 16 عامًا، والذي أفاد بأن عمر اعتُقل في وقت متأخر من ليلة 15 نوفمبر 2024 من منزل أسرته الكائن في منطقة زراعية قرب الشيخ زويد، على يد قوة أمنية تابعة لجهاز الأمن الوطني، برفقة عناصر ملثمين، ودون إبراز أي إذن قانوني، وسط أجواء من الترهيب الشديد لأفراد العائلة. وبحسب الشهادة، فقد تعرض عمر للاختفاء القسري لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر، قبل ظهوره أمام نيابة أمن الدولة العليا بتاريخ 24 فبراير 2025. تكشف الشهادة التالية تفاصيل اعتقال عمر على خلفية احتفاظه بصور على هاتفه المحمول لمخلفات ذخيرة عُثر عليها في أرض الأسرة، وهي الصور التي استُخدمت لاحقًا كـ "أحراز" ضده. كما تسلط الشهادة الضوء على ما تعرّض له من تعذيب جسيم وظروف احتجاز قاسية، رغم كونه قاصرًا، ودون أي مراعاة للضمانات القانونية الخاصة بالأطفال في منظومة العدالة الجنائية المصرية. وبينما يفرق القانون المصري بين من هم دون عمر ال 18 باعتبارهم أطفال، يجب أن تراعي حقوقهم بشكل خاص ويجب عرضهم على محكمة الطفل، إلا أن عمر أودع بمقر احتجاز بالغين ومنع من الزيارة ورؤية محاميه على الرغم من كونه متهم في القضية رقم 924 لسنة 2024 حصر أمن الدولة العليا:[59]

"ايجو بالليل خدوا عمر وبعد ما خدوه بيومين جم علي المزرعة بتاعة الأسرة، همّا كانوا مهجرين من بيتهم ولسه راجعين البيت من 3 سنين. مامته كانت اكتشفت وجود صناديق ذخيرة بعد ما رجعوا مدفونه في المزرعة، بعدين راحت القسم كذا مره بلغتهم بالموضوع ورفضوا يعملوا لها محضر، وكانوا بيقولوا لها الموضوع ده تبع الجيش، فراحت الكتيبة 101 كذا مرة،

[59] مقابلة شخصية مع قريب أحد ضحايا الاختفاء القسري. تم حجب اسم الشاهد بناء على طلبه، مارس 5،202 شمال سيناء، مصر.

وكانوا بيقولوا لها يقولولها صوريها وهاتيلنا الصور، وكانت بتصورها وتوديها لهم ومحدش بيجي يشيلها.

وف يوم عدي عليها في المزرعة ظابط في الجيش ومعاه مسلحين من اتحاد القبائل وقفتهم وقالتلهم خد الحاجات وقالولها متمديش ايدك عليها الحاجات دي خطر، حطي جنب الحاجات اللي بتلاقيها علامة واحنا هنيجي نشيلها، وهي رفضت وقالت لهم كده هسيب الارض ومش هعرف أزرعه،ا فشالوا من الحاجات دي 4 صناديق ذخيرة، وبعدها بكام يوم جم شباب من اتحاد القبائل صوروا الحاجة الباقية، وقالوا مش هنشيلها ده مش من اختصاصنا ومشيوا.

والدة عمر كانت طول الوقت بتلاقي حاجات وبتشيلها على جنب عشان يزرعوا الأرض، وعمر كان من الفضول بيصور الحاجات دي علي تليفونه كـ فضول عيل صغير، واللي عرفناه ان الأمن راح يفتش المزرعة بعد ما اخدوا عمر عشان الصور دي. القوة اللي اعتقلته كانوا من الأمن الوطني وكان معاهم ملثمين، ودخلوا كسروا باب البيت وحطوا السلاح علي دماغ كل واحد جوه البيت. عمر كان نايم دخلوا صحوه و خدوه متكتف و متغمي، ووالدته لحد دلوقتي ما زالت بتلاقي حاجات في الأرض بعد اعتقال عمر، وراحت قسم شرطة الشيخ زويد عشان تعمل محضر إثبات حالة، و مأمور القسم رفض وقالها روحي للجيش، انا ايش عرفني ان الحاجات دي مخلفات جيش و إن الأرض دي كانت كمين للجيش وقت الحرب، فراحت تاني علي الكتيبة 101 للجيش عشان تقولهم وفضلت مستنيه تلات ساعات ورفضوا يدخلوها وقالوا ان فيه عندهم زياره ومش هينفع تقابل قائد الكتيبة، واللي عرفناه بعد ما عمر ظهر في النيابة أن المخلفات اللي هما خدوها من المزرعة اتحطت لعمر كأحراز.

عمر اتبهدل جدا، وقال لوكيل النيابة في التحقيق معاه:

> انا شوفت اضعاف مضاعفه من العذاب، ظليت متكلبش خلفي 103 يوم، رجلي من أول ليلة في الأمن الوطني لآخر ليلة متكلبشة، وعشرين يوم متواصل كل يوم متعلق وانا بلبوص، وشوفت كهرباء تنور العريش 10 سنين، ويا ويلي اني شوفت خوف.

أحمد وليد حسن مراد البصيلي، 15 عام

التقت مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان بأحد أقارب الطفل **أحمد وليد حسن مراد البصيلي**، الذي كان يبلغ من العمر 15 عامًا عند توقيفه في 30 مارس 2014، أثناء عمله في أحد المخابز بمنطقة السبيل في العريش. وبحسب ما ورد في الشهادة، فقد حضرت قوة أمنية من قسم شرطة العريش واعتقلته دون إذن قانوني، ومنذ ذلك الحين انقطعت أخباره تمامًا. على مدار السنوات التالية، حاولت عائلته بشتى الطرق القانونية وغير الرسمية الوصول إلى أي معلومة بشأن مصيره، لكن دون جدوى. وتكشف الشهادة التالية عن العزلة المضنية التي عاشتها الأسرة في ظل اختفاء نجلها القاصر، ومعاناتها المستمرة في غياب الدعم المؤسسي أو حتى تعاطف المحيطين بها:[60]

" هو كان شغال في فرن عندنا في مكان اسمه السبيل كان قاعد هناك في المحل لوحده ده الكلام اللي وصلنا واللي انا عارفاه وكان والده ايامها معتقل و بعدها جاتله حاله نفسيه سيئه كده وكان قاعد في المنطقة لوحده وكان بيشتغل في الفرن و الكلام ده احنا سمعنا من المحلات اللي جنب الفرن ده قالولنا ان في ناس من قسم العريش اخدوه، كانوا جايين ليه بالإسم ولحد النهارده منعرفش اي معلومات عنه وأخوه بعت تلغراف ولف عليه كتير جدا مش عارفين نوصله نهائيا، ومحدش منهم خالص رد علينا، سألوا عليه في كل الأقسام و قالوا مش موجود واي حد يطلع من اسماعيليه مثلا أو من القسم هنا وأخوه بيعرف يروحله البيت ويوريله صورته ويسأله انت شوفت أخويا ؟ يقول لا مشوفتوش احنا منعرفش عنه أي خبر، وحاولنا حتي نتواصل مع صحابه، أصحابه كانوا قليلين جدا بس معرفناش نوصلهم معرفناش ارقامهم في الأول وبعد كده أخوه راح وبالصدفه عرف ان صحابه اتاخدوا قبله، هما كانوا اتنين تلاته مكنش عنده اصحاب كتير.

احنا ملناش واسطة اكتر من التلغرافات او اننا نسأل عنه واي حد اصلا بيخاف يتوسط في حاجه زي كده خصوصا ان والده اتاخد كتير قبل كده فبيبعدوا وبيخافوا على مراكزهم، يعني هما كان ليهم عم بيشتغل في الشرطه وفي مره باباهم كان اتاخد وراحوا يسألوا عنه ف عمه ده اتمنعت عنه الترقيه.

من سنه تقريبا اخوه راح وقدم في جمعية الوسيم ومفيش خبر اخدنا شهادة ميلاده واخدنا صورته وراح محدش فاده بحاجه ولا حد اتصل ولا حد تواصل معاه من ساعتها.

حالتنا النفسيه صعبه هو الواحد بيدعي ليل نهار يقول نطمن عليه بس نعرف ان هو عايش بس ونعرف مكانه فين، يعني انا لما بروح أزور زوجي ووالدي بتمنى انه يكون هناك انا نفسي

[60] مقابلة شخصية مع قريب أحد ضحايا الاختفاء القسري. تم حجب اسم الشاهد بناء على طلبه، يوليو،2024 شمال سيناء، مصر.

يكون عايش بس اسمع عنه اي خبر بس لان الواحد كده مش عارف طب هو عايش طب هما ودوه فين طب هو معملش حاجه اصلا، طب ده شاب لسه قاصر، ومامته طبعا الله يعينها مامته اكيد نفسيتها وحشه اكيد نفسها تعرف هو فين اراضيه، طب ليه ده كله طب؟ امتي هيطلع بردو اهله مش صغيرين في السن ف صعب جدا جدا .

علي ابراهيم سيد احمد سالمان، 16 عام

تسلّط هذه الشهادة الضوء على واحدة من عشرات الحالات التي تُظهر كيف تتعامل قوات الأمن المصرية مع الأطفال، دون مراعاة للسن القانونية أو الضمانات الأساسية التي يكفلها القانون المصري والدولي لحماية القُصّر. تروي الشهادة ما تعرّض له الطفل **علي ابراهيم سيد احمد سالمان**، من مواليد 26 مارس 1998 - والذي لم يُكمل السابعة عشرة من العمر وقت اعتقاله- من لحظة القبض عليه عشوائيًا في أحد أحياء شمال سيناء، مرورًا بما واجهه من اعتداءات جسدية ونفسية، واحتجاز في ظروف لا إنسانية، وتعذيب متكرر في أقسام الشرطة والمقرات العسكرية، وحتى اختفاءه لاحقًا دون معرفة مصيره حتى اليوم، في انتهاك صارخ لاتفاقية حقوق الطفل، والدستور المصري، وكافة المعايير القانونية الدولية التي تضمن كرامة الطفل وحقوقه أثناء الاحتجاز أو المحاكمة.

يقول أحد المعتقلين السابقين والذي شهد لحظة اعتقال على وقضى معه فترة أثناء احتجاز هما في مقرات احتجاز غير رسمية، وانقطاع تواصلهما مع العالم الخارجي:[61]

"كان خامس يوم في عيد الفطر تقريباً 21 يوليو 2015، كنا سهرانين وماشين علي الشارع طبعآ الدنيا عيد والناس بتلف علي الشوارع وبعيدوا علي بعضهم واحنا مجموعة شباب كنا سهرانين زي مجاميع كتير من الشباب بيسهروا مع بعض وبعدين قدام احد البيوت حوالي الساعة 12 بليل نده علينا صاحب البيت وقال لينا البوكس جاي علي الشارع هربنا وبصيت وراي لقيت علي مش راضي يجري، فرجعت عليه قلت ليه يلا نهج قال مش همهج، اني معملتش حاجه ومرضيش يتحرك ففضلت معاه وقف البوكس عندنا، وكان فيها ظابط قاعد قدام، الظابط بيكلم فينا كلام عادي فين ياشباب وكدا نزل عسكري لابس لبس جيش فقال للظابط كان معاهم 2 وهربوا، فقال اركبوا البوكس ركبنا مع عساكر جيش كلهم لحد ما وصلنا قسم رمانة. نزلونا وسحبوا التلفونات والساعات اللي في ايدينا فضلنا بالهدوم بس وقعدونا في الطرقة بتاعت القسم قدام النبطشية قعدنا حوالي ساعة وبعدين دخلونا الزنزانة كانت ضلمه مفيهاش نور وكان الضوء الوحيد اللي داخل ليها من نور النبطشية اللي بره كانت عبارة عن 6× 10 وفيها حمامين وفيها حوالي 100 واحد الاغلبية كانت من قبيلة السواركة وكان معاهم ناس بياضية عارفينهم من قرى ثانية، مكناش لاقيين مكان نقعد فيه او حتى ننام مفيش مكان خالص من الزحمة، خدنا

[61] مقابلة شخصية مع شاهد عيان وناج من الاختفاء القسري. تم حجب اسم الشاهد بناء على طلبه، ديسمبر 2020 شمال سيناء، مصر.

واحد من اللي بنعرفهم وقعدنا جنب الحمامات في حتة كدا كان فيها مياه وعلي فضل صاحي للصبح وانا نمت علي قزازة مياه. قضينا اليوم لحد تاني يوم بليل كنا خلال الوقت ده بناكل من زيارات بعض المساجين معانا، محدش جاب لينا اي اكل من الجيش ولا حتى ايجت زيارات من أهالينا لأنهم مش عارفين مكانا.

المهم بليل الساعة 12 دخل علينا الظابط اللي اخدنا ومعاه 2 عساكر كان معاهم تلفون منورينوا لحد لما ايجوا عندنا احنا الاثنين انا وعلي وقالوا قوموا انتوا الاثنين، واخدونا في الطرقة برة، والظابط قال للعساكر خليهم يزحفوا هم الاثنين وزحفونا ايدينا ورا ضهورنا وبنزحف برجلينا وصدورنا وبيخلونا نشيل في بعض ونجري وكان معاه حزام بيضرب فينا بيه وبدون اي اسئلة او اي كلام، وكانوا بيقولوا وهم بيضربوا فينا يا اخونجية ياولاد الكلب وبيسب بالام وشتايم وكل دا واحنا مش عارفين احنا بيحصل معانا كل دا ليه، فضلوا يضربوا فينا حوالي ساعة ونصف او ساعتين واحنا علي الحال هذي، وبعدين رجعونا الزنزانة. وفضلنا لحد تاني يوم برضوا الساعه 12 بليل ايجو واخدونا من الزنزانة على العميد كحوش في الدور الثاني، كان عنده في المكتب حوالي 6 ظباط برتب مختلفة، وقفونا جنب بعضنا وبدأ يحقق معانا، وكان التحقيق عباره عن اسئله وتهم واحنا مبنردش، مبيخليناش نرد عليه، وكانت التهم اللي بيقولها لينا حرقتوا كام عربية في قرية نجيلة؟ فجرتوا كرم القواديس ليه؟ كنتوا بتتظاهروا في رابعة العدوية؟ بتاخدوا دعم من التكفيريين؟ هو بيسأل والعساكر كانوا بيضربوا فينا كفوف، استمر الموضوع دا حوالي ساعة ونصف هو يسأل واحنا مفيش فرصه نرد من الضرب ف علي تعب اثناء التعذيب، فالظابط سأله انت عندك السكر يلا؟ قالوا لأ، فطلّعنا بره الاوضه وخلي العسكري يجيب ميه بسكر ويرفع رجلين على كنوع من الإسعافات الأولية، وبعدها بحوالي 10 دقايق رجعنا التحقيق تاني فأنا حبيت استعطفه فقلت ليه ياباشا انت بتعمل فينا كده ليه، اعتبرنا زي اولادك، فزعق فيّا وقال انا ابني حافظ القرآن ومتدين وملتزم، واللي احنا بنعمله ده مش من الدين. وانا مش عارف أقول ليه ايه، ولا احنا بيتقال لينا الكلام ده ليه، وكل دا معاه ضرب وتعذيب من العساكر وهو شخصياً كان بيضرب فينا، وفضلنا حوالي نص ساعه بنفس الطريقة وبعدين قال للعساكر نزلوهم تاني الزنزانه طول الطريق وهم مودينا علي الزنزانه العساكر بتضرب فينا وبعدين دخلونا الزنزانه دخلنا يمكن الساعه 2 بليل وفضلنا في الزنزانه لتاني يوم بليل بعد العشاء، ايجا الظابط اللي اخدنا هو وعسكري معاه واخدونا في الطرقة ووقفنا انا وعلي وقال لعلي أنت بترصد تحركاتنا لصالح مين؟ وكان بيضرب فينا احنا الاتنين واحنا بنحلف ان احنا ملينا علاقة بحاجة خالص.

بعدين خدني على جنب وحط ايده على كتفي واخدني حوالي 3 متر بعيد عن علي، وكان في سلكين كهرباء نازلات من السقف وقالي هم كلمتين ورد غطاهم واحنا نطلعك انت قصتك سهله وهنطلعك بس قولي علي بيرصد تحركاتنا لمين؟ قلت ليه يا باشا علي صاحبي من زمان،

وعيل غلبان ومبنسبش بعضنا خالص، واحنا لا بنرصد ولا لينا في الكلام دا خالص. راح مديني كفين وقالي يبقي شوف مين اللي هيخرجك انت وعلي من هنا. بعدين رجعونا الزنزانة. وبعد حوالي 4 ايام بدأت تيجي زيارات من الأهل ونطلع نقابلهم أحيانا وبيجيبوا لينا أكل وغيارات وكدا قعدنا علي الوضع ده حوالي 25 يوم وبعدها يوم 14 أغسطس 2015 ايجونا عساكر واخدونا احنا الاثنين ومعانا اتنين تانيين وطلعنا علي العقيد اسامه في الدور التاني الكلام دا كان بليل قال لينا اسمكوا ايه بس سؤال واحد وخد اساميا ونزلنا تاني الزنزانة.

الصبح بقي يوم 15 أغسطس 2015 ايجوا فتحوا علينا الزنزانه الساعة 7 الصبح وندهوا علينا، كنا 14 واحد طلعونا فوق واستلمنا ظابط اظن كان اسمه عادل وسألته احنا رايحين فين قالي انتوا حتترحلوا على الكتيبة 101، فقلت ليه ممكن اكلم اهلي ابلغهم قالي لأ، وركبنا في عربية بوكس لحد قرية مصفق، وكان في مدرعة مستنيه هناك مشت معانا وكان راكب معانا عسكريين والظابط عادل والسواق وصلنا للكتيبة 101 علي اذان الظهر دخلنا الكتيبه مكناش متغميين شفنا عساكر علي البوابة وبعدين نزلونا عند البوابة. فيه ظابط نده من جوه الكتيبة وقال انتوا ازاي سايبينهم من غير ما تغموهم فالعساكر غمونا ودخلونا في اوضة وقبل لا ندخل اخدوا كل اللي معانا حتي الشبشب اللي احنا لابسينوا ومفضلش غير الهدوم اللي علينا بس، ودخلنا وفكينا الغمايات لما دخلنا كانت اوضه عباره عن 3×4 فيها حمام متر × نصف متر، كان الباب بتاعها حديد وكان فيه منور حوالي 10سم × 75سم، بعدين قعدنا لحد بليل جابوا لينا خلال الفترة دي سرفيس قديم فيه مكرونه ناشفة خالص، علي مرضيش ياكل منها، وكان فيه جركن 20 لتر عشان الحمام، وكان موجود معانا في الاوضة دي حوالي 20 واحد.

طلعونا تحقيق بعد العشاء اني وعلي وشوية معانا حوالي 10 غمونا وطلعونا كل واحد حاط ايده على كتف اللي قدامه وبعدين بعد حوالي 200 متر وقفونا في مكان اظن انه شارع جوة الكتيبة، لان احنا حافيين فحاسين بالارضية، وكان في صوت عربيات بتعدي من جنبنا وقعدونا حوالي ساعة ونص لدرجة ان احنا نمنا على بعض واحنا قاعدين، وبعدين بدأ ينده بالواحد يدخل تحقيق انا دخلت يمكن رقم 3 قبل علي، دخلت كان الجو فيه تكييف وكانت الارضيه سراميك، وكان صوت اللي بيكلمني بعيد عني حوالي 10 متر، أول سؤال قالي ايه اللي جابك هنا؟ قلت ليه انا ماشي الساعه 12 بليل ومكانش معايا بطاقه والظابط خدني وودني القسم وبعدين جابوني هنا معرفش ليه انا حاولت ابين اني غلطان واني اتاخدت بس علشان مكانش معاي بطاقه مع أنهم لما اخدونا ولحد ما ترحلنا مسألوناش خالص علي البطايق، وقلت برضوا انا معملتش حاجه استاهل اني اجيك هنا ومعرفش ايه اللي اتقال عليا عشان اجيك هنا، فرد عليا وقال انت اخواني يا ابن الكلب، قلت ليه ياباشا انا مش من الاخوان ولا عمري كنت منهم كان في صوت واحد باين من لهجته انه بدوي موجود بيتكلم مع اللي بيحقق معاي، بس انا معرفوش وبعدين ايجا الظابط اللي بيحقق معاي ناحيتي وضربني بأيده وعطاني شلوط برجليه،

فقلت ليه ياباشا الغماية هتنفك، ف فيه حد ربطها لي عرفت ان في عسكري واقف جنبي، وقعدت في التحقيق ده حوالي ربع ساعه وبعدين طلعوني على الشارع تاني وبعدين ندهوا علي علي فضل عندهم حوالي ساعه الا ربع، بعدين طلعوه وبعد لما حققوا مع باقي الناس خدونا بنفس الطابور ورجعونا الزنزانة، دخلنا وشلنا الغمايات وقاعد أنا وعلي نحكي لبعض علي اللي تم معانا، علي قالي انه أتحقق معاه ظابط واتنين بدو كانوا وكانوا بيسألوا برضوا ايه اللي جابك هنا ؟ فقال ليهم انهم اخدوه من الشارع ومش عارف هو جاي هنا ليه فالبدوي سأله قالوا تعرف صاحب الملاحات اللي في الروضة؟ قال ليه لا معرفوش وبعدين قعدوا يسألوه انت اخواني وبترصد تحركات الجيش لمي؟ وبيقولوا ليه انت بتراقب الطريق، ف علي أنكر، فقال له متنكرشي احنا عارفين ان بئرالعبد كلها اخوان، بعدين طلعوه.

قعدنا في الزنزانة لحد يوم 24 أغسطس 2015 بالليل طلعونا تحقيق الساعه 9 ونفس الطريقه بنفس المكان ونفس العدد دخلونا بالواحد وقبل ما ندخل كانوا بيرشونا بمعطرات علشان كان ريحتنا شينه من قلة الميه ومفيش غيار نغير هدومنا ومناظرنا صعبه فدخلت المره دي بعد علي فأول ما دخلت، كنت سامع صوت نفس الظابط اللي حقق معاي في الاول، وصوت واحد بدوي وكان حولي 3 عساكر فأول ما دخلت المكتب قالي اخلص يابني انت عايز تروح (مرينا)؟ ولا لأ رديت عليه قلت ليه ايه (مرينا) دي؟

قال دي اللي كل الاخوان بيروحوها وبدأوا يضربوا في، ففضلت اعيط واصرخ من التعذيب فالظابط كان بيوجه اسئله وبيقولي اعمل اشارة رابعه فخوفت ومارضتش اعملها، العساكر كانوا بيولعوا في ايدي بالولاعه قعدنا حوالي نصف ساعه علي الوضع ده، بعدين قال ليهم طلعوه، بعد لما طلعوني البدوي لحقني علي الشارع وقالي انت اخواني أنزل اعمل ضغط، مع سب وشتيمه وكان بيولع بالولاعه في قفايا، وفضلت حوالي نصف ساعه وهو علي نفس الوضع، بعدين البدوي قال لاتنين عساكر، وضبوهم وفضلوا يضربوا فينا لحد ما وصلنا الزنزانه، مكانش علي معاي كان في زنزانه تانيه، وقعدت حوالي 4 ايام جابو ناس في الزنزانه اللي علي اتنقل فيها كانوا من رفح، وكانوا بيعذبوهم تعذيب جامد فرجعوا على عنديه في الزنزانه علشان يعذبوا في اللي جابوهم براحتهم، لما ايجا علي عنديه قعدنا نتكلم انا وهو، قالي انا مسألونيش كتير بس سامع صوت صريخك من جوه وهم بيعذبوا فيك، قال انا تحقيقي عباره عن اسمك ايه واعمل اشارة رابعه ومرضيتش اعمل، واسئله عاديه وبعدين قال ليه ودوه مرينا ففهمت ان مرينا دي الزنزانه الصغيره اللي حطوا على فيها، بعدين قعد علي معاي يوم واحد ورجعوه تاني الزنزانه التانيه (مرينا)، تاني يوم كان يوم جمعه كان بتيجي عربيات ترحيلات فأني ببص من فتحة الزنزانه فالظابط نده علي اسم علي، فعلي رد عليه قالوا انت الاخواني بتاع بئرالعبد واخدوا وضربوا كام كف واخدوا علي عربية الترحيلات هو وكام واحد معاه،

ودي كانت اخر مره شوفت علي فيها، قعدت اسأل العساكر عليه محدش بيقول، ساعتها اتأكدت انه راح مكان تاني.

بعد لما ترحل علي بشهر. اني روحت وكانت المدة بتاعتي كلها حوالي 45 يوم كان خامس العيد الكبير تحديدا في 19 سبتمبر 2015 وقبل ما أطلع كانت الأعداد بتزيد وكانت الزنازين مليانه، الاوضه اللي كانت 3×4 وصل العدد فيها 71 واحد. وفيه 3 ماتوا معانا في الزنزانة، منهم واحد فاكره كان من رفح بس قاعد في جلبانه وكان عنده القلب، قبل ما يموت بيومين تعب وصار يطلع رغاوي من بقه، وفضلنا ننده على العسكري اللي بره، فدخل عليه وكان نايم علي ضهره وتعبان، راح العسكري خابطه بالبيادة على بطنه فالراجل انعدل من الخبطه، فالعسكري قال مهو زي الفل مفيهوش حاجه. وطلع وسابنا. وكنا بنسأل علي الظابط عشان الزحمه والناس اللي وجعانه فكانوا بيقولوا انه بيحج ومش موجود، وعمالين يجيبوا ناس ويحطوها ومفيش حد بيخرج، لدرجة ان احنا كنا واقفين مفيش مكان تقعد وبدأت تظهر حالات حمى وسخونة على أغلب المساجين من الزحمه، كنا بنقعد نخبط على الباب الناس بتموت هاتوا لينا دكتور، محدش بيسأل فينا وكان من ضمن اللي ماتو واحد ممرض اسمه مسلم، عنده يمكن 45 سنه من رفح وواحد شايب عنده 70 سنه اتاخد من مزرعة زيتون هو وأولاده، خرجوا أولاده وهو فضل ومات جوه، ال 3 صبحوا ميتين في يوم واحد. لان اليوم ده كان حر خالص تقريبا كان الوقت ده 9 سبتمبر 2015.

اول ايام دخلنا فيها كانوا جايبين واحد مطخوخ في رجله لدرجة ان الطلقة قاسمه العظم وباينه لينا خالص ولافين عليها شاشه بيضة، احنا كنا شامين ريحة عفانة رجل الراجل وهو قاعد. وكان في ناس عندها السكر وبرضو محدش بيجيب ليهم حاجه.المهم اني لحد ما طلعت وانا معرفشي عن علي حاجه ولحد دلوقتي وكان على عنده 16 سنه مكملش الـ 17، وأنا كنت أكبر منه بسنة.

سادسا: الإهمال الطبي في غياهب الجب!

> طبعا مفيش زيارات نهائي من الأهل لأنه محدش عارف مكاننا، فإللي بيروح منه أي غيار داخلي أو حتى خارجي ما بيلاقيش غيره إلا إذا كان واحد خرج ولا حاجة وساب هدوم تلبسها. الأمراض منتشرة داخل الزنازين زي الإسهال بسبب الأكل وبسبب المية اللى بنشربها ورا بعض، ده غير درجة الحرارة العالية والتهوية السيئة، كان الإسهال موجود على طول 24 ساعة وكذلك المغص، والهزال أصاب الناس من قلة التغذية، الجرب كمان منتشر بصورة فظيعة والناس كانت مبتبطلش حك في جسمها.

مقابلة مع أحد الضحايا 35 عام، تعرض للإخفاء القسري لمدة 7 شهور

في مقرات الاحتجاز غير الرسمية التي تُديرها السلطات المصرية، يشكّل الإهمال الطبي المتعمد جزءًا ممنهجاً من سياسة إساءة المعاملة التي يتعرض لها المختفون قسرًا. وإلى جانب التعذيب وسوء ظروف الاحتجاز، يُحرم هؤلاء من حقهم الأساسي في الرعاية الصحية، بما يخالف التزامات مصر بموجب القانون الدولي، لا سيما اتفاقية مناهضة التعذيب والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وتُوثّق الشهادات الميدانية التي جمعتها مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان نمطًا متكررًا يتمثل في الامتناع المتعمد عن تقديم العلاج للمصابين، وترك الأمراض المزمنة دون متابعة طبية ملائمة، بما في ذلك حالات السكري، وأمراض القلب، وأمراض الجهاز التنفسي، إلى جانب ترك الإصابات الناتجة عن التعذيب دون رعاية حتى بلوغها مراحل خطيرة. كما تؤدي بيئة الاحتجاز غير الإنسانية — حيث الاكتظاظ الشديد، غياب التهوية، ندرة المياه النظيفة، انعدام النظافة، وسوء التغذية — إلى تفشي الأمراض الجلدية مثل الجرب، والأمراض المعوية، وسط تجاهل تام من إدارات هذه المرافق. وتُظهر الشهادات كيف يتفاقم هذا الوضع مع رفض الاستجابة لطلبات العلاج أو نقل الحالات الحرجة إلى المستشفيات، ما يُعرّض حياة المحتجزين وسلامتهم للخطر المستمر.

في إحدى الشهادات، يصف أحد المعتقلين كيف فقد سمعه كليًا إثر ضرب عنيف على الرأس، دون أن يتلقى العناية اللازمة رغم تحذيرات الأطباء، ليُعاد قسرًا إلى زنزانة مكتظة بدلًا من تلقي العلاج في المستشفى، في مشهد يُجسد مدى استخفاف سلطات الاحتجاز بحياة الإنسان وصحته. وفي شهادة أخرى، تتضح ملامح الإهمال الجماعي، حيث تفشت الأمراض الجلدية والمعوية بين المحتجزين، دون أي تدخل طبي، بينما كانت طلبات العلاج تُقابل بالإهمال أو بالعنف. هذه الشهادات وغيرها تكشف عن نمط ممنهج من الإهمال الطبي في أماكن

الاحتجاز غير الرسمية، لا يُعبّر فقط عن خلل في المنظومة، بل عن استخدام الإهمال كأداة قمع إضافية، تُفاقم معاناة المحتجزين وتحرمهم من أبسط حقوقهم في الحياة والكرامة

في سياق الانتهاكات الصحية الجسيمة بحق المختفين قسرًا، رصدت مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان حالات متكررة لحرمان المصابين من العلاج، رغم خطورة حالتهم، ما يؤدي إلى مضاعفات صحية. **يروي أحد الناجين وعمره 60 عام** ما تعرض له أثناء فترة اخفاؤه قسريا والتي استمرت مدة 6 شهور، داخل أحد مقرات الاحتجاز غير الرسمية:[62]

"وفضلوا يضربوا فيا عشوائي في راسي وعيني، لحد ما خبطة جت في ودني مبقتش بسمع، فقدت السمع نهائي، وراسي بقت فيها صداع جامد مش بيفارقني. بعد الضرب الشديد نقلوني للزنزانة، كنت مع 25 شخص، والألم فضل يزيد 20 يوم ومش راضيين يدوني أي دواء، والسمع راح خلاص. كل يوم زمايلي المساجين كانوا يخبطوا على الباب يطلبوا ياخدوني للدكتور، لكن العساكر كانوا يفتحوا الباب ويضربونا تاني. بعد محايلات، أخدوني المستشفى، الدكتور قال الحالة خطيرة لازم يتحجز. الشاويش اللي كان معايا أصر يرجعني السجن. رغم أن الدكتور كان بيقول: مينفعش يمشي من هنا. أخدوني غصب، ورجعوني الزنزانة".

في سياق الإهمال الطبي الممنهج داخل في الكتيبة 101، وهي أحد مقرات الاحتجاز الرسمية التابعة الجيش في مدينة العريش، **يروي أحد المختفين قسرًا**، عمره 50 عامًا، والذي أُخفي لمدة 4 أشهر منذ 30 فبراير 2020، شهادته عن غياب الرعاية الطبية وتعمُّد ترك الأمراض والإصابات دون علاج، ما أدى إلى تدهور حالته الصحية بشكل خطير في الكتيبة 101:

"لما وصلت الكتيبة 101، ودوني العنبر وفضلت في العنبر حوالي 5 شهور من غير أي تحقيقات. الدكتور كان بييجي يلف علينا يسأل بتشتكوا من حاجه، اللي بيشكي كان بيديله حبة دواء واحدة لأي حاجة، نفس الحبايه لكل الناس، مفيش أي تغيير في الدوا ولا علاج حقيقي. مفيش كشف، مفيش تشخيص، واللي تعبان يفضل زي ما هو.

بعد كده اتحولت للحبس الانفرادي، وبدأ التحقيق معايا وشفت تعذيب وضرب وتعليق، كنت بَصّيح جوا الانفرادي وحاسس إني هموت، يفتحولي مرة واحدة في اليوم أروح الحمام، طول اليوم مقفول عليا، فكنت بعمل ميه في قزازه، والبراز مكنتش بقدر اعمله غير لما يفتحوا عليا. جاني دوخه وتعب شديد في المعدة، يمكن من الجوع، ومش قادر أروح الحمام. لما جي

[62] مقابلة شخصية مع ناج من الاختفاء القسري، تم حجب بيانات الضحية بناء على طلبه، مايو 2021 شمال سيناء مصر.

الدكتور، اداني حبايه، نفس الحبايه اللي كان بيديها للكل، وماعملتش حاجه، فضلت كذا يوم على نفس الوضع، والتعب بيزيد، وانا حاسس إني بموت بالبطيء.[63]

فضلت 16 يوم في الانفرادي من أصعب أيام حياتي، وكل يوم نفس الدواء، ومفيش أي تحسن، والدكتور مش بيغير حاجه، ورافضين ينقلوني مستشفى. لحد ما في تحقيق كنت هموت في أيديهم، فالظابط قال لي هنوديك المستشفى نطمن عليك، طلعوني في مدرعة على مستشفى العريش العسكري، وهناك مكنش فيه حتى محلول، بعتوا عسكري يجيبه من مستشفى العريش العام، خدت محلول، وبعدها رجعوني الكتيبة تاني، وتاني يوم خرجوني الحمد لله".

لما دخلت كان وزني حوالي 100 كيلو، لما طلعت وأهلي شافوني قعدوا يعيطوا على منظري وأخذوني على الدكتور وطلع وزني 70 كيلو وعندي انيميا وصفرا والسكر عالي، وجالي غضروف في رقبتي كمان وكنت مبقدرش ارفع ازازة الميه اشرب وكنت مبقدرش اصلي غير على كرسي".

من بين الشهادات التي وثقتها مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان حول الإهمال الطبي المتعمد الذي يتعرض له المختفون قسرًا في مقار الاحتجاز غير الرسمية، تبرز حالة **مؤمن أحمد مصطفى إبراهيم بكير**،23 سنة، الذي يعاني من مرض نفسي مزمن مثبت طبيًا منذ سنوات. ورغم وضوح حالته المرضية ومعرفة السلطات بذلك، استمر احتجازه في بيئة غير إنسانية دون أدنى رعاية طبية ملائمة، في مخالفة صريحة للمعايير الدولية الخاصة بحماية الأشخاص ذوي الاحتياجات الصحية الخاصة في أماكن الاحتجاز. وتوضح شهادة أحد أقاربه كيف أدى غياب الرعاية الطبية إلى تعميق مأساة الأسرة، التي تجهل حتى اليوم مصيره بعد 10 سنوات من اختفائه القسري: [64]

"احنا مش عارفين ايه اللي حصل لمؤمن لحد دلوقتي، وهل هو على قيد الحياة أو لأ، وللعلم احنا وطنيين وعمرنا ما فى يوم من الايام انتمينا لأى أحزاب معارضة، مؤمن اتقبض عليه في 16 يونيو 2015، من الشارع قدام جيراننا في حي أبو صقل بمعرفة حملة تبع الجيش والكتيبة 101، والسبب كان ان بطاقة الرقم القومي منتهية ومكسورة.

روحنا سألنا أحد أفراد الحراسة الموجودين على باب الكتيبة 101، قام استدعى واحد من المسئولين عن الكتيبة وقالي أن مؤمن بالفعل محجوز داخل الكتيبة 101، والناس اللى اتقبض عليهم من حى ابى صقل بعد الإفراج عنهم أكدوا أنه كان موجود في الكتيبة 101، ويوم الأربعاء الموافق 24 يونيو 2015, سألنا مكتب المستشار العسكرى بديوان عام محافظة شمال

[63] مقابلة شخصية مع ناج من الاختفاء القسري، تم حجب بيانات الضحية بناء على طلبه، نوفمبر 2020 شمال سيناء مصر.

[64] مقابلة شخصية مع قريب أحد ضحايا الاختفاء القسري. تم حجب اسم الشاهد بناء على طلبه، أبريل،2025 شمال سيناء، مصر.

سيناء، وقال لنا بأنه موجود في الكتيبة 101 و متقلقوش تحقيقات عادية وهيطلع، وبعتنا تقرير بمعرفة المخابرات بأنه مريض نفسي لأن مؤمن مريض وعنده ذهان، مرضه واضح وظاهر بيتهيأ وبيتخيل حاجات، بيقول حاجات غير منطقية وغير موجودة وغير طبيعية ومش متزن ومش مدرك لأقواله وأفعاله بصوره واضحه وظاهره. عندنا تقارير طبية كتيرة تثبت حالة مؤمن ومرضه النفسي، وده معروف لكل جيراننا بحى ابى صقل.

مؤمن اتقبض عليه عشان البطاقة حاولت اجددها بكل الطرق علشان اوديها ليهم ويخرجوه روحت لمصلحة الأحوال المدنية بالعريش، طلبوا منى إذن من النيابة العامة وللاسف النيابة مكنتش بتشتغل في العريش في الوقت ده علشان ظروف الإرهاب. فاضطريت اروح الاسماعيلية وشرحت الموضوع لمدير نيابات شمال سيناء بالإسماعيلية، فطلب مني اجيب إفادة بحبس مؤمن، روحت سجن العازولي بالإسماعيلية ومحدش وافق يديني اى افاده أنه محبوس عند الجيش. مؤمن لازم ياخد دواه بشكل منتظم عشان حالته بتسوء جدا لو وقف الدواء، احنا بعد كل الفترة دي عايزين بس نعرف هو عايش ولا لأ، وحالته عامله ايه دلوقتي!؟

يعكس الجزء التالي من **شهادة أحد الناجين من الاختفاء القسري** سوء الرعاية الصحية في سجن العازولي العسكري، حيث تنتشر الأمراض الجلدية والالتهابات دون أي تدخل علاجي فعّال، إلى جانب عدم توفر الرعاية الصحية الأساسية، وغياب الاستجابة لحالات طبية حرجة أدت إلى الوفاة. الشهادة تُظهر حجم المعاناة اليومية نتيجة انعدام الرعاية الصحية، والتعامل المهين مع المرضى، والاستهتار بأرواح المحتجزين، مما يشكل انتهاكًا للحق في الصحة والحياة:[65]

"يا حزانى الجرب هذا اكتر حاجه جوه، الجرب دبحنا دبح، والدمامل ياعيني، يارب كنت مره بشكي لواحد معايا بقوله عندي دمل في رجلي اليمين ودمل في رجلي الشمال قالي اسكت انا عندي 25 دمل، قولتله خلاص هسكت. الجرب هذا بيخليك طول الليل والنهار مش عارف تقعد بياكل في جسمك، وبينتشر بسرعة ناهيك عن الأمراض التانية. اكتر حاجه تعب الاسنان لما بتنفح عليك، مبتبقاش قادر تعمل حاجة، وكل يوم مرض بيسلم مرض.

طول الوقت في العازولي كنت بفكر كيف اتحسن المرض اللي فيّا، وكيف انام وانا مش قادر من الجوع، واحيانا شوف الغباء بتاعهم ييجي، عسكري بره يقول واحد منكم يطلع بره ياخد الدوا للناس اللي جوا، بيطلع واحد من المساجين، فالعسكري يسأله عندك كام واحد جوا عنده جرب؟ (في زنزانة فيها 100 واحد)، يقول له عشرة عندهم جرب وعشرة عندهم كحه وهكذا،

[65] مقابلة شخصية مع ناج من الاختفاء القسري، تم حجب بيانات الضحية بناء على طلبه، أبريل 2023، شمال سيناء مصر.

فالعسكري يديله كبشة حبوب ويقول له اديهم، وهي نفس الدوا، انت مش شايف حاجه ما احنا في الليل وكل واحد حاسس انه بياخد دوا تاني.

*في ناس ماتت من التعب جوة السجن، هذا اكثر منظر مؤثر واحد كبير في السن من الشيخ زويد او رفح، يعني راجل كبير مريض، تعب خالص وواحد الله يجزاه خير واقف عليه وبيخدم فيه، الراجل خلاص تعب مبيتكلمش، قعدنا ننادي مات يا شاويش مات يا شاويش مات، رد علينا بعد ساعه ونص مالك يالا يا ابن الوس** قلنا له الرجل مات مبيتحركش، فتح الزنزانة بعد ساعة ونص، وقال حطوه علي بطانيه طلعوه بره، وحطوه قدام الزنزانة من الساعة 2 بليل لحد الساعة 7 ونص الصبح وهو مرمي قدام الزنزانة، لحد ما جه ظابط بص عليه قال مات؟ وقال للعساكر طيب شيلوه من هنا".*

تعكس الشهادة التالية حالة من الإهمال الطبي الجسيم داخل أحد مقرات الاحتجاز، تمثلت في تجاهل نداءات استغاثة لمحتجز مسنّ يعاني من صعوبة في التنفس دون تقديم أي إسعافات طبية أو استجابة عاجلة. ورغم وضوح حالته الحرجة، تم نقله وحبسه في زنزانة انفرادية دون رقابة طبية، ما أدى إلى تدهور حالته ووفاته لاحقًا، بحسب رواية أحد المحتجزين الذين تواجدوا معه أثناء التنقل والاحتجاز. تبرز هذه الشهادة انتهاكًا صريحًا للحق في الحياة والرعاية الصحية المنصوص عليه في القانون الدولي لحقوق الإنسان، وتسلّط الضوء على الممارسات التي ترقى إلى الإهمال المتعمّد. قال **شادي**، وهو أحد الضحايا الذي تعرض للإخفاء القسري لمدة عام، في الفترة من أكتوبر 2019 وحتى أكتوبر *2020*:[66]

"كنت في أمن الدولة وكان معايا في الغرفة راجل كبير طاعن في السن يعني 75 سنة تقريبا اسمه حسن أو حسين حجاب، آخدوه عشان هو راجل على المعاش وكان عنده عربية ملاكي بيسترزق بيها ومرة ركبت معاه واحدة ميعرفهاش وصلها لقرية الميدان، فهم بعد كدة من التحقيق معاه في الأمن الوطني انها كانت زوجة حد تبع داعش. عم حسين كان تعبان جدا مش بيتكلم خالص، وكان طول يشتكى انه عارف اتنفس، فأخدوه ووده حجز انفرادي بعدين واحنا مترحلين للسجن المركزي ركب معانا في المدرعة ومكنش بيتكلم ونايم في المدرعة، غير يقول عايز أكسجين عايز أكسجين، طبعا هما مكنوش بيردو عليه، كانوا فاكرينه بيدلع بعدين روحنا السجن المركزي حطوني في الاوضه رقم 6 والراجل العجوز حطوه في الانفرادي في الاوضه اللي جنبي وبعد 3 أيام الراجل مات".

[66] مكالمة هاتفية مع ناج من الاختفاء القسري، تم حجب بيانات الضحية بناء على طلبه، مايو 2025 شمال سيناء مصر.

الفصل الثاني: الاختفاء القسري من منظور الأهالي

"سرديات الغياب القسري"

> والدته عايشه طول الوقت متعلقة بقشايه او علي امل انها تشوفه، هو لحد دلوقتي ليه 6 سنين تقريبا مختفي ولسه أولادها بيتحايلوا عليها لحد دلوقتي ان في مناسبات لناس قرايبنا، مبترضاش تروح لحد الآن، كل ده حزن من جواها، وعندها أمل طبعا. عندها شباب ولادها اتنين عايشين معاها في البيت، يعني بيهونوا عليها شويه بس هتهون لحد فين؟ محدش بياخد مكان حد

شهادة أحد أقارب صالح ناجي سلمان المختفي قسريا منذ ديسمبر 2018

أولا: رحلة البحث عن المختفين قسريًا

يقطع الأهالي في رحلة البحث عن ذويهم المختفين قسرًا مسارات متعددة، تتراوح بين القانوني والعرفي، وبين القنوات الرسمية وغير الرسمية، في محاولة يائسة لمعرفة مصير أبنائهم: هل ما زالوا أحياء؟ هل يتمتعون بصحة جيدة؟ كيف يقضون أيامهم؟ هل هم في أمان أم يحيون في رعب دائم؟ وهل يعلمون بما يجري في العالم خارج جدران أماكن احتجازهم المجهولة؟ أسئلة ملحة بلا إجابات شافية، وحياة ليست بالحياة، وألم نفسي لا تسعه جدران المنازل ولا صدور أضناها القلق على أحبة غُيبوا لسنوات. سنوات لا يعلمون في نهايتها إن كانوا ينتظرون لقاءً قريبًا أم يحاولون، عبثًا، إغلاق جرح يأبى أن يندمل.

> معرفش ازاي بنعمل التلغرافات بس سمعت عنها وحد قالي ابعت، بس الناس قالولي هيحطوا اخوك في دماغهم وهيعملوا له قضيه لو عملت كده، والاحسن تسأل عنه من غير ما تعمل شكاوي او حاجة، وسألت بردو البشمرجة و قالولي مينفعش تقدم بلاغات في الجيش هتتاخد.

شهادة قريب أحد المختفين قسريا منذ 20 ديسمبر *2015* [67]

[67] مقابلة شخصية مع قريب أحد ضحايا الاختفاء القسري. تم حجب اسم الشاهد بناء على طلبه، فبراير 2021، شمال سيناء، مصر.

بحسب قانون الإجراءات الجنائية، وتحديدًا المواد من (24) إلى (27)، يحق لأي مواطن تحرير محضر لدى قسم الشرطة – باعتباره أحد مأموري الضبط القضائي. كما تنص المادة (189) من الدستور المصري على أن "النيابة العامة، وفقًا للتنظيم القانوني، نائبة عن المجتمع في هذا الدور، والممثلة له وللمصالح العامة في الدعوى الجنائية"، ما يعني أن وكيل النيابة يُعد نائبًا عن الشعب ويعمل لصالحه. إلا أن الواقع في مصر يسير عكس هذا المسار، حيث كثيرًا ما ترفض الجهات الرسمية تحرير محاضر أو قبول الشكاوى.

وقد وثّقت المؤسسة شهادات تُظهر هذا الانسداد في سبل العدالة؛ إذ روى لنا أحد أقارب **حسام صالح سليمان سليم** المختفي قسرًا منذ عام 2019:[68]

"فيه حد نصح أسرته تبعت تلغراف للنائب العام، وروحت مع والده نرسله من مكتب بريد بئر العبد، رفض موظف البريد يستلمه وقالوا لنا هـ توقعوا أنفسكم في مشاكل "كما روت شقيقة أحد المختفين أن أحد مأموري الضبط القضائي رفض تحرير محضر لإثبات اختفاء شقيقها.

يتقاطع هذا السلوك الرسمي مع نمط التكيّف المجتمعي الذي تبناه أهالي شمال سيناء؛ إذ أظهرت مقابلات أجرتها مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان أنه من بين **59** حالة اختفاء قسري موثقة، لم يتقدّم سوى **17** شخصًا فقط ببلاغات رسمية، في دلالة واضحة على التراجع الحاد - وربما انعدام - الثقة بالأجهزة الأمنية، إضافة إلى الخوف من التعامل معها، لا سيما في مجتمع قبَلي منغلق على ذاته كالمجتمع السيناوي. وهو ما رواه لنا **أحد الناجين من الاختفاء القسري**، عمره 26 عام، بعد فترة اختفاء استمرت 10 شهور:[69]

> *"مكنتش حابب أهلي يوكلوا محامي يدور عليا وكنت شايف انها مالهاش لازمه، يعني الواحد من خلال خبرته مع الناس الباقيه اللي مرت بتجارب مشابهة إن الموضوع مش هيجيب نتيجة . فكنت بتمنى وأنا معتقل ومختفي انهم يوفروا جهدهم وفلوسهم، وكل ده مالوش لازمه، والمحامي كده كده مالوش لازمة، المحامي له دور ممكن لما يتعملي قضيه غير كده مالوش لازمة".*

[68] مقابلة شخصية مع قريب أحد ضحايا الاختفاء القسري. تم حجب اسم الشاهد بناء على طلبه، يوليو 2024، شمال سيناء، مصر.
[69] مكالمة هاتفية مع ناج من الاختفاء القسري، تم حجب بيانات الضحية بناء على طلبه، مايو 2025 شمال سيناء مصر.

كما روت لنا **شقيقة أحد المختفين قسرًا** عن اعتياد عمليات القبض التعسفي، والخوف من اتخاذ أي إجراءات رسمية:[70]

> *"لا مقدمناش أي بلاغات، اغلب الناس هنا بتتاخد تحري فتره وتخرج، واحنا كنا مستنيين تخرج وماحبناش نعرف حد حاجة علشان تخرج. وخوفنا نعمل بلاغات ليطلبونا يحققوا معانا، وجوزي قالي بلاش نسأل او نعمل شوشره خلينا ساكتين لحد ما نفهم."*

ولا يخلو المجتمع المحلي من وجود أفراد يرتبطون بشكل وثيق بجهات أمنية مختلفة أو بشيوخ عائلات مُعيّنين من قبل الحكومة، وغالبًا ما يُلجأ إليهم كقنوات غير رسمية للحصول على معلومات من الأجهزة الأمنية. إذ يعِد هؤلاء الأهالي بالسعي للإفراج عن المفقودين أو كشف مصيرهم، مقابل مكاسب شخصية، مثل مبالغ مالية أو ضمان ولاءات انتخابية. يأتي ذلك في ظل خوف واسع النطاق لدى الأهالي من تقديم بلاغات رسمية خشية التعرض لانتقام، كما أفاد أحد أقارب **أحمد وليد حسن**، المختفي قسريًا منذ عام 2017:[71]

> *"مالناش واسطة اكتر من التلغرافات او اننا نسأل عنه واي حد اصلا بيخاف يتوسط في حاجه زي كده خصوصا ان والدي اتاخد كتير قبل كده فبيبعدوا وبيخافوا على مراكزهم. يعني انا كان ليا عم بيشتغل في الشرطه وفي مره زي كده بابا كان اتاخد وراحوا يسألوا عنه ف عمي ده اتمنع عنه الترقية."*

كما قال لنا قريب **سليمان عبد الشافي أحمد عبدالعال**، 19 عام، والذي جرى اعتقاله بتاريخ 14 ديسمبر 2017، عن تجربته في التواصل مع بعض مشايخ القبائل والنواب، لمساعدتهم في الوصول إلى مكان احتجازه:[72]

> *"احنا من قبيلة الفواخرية و عندنا نواب اتكلمنا معاهم وقالوا استنوا و ان شاء الله خير ومفيش جديد والمشايخ نفس الوضع كان واضح انهم مش عارفين يعملوا حاجة. النائب الخاص بالفواخرية صديقي وقالي استني وهنطلعه و للأسف مفيش أي حاجة. احنا بقالنا 8 سنين ومفيش اي جديد، مسبناش طريق نعرف نوصل له إلا ومشينا فيه".*

وفي ظل هذا الواقع، أصبحت الوسائل غير الرسمية - كالسعي وراء وساطات شخصية أو تقديم الطلبات عبر جمعيات أهلية - الخيار الأبرز أمام الأهالي في محاولاتهم لمعرفة مصير ذويهم. ويُعزى ذلك إلى مجموعة من العوامل، من بينها الطابع القبَلي للمجتمع، وضعف الإلمام بالمسارات القانونية المتاحة، إلى جانب تدهور

[70] مقابلة شخصية مع قريب أحد ضحايا الاختفاء القسري. تم حجب اسم الشاهد بناء على طلبه، سبتمبر 2022، شمال سيناء، مصر.
[71] مقابلة شخصية مع قريب أحد ضحايا الاختفاء القسري. تم حجب اسم الشاهد بناء على طلبه، يوليو 2024 شمال سيناء، مصر.
[72] مقابلة شخصية مع قريب أحد ضحايا الاختفاء القسري. تم حجب اسم الشاهد بناء على طلبه، أغسطس 2021 شمال سيناء، مصر.

الأوضاع المعيشية، لا سيما بعد موجات التهجير التي نفذها الجيش المصري في عدد من مناطق شمال سيناء. وهو ما عبّر عنه أحد أقارب **اسماعيل خلف محسن عيادة**، 18 عام، والمختفي قسريا منذ ديسمبر 2017:[73]

> *"والله احنا وضعنا صعب جدا، إسماعيل هو آخر العنقود من بين 14 اخ واخت. اتقبض عليه من سبع سنين منعرفش عنه حاجة. أمه كل يوم تبكي لحد ما جالها الضغط والسكر والقلب. احنا ناس مهجرين من بلادنا، ولا اخدنا تعويض ولا اخدنا بيوت، والله خرجنا على عشش قاعدين في اماكن مايقعدش فيها بني آدم، وكل فترة نروح نسأل عليه بقالنا سبع سنين. احنا بس عايزين نعرف مكانه، ووالدته ميجراش لها حاجة قبل ما تشوفوا. هو كان عيل صغير ولا ليه في اي شيء، اتاخد في فترة كان الوضع الأمني شادد فيها، واحنا قولنا هتعدي ويطلع، الحين سبع سنين مستنيين، طيب عرفونا بس مكانه حتى لو هتخلوه عندكم."*

بعد استنفاد كافة السبل الرسمية وغير الرسمية، لم يعد أمام الأهالي سوى التعلّق بأي أمل، واللجوء إلى أي جهة قد تُفضي إلى معلومة، مهما كانت ضئيلة. وقد لاحظت المؤسسة تنامي الاعتماد على الجمعيات الأهلية، وعلى رأسها "جمعية الوسيم" التابعة لرجل الأعمال المعروف في سيناء، **إبراهيم العرجاني**. فمن بين حالات الاختفاء القسري التي يستعرضها التقرير، تقدّمت أسر 12 مختفين على الأقل بطلبات إلى الجمعية في محاولة يائسة لمعرفة مصير أحبّائهم. هكذا فعلت أسرة **سالم محمد المنيعي**، البالغ من العمر 34 عامًا، والمختفي قسرًا منذ 21 أغسطس 2019، بحسب ما أفاد به أحد أقاربه:[74]

> *"سألنا عليه في الاقسام وقالوا انه مش موجود، ومحدش أفادنا بأي حاجه. من شهر سجلنا اسمه في جمعية إسمها الوسيم التابعة لإبراهيم العرجاني وقدمنا صورة بطاقته، عشان المشايخ قالوا لنا اننا نقدم هناك وهنعرف مكانه".*

ومع تحول الوساطات الشخصية والجمعيات الأهلية إلى المسار الأبرز — بل الوحيد أحيانًا — الذي يلجأ إليه الأهالي لكشف مصير ذويهم، فإن من يختار سلوك الطريق القانوني يواجه في أحيان كثيرة تبعات عقابية. فقد لاحظت المؤسسة أن النسبة القليلة من العائلات التي تحاول تقديم بلاغات رسمية أو سلك مسارات قانونية تعرّضت لردود فعل انتقامية. كما روى أحد أقارب **محمد محمد سليمان**، المختفي قسريًا منذ عام 2016.[75]

> *"بعتنا فاكسات للمخابرات ولكل جهات الامن الموجوده، وسألنا عليه في كل المراكز وأقسام الشرطة، وموصلناش لأي حاجه ومحدش منهم رد علينا. وحاولنا نجيب وسايط كتير ومحدش رضي يتدخل. بعد ما عملنا دوشة وشكاوى كتير بدأ بيجيلنا الأمن الوطني كذا مرة، وخدوا*

[73] مكالمة هاتفية مع قريب أحد ضحايا الاختفاء القسري. تم حجب اسم الشاهد بناء على طلبه، مارس 2024، شمال سيناء، مصر.
[74] مقابلة شخصية مع قريب أحد ضحايا الاختفاء القسري. تم حجب اسم الشاهد بناء على طلبه، فبراير 2021، شمال سيناء، مصر.
[75] مكالمة هاتفية مع قريب أحد ضحايا الاختفاء القسري. تم حجب اسم الشاهد بناء على طلبه، يونيو 2024، شمال سيناء، مصر.

أخوه وأخته يحققوا معاهم، كانوا بيسألوهم تعرفوا عنه إيه و مين أصحابه وآخر مره شفتوه كان امتى، وبعدين طلعوهم".

وفي بعض الحالات القليلة التي قرّر فيها أحد الأهالي كسر حاجز الخوف وتقديم بلاغات تغيب لإثبات إخفاء ذويهم، جاء ردّ الأجهزة الأمنية واضحًا، حيث بادروا بتهديد الأسرة صراحةً للتوقف عن اتخاذ أي خطوات قانونية. هذا ما رواه أحد أقارب **أحمد حمد محمد سليم**، المختفي قسريًا منذ 20 أكتوبر 2015، في شهادته للمؤسسة:

"بعد ما زوجته قدمت الفاكسات لرئاسة الجمهورية راح مخبرين ليها على البيت وقالولها متقدمش حاجه تاني".

في ظل استمرار الإنكار الرسمي لحالات الاختفاء القسري وامتناع الأجهزة الأمنية عن الكشف عن مصير أو أماكن احتجاز المختفين، يجد الأهالي أنفسهم مضطرين للجوء إلى وسائل غير رسمية، بحثًا عن أي خيط يقودهم لأحبّائهم. وقد وثّقت المؤسسة، عبر مقابلات مع عدد من أسر الضحايا، نمطًا متكررًا يتمثل في اعتمادهم على شهادات ناجين من الاختفاء أو مفرج عنهم، باعتبارها أحد المسارات القليلة المتاحة، للحصول على معلومة قد تبدّد جزءًا من الغموض حول مصير المختفين.

يروي أحد أقارب **احمد حمد محمد سليم**، 46 عام، من قبيلة المساعيد، والذي اعتقلته قوات الجيش بتاريخ 20 أكتوبر 2015، رحلتهم في البحث عن أحمد:[76]

"اتقبض على ناس كتير من قبيلة المساعيد في قرية جلبانة، وهو كان واحد منهم، كانت حملة من الجيش بتلف على البيوت وبياخدوا الشباب عشوائي، جم البيت عند أحمد وطلعوا كل أهله بره وفتشوا البيت، وبعدين قالوا له تعال معانا واخدوه.

أول خبر جالنا عنه كان في 2018 من واحد من القرية اتاخد في نفس الوقت، قال لنا أنه كان معاه في سجن العازولي في الإسماعيلية، رحنا السجن وسألنا عنه هناك قالوا لنا خرج ومش موجود. وبعد كدة انقطعت أخباره تماما لحد سنة 2022، لما عرفنا أنه فيه شاب تاني خرج من المجموعه دي، زرناه وسألناه عن أحمد، قال أنه اتنقل من العازولي للكتيبة 101 واتقابلنا هناك، وأن أحمد كان تعبان والسكر عنده عالي، روحنا سألنا عنه قالوا محدش يسأل عليه تاني، ومن وقتها انقطعت أي أخبار عنه".

[76] مقابلة شخصية مع قريب أحد ضحايا الاختفاء القسري. تم حجب اسم الشاهد بناء على طلبه، أكتوبر 2024، شمال سيناء، مصر.

كما التقت المؤسسة مع أحد أقارب **محمد محمد سليمان ابراهيم**، 19 عام، والذي اعتقلته قوات الجيش بتاريخ 5 أبريل 2016، قال:[77]

"كان في ماتش راح يحضره علي البحر في العريش مع صحابه، سمعنا ان الجيش نزل بحملة على البحر، أخد ناس من هناك، لما عرفت كلمته الساعه 12 كان تليفونه اتقفل فعرفت انه اتاخد. رحت سألت هناك الأهالي قالولي ان الجيش جه وخدوهم وهما بيتفرجوا علي الماتش هو وأصحابه ومجموعة كبيرة.

في 2018 قرأت على صفحة في الفيسبوك اسمها "خواطر سيناوي" إن في واحد من أصحابه تم الإفراج عنه، رحناله وسألناه عن محمد قال إنه كان معاه في الجلاء في الإسماعلية ووصف ملابسه، كان نفس اللبس اللي محمد اتاخد بيه. باباه بعت تلغرافات لكل جهات الامن اللي الموجودة وسأل عليه في كل المراكز والأقسام وموصلش لأي حاجه، ومحدش منهم رد عليه. حاولنا نجيب وسايط كتير ومحدش رضي يتدخل. رغم أن الجيش أخد محمد، الأمن الوطني فضل يروح لأهله وأخدوا والده واخوه الكبير عشان نقولهم احنا نعرف عنه ايه و مين أصحابه وآخر مره شفناه كان امتي.

لكن في كثير من الأحيان، لا تفضي هذه المسارات غير الرسمية - كالسؤال المباشر للناجين من تجربة الاختفاء القسري أو للمفرج عنهم مؤخرًا - إلى أي نتيجة، إذ يعود الأهالي خائبي الأمل بعد فشلهم في الحصول على إجابة".

كما يروي شقيق **حسين**، البالغ من العمر 39 عامًا، والذي اعتقل في 14 يونيو 2015، أن جهوده لم تثمر عن شيء، رغم سؤاله عددًا من المحتجزين السابقين عمّا إذا كانوا قد التقوا بشقيقه أو سمعوا عنه خلال فترة احتجازهم:[78]

صراحة دورنا على وسايط ناس بيعرفوا الضباط في الزهور ومنهم " المقدم خالد " اللي كان ماسك مجموعة صاعقة بيقولوا عليها الخلية، وكان بيشتغل معهم في الخلية ناس مدنيين الحبس سلحهم بنسميهم "البشمرجة" منهم شباب من الشيخ زويد ومنهم من البدو. عرفنا من الواسطة انهم نقلوا المقبوض عليهم ومن ضمنهم حسين الكتيبة 101 في العريش في نفس اليوم بالليل. وبعد يمكن بحوالي أقل من شهر حسين اتنقل في سجن العازولي، حسب ما وصلنا من ناس افرجوا عنهم، قالوا شفنا اخوك وكان بيبعت لنا السلام مع أي حد مفرج عنه. ولكن مفيش اربع

[77] مكالمة هاتفية مع قريب أحد ضحايا الاختفاء القسري. تم حجب اسم الشاهد بناء على طلبه، يونيو 2024، شمال سيناء، مصر
[78] مقابلة شخصية مع قريب أحد ضحايا الاختفاء القسري. تم حجب اسم الشاهد بناء على طلبه، مايو 2025، شمال سيناء، مصر.

شهور في العازولي وانقطعت أخباره. سمعنا قصص من ناس السنين اللي فاتت أن حد طلع وشافهم ولكن لما بنسعي ورا القصص بتطلع قصص وهمية. ومش بنوصل لحاجة.

كما يحاول الأهالي اللجوء إلى محامين في رحلة البحث عن ذويهم المختفين، رغم قناعتهم بضعف فعالية هذا المسار، وذلك لانعدام التعاون من قبل الجهات الأمنية التي ترفض تقديم أي معلومات، كما توضح إحدى الشهادات التي وثّقتها مؤسسة سيناء في مقابلة مع أحد أقارب **عبدالكريم غانم عبدالله علي**، 23 عام، والذين تعرض للاعتقال من منزل العائلة في 4 سبتمبر 2019:[79]

"بعتنا وراه محامين كتير لكن لما بيروحوا يسألوا عنه في السجون ما حد بيرد عليهم. في الأول المحامي قال إنه عرف معلومة انه في أمن الدولة في الإسماعيلية، بعدين قال إنه راح سجن ثاني .إحنا بنفسنا سألنا في الأمن الوطني في اسماعيلية من خلال وسطاء عشان نتأكد، قالوا مش في الأمن الوطني في اسماعيلية. وآخر مرة جالنا خبر من حوالي سنتين أو تلاته من حد خرج من المعتقل في العريش، وقال لنا انه شافهم، بس معرفش فين بالضبط، غالبًا في الأمن الوطني".

وتُضيف بعض المقابلات التي أجرتها المؤسسة بُعدًا آخر للمعاناة، يتمثّل في محاولات يقوم بها بعض المختفين لطمأنة ذويهم عبر إرسال رسائل غير مباشرة تُنقل من خلال سجناء آخرين تقرر الإفراج عنهم، في محاولة لإيصال إشارات مقتضبة بأنهم ما زالوا على قيد الحياة.

يُظهر هذا النمط من الشهادات عمق الأزمة الإنسانية والقانونية المرتبطة بجريمة الإخفاء القسري، والتي تُجرد أسر الضحايا من أبسط حقوقها في المعرفة والاطمئنان، وتدفعهم للبحث عبر مسارات غير رسمية محفوفة بالخيبة والاستغلال. كما يُجسّد هذا الواقع حجم التعتيم الرسمي، وغياب الشفافية، وانعدام المساءلة في التعامل مع مصير المحتجزين بشكل غير قانوني.

ثانيا: التلاعب بالأهالي معنويا وماديا

استكمالًا لسلسلة الأعباء الثقيلة التي يتحمّلها أهالي المختفين قسريًا، ومع انسداد أفق العدالة الرسمية، يجد كثير منهم أنفسهم مضطرين للجوء إلى مسارات غير قانونية أو غير رسمية، على أمل الحصول على معلومة، أو تحقيق الإفراج عن ذويهم. غير أن هذه المسارات كثيرًا ما تتحول إلى بيئة خصبة للاستغلال والابتزاز، من قبل بعض المحامين أو وسطاء مدنيين، مدّعين امتلاكهم علاقات بأجهزة الأمن، ويطلبون مبالغ مالية كبيرة مقابل وعود بالكشف عن مصير المختفين أو التوسط للإفراج عنهم، دون أي نتائج ملموسة أو ضمانات.

[79] مقابلة شخصية مع قريب أحد ضحايا الاختفاء القسري. تم حجب اسم الشاهد بناء على طلبه، يناير 2024، شمال سيناء، مصر.

التقت مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان بأحد أقارب **صالح ناجي سليمان**، 41 عام، والمختفي قسريًا منذ 9 ديسمبر 2018، والذي كشف في شهادته كيف تحوّل اليأس من انسداد سبل العدالة إلى أرض خصبة للاستغلال. تسرد الشهادة محاولات العائلة المستمرة للوصول إلى أي معلومة بشأن مصير ابنهم، بما في ذلك لجوئهم إلى وسطاء غير رسميين يدّعون القدرة على التواصل مع جهات أمنية مقابل مبالغ مالية كبيرة، ليكتشفوا لاحقًا أنهم وقعوا ضحية لعملية احتيال ممنهجة استغلت رغبتهم الملحة في معرفة مصير ابنهم:[80]

"في 2019 و 2020 فيه ناس اقترحوا علينا نتواصل مع أشخاص وسطاء عندهم علاقات قوية مع الجيش. هما كانوا وسايط حاجه زي "البشمرجة" اللي بيشتغلوا مع الجيش، بيبقوا مخبرين بس بصفه رسميه، بيكونوا رجال متعاونين مع القوات المسلحة لمحاربة الإرهاب. المهم طلبوا منّا ندفع لهم مبلغ 50 ألف ونطلع لكم صالح. همّا كانوا كذا مرة يعني نمشي مع وسايط، بس في مرة طلبوا منّا 50 الف ودفعنا جزء منهم على اساس انه يطلع صالح ومعملش حاجة. واحنا في موضوع الفلوس كنّا عاملين زي الغرقان اللي متعلق بقشايه، أي حد بيقول لينا هقدر أعمل أي حاجه بندفع عادي، ده ابننا والمهم انه يطلع ندفع بقي للواء او لظابط وفي الاخر مبيردوش علينا.هو بيقول لنا بعد فتره انه معرفش يتصرف ومعرفش يعمل حاجه وبيقول لنا ان الفلوس دي هو خلصها مصاريف والموضوع بيكون نصباية في النهاية."

وبحسب شهادة أحد أقارب **لطفي سالم محمود أحمد** المختفي قسريًا منذ أبريل 2014 قال:

"فيه محامي في العريش قال إنه موجود في الأمن الوطني وطلب مني خمسين ألف جنيه عشان يطلعه، دفعت له خمسة آلاف، وبعدين عرفت إنه نصاب".[81]

تزداد حدة هذا الاستغلال في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعاني منها أغلب الأهالي، والتي تمنعهم من مواصلة البحث أو اللجوء إلى أي مساعدة قانونية. كما جاء في شهادة أحد أقارب **يحيى عيد عليان**، المختفي قسريًا منذ عام 2015 حيث قال:

"في ناس طلبت فلوس عشان يقولوا لنا نعرف مكان يحيى، بس ظروفنا صعبة، كانوا محامين كبار"[82]*في شهادة أخرى لأحد أقارب سليمان عبد الشافي أحمد، المختفي قسريًا منذ عام 2017 ذكر: "جاتلنا تليفونات من ناس مش بتقول أسماءها، وكانوا بيقولوا لنا معلومات عنه، ويدونا إشارات، وكانوا عايزين فلوس، ويقولوا هتسمعوا صوته لو دفعتوا، ومش بنسمع حاجة".*[83]

[80] مكالمة هاتفية مع قريب أحد ضحايا الاختفاء القسري. تم حجب اسم الشاهد بناء على طلبه، مارس 2024، شمال سيناء، مصر.
[81] مقابلة شخصية مع قريب أحد ضحايا الاختفاء القسري، تم حجب اسم الشاهد بناء على طلبه، أكتوبر 2023، شمال سيناء، مصر.
[82] مقابلة شخصية مع قريب أحد ضحايا الاختفاء القسري، تم حجب اسم الشاهد بناء على طلبه، أغسطس 2024، شمال سيناء، مصر.
[83] مقابلة شخصية مع قريب أحد ضحايا الاختفاء القسري. تم حجب اسم الشاهد بناء على طلبه، أغسطس 2021 شمال سيناء، مصر

أما في حالة **محمد سيد أحمد سالم** المختفي قسريًا منذ نوفمبر *2016* فقد ورد:

"عرضنا فلوس على وسيط عشان نعرف مكانه، وبعد ما أخذ الفلوس، قالنا إنه في سجن عجرود العسكري في السويس".[84]

وبحسب شهادة أحد أقارب **أيمن عبد الحميد إبراهيم حسين أيوب**، المختفي قسريًا منذ 2 مايو 2015، قال:[85]

"أيمن مهندس زراعي أصلا وكان فاتح ورشة جنب شغله كده، متزوج وعنده أربع أولاد، كان في حملة أمنية بتلف في الشارع بس مش عارفه جيش ولا شرطة، أخدت كل الناس اللي اسمهم أيمن من الشارع، وواضح أنهم كانوا جايين مش عارفين غير اسم ايمن، ففي حد من الجيران شاورلهم على بيتنا. وفي نفس الوقت أخدوا حوالي خمسة اسمهم أيمن من الشارع بس كلهم رجعوا بعد 4 أيام إلا هو، ومن يومها مسمعناش عنه أي حاجه.

سألت عنه في كل الأقسام وسافرت الاسماعيلية ودفعت رشاوي وفلوس لمحامين، وبقيت ألف علي الناس اللي بتتاخد وتخرج أسألهم هو أنتم سمعتوا أسمه؟ أنا والله كل اللي عايزاه أعرف بس هو عايش ولا صفوه، احنا كلنا ملناش دعوه بالسياسة ولا نعرف فيها حاجة، أيمن عمره ما كان له نشاط سياسي، أنا بدأت أهتم بس لما اتاخد، بدور عليه في أخبار الناس اللي بتظهر ولا بتتصفى، أحنا عندنا رتب شرطة في العيله بس رافضين يتدخلوا أو يسألوا حتى عليه، وكل ما زوجته أو أولاده يحاولوا يقنعوهم يتدخلوا، يقولوا الأحسن ليكم محدش يسأل عنه".

وبحسب شهادة أحد أقارب **ياسر محمد سلمان سليمان**، المختفي قسريًا منذ فبراير *2018*:[86]

"كلمنا محامي بس تقريبا نصاب، كل كلامه ليا كذب، وقال لي أنه مسجون في الإسماعيلية، وأنه ودالله لبس، وطلب مننا فلوس، بس احنا طبعا معندناش إمكانيات اننا ندفع له اصلاً، لأن والد جوزي معتقل على ذمة قضية وظروف الحياة صعبة. فالمهم فضلت اقوله هحاول اظبط اموري وكده واتصرف لك. وفي الاخر وصلني لحاله نفسيه صعبه لانه كل كلامه كان كدب في كدب وكل شويه هو نفسه ينسى ويناقض كلامه اللي قاله قبل كده، ومعمليش حاجة."

[84] مقابلة شخصية مع قريب أحد ضحايا الاختفاء القسري. تم حجب اسم الشاهد بناء على طلبه، ديسمبر 2021، شمال سيناء، مصر.
[85] مقابلة شخصية مع قريب أحد ضحايا الاختفاء القسري. تم حجب اسم الشاهد بناء على طلبه، يوليو 2021، شمال سيناء، مصر
[86] مقابلة شخصية مع قريب أحد ضحايا الاختفاء القسري. تم حجب اسم الشاهد بناء على طلبه، مارس 2024، شمال سيناء، مصر

وبحسب شهادة أحد أقارب **أيوب سليمان عيد عودة**[87]، 25 عام، المختفي قسريًا منذ سبتمبر *2019* رووا لنا أنه فور اعتقال ذويهم، تواصل معهم عدد من المحامين، وطلبوا مبالغ مالية كبيرة مقابل وعود بإطلاق سراح المحتجزين، مع الإشارة إلى أن الأمر "مجرد تحرٍ ولن يستغرق وقتًا". ومع مرور الوقت، تراجع المحامي عن ادعائه بقدرته على معرفة مصير أيوب، مدعيًا أنه لا يستطيع معرفة مكان وجود المحتجزين .وأشارت الأسرة إلى أنهم دفعوا المبالغ المطلوبة دون حصولهم على أي إيصال أو ضمان قانوني، نتيجة لحالة الإلحاح والقلق الشديد على مصير ابنهم. وأكدوا أن بعض من تواصلوا معهم أوصوا بضرورة وجود "واسطة" تسعى لإخراج المعتقلين، باعتبار أن الإجراءات الرسمية وحدها لن تكون مجدية. في نهاية المطاف، تم الاحتيال على الأسرة، إذ تبين أن المسألة أكبر من قدرة من تواصلوا معهم، وتم التخلي عنهم بعد استنزافهم ماليًا دون تحقيق أي نتيجة أو تقديم معلومات حقيقية عن مصير أبنائهم.

تُظهر هذه الشهادات نمطًا مكررًا من محاولات الاحتيال والاستغلال النفسي والمادي لأسر الضحايا، ما يضيف عبئًا جديدًا إلى ما يعانونه من ألم فقدان ذويهم وجهل مصيرهم.

ثالثا: إخفاء أسر كاملة أو استخدام الأقارب كرهائن للضغط على المطلوبين أمنيا

> لما وصلت قسم أول العريش كان كل الموجودين مقبوض عليهم عشان فيه شخص من عائلتها مطلوب أمنياً، إما الزوج أو الابن أو الأخ، وفى منهم ناس قريبهم المطلوب فعلاً معتقل لكن الأمن مش معترفين بكده طبعاً زي وضعي أنا، وبياخدونا رهائن عشان المطلوب ليهم يسلم نفسه، اللي فهمتوا بعد كدة أن المعتقلين بيكونوا مثلاً في قبضة الجيش وبعضهم في قبضة الداخلية، لكن مفيش تنسيق بين الجهتين، وبكدة بتفضل النساء رهينة في السجن لحد ما يثبتوا أن المطلوب من عيلتهم فعلا معتقل.

شهادة أحد أقارب مختفي قسريًا.

[87] مقابلة شخصية مع قريب أحد ضحايا الاختفاء القسري. تم حجب اسم الشاهد بناء على طلبه، يناير 2024، شمال سيناء، مصر.

من بين الأنماط المتكررة التي رصدتها مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان بشأن حالات الاختفاء القسري في شمال سيناء، يبرز نمط مقلق يتمثل في استهداف الأسر بأكملها، حيث تلجأ القوات الأمنية – سواء التابعة للجيش أو الشرطة – إلى إخفاء أفراد من العائلة بشكل جماعي، أو احتجاز بعضهم كرهائن، في محاولة للضغط على أحد ذويهم المطلوبين أمنيًا لتسليم نفسه، أو كنوع من العقاب الجماعي والانتقام أو ضمن سياسة توسيع دائرة الاشتباه في حال اعتقاد اجهزة الأمن أن أحد أفراد الأسرة منتمي لإحدى الجماعات المسلحة، ورغم اعتقال الشخص المطلوب لدى الزمن يتم اعتقال بقية الأسرة كإجراء وقائي.

يمثل استخدام أقارب المطلوبين أمنيًا كورقة ضغط أو كرهائن انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي لحقوق الإنسان، وخرقًا فادحًا لأبسط المبادئ القانونية والإنسانية. ولا يقتصر أثر هذا الانتهاك على الأفراد المستهدفين، بل يمتد ليعمّق من معاناة أسرهم، التي غالبًا ما تواجه الإقصاء الاجتماعي، والتهجير القسري، والتدهور الحاد في أوضاعها الاقتصادية والمعيشية.

عيد عليان سالم سليمان وأبناءه الأربعة[88]

وفي هذا الإطار، وثّقت مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان واحدة من أكثر الحالات دلالة على هذا النمط، من خلال شهادة أحد أفراد أسرة **"عيد عليان سالم"** 52 عام، التي تعرّض خمسة من أبنائها وأفرادها للاختفاء القسري على مدار أربع سنوات، رغم عدم وجود أي أحكام قضائية بحقهم، أو توجيه اتهامات معلنة. بدأت المأساة باعتقال **يحيى**، 18 عام في نوفمبر 2015، ثم توالى اعتقال أشقائه **عبد الرحمن**، 23 عام **ويونس** 19 عام، وصولًا إلى اعتقال **الأب** 52 عام وابنه **أيوب**، 17 عام في سبتمبر 2019، بعد اتصال من احد ضباط كتيبة الجيش في القسيمة بوسط سيناء. ومنذ ذلك الحين، لم تتمكن الأسرة من معرفة مصير معظمهم، رغم ما بذلته من محاولات متكررة عبر القنوات الرسمية وغير الرسمية، دون أن تتلقى أي رد أو معلومة مؤكدة، حتى وقت نشر هذا التقرير.

> *"احنا من وسط سيناء ساكنين في منطقة القسيمة التابعة لمدينة الحسنة. بتاريخ نوفمبر 2015، كان يحيي عمره 18 سنه و7 شهور، وكان موجود في البيت وبعدين كان في حمله موجودة في المنطقة، ودخلوا البيت عندنا ودخلوا كمان البيوت اللي حوالينا، ومكنش فيه ألا يحيى وأخته ووالدته، يعني مكنش في رجاله في البيت غيره، هما مكنوش عايزين حد محدد لانهم مسألوش عن أسماء، هو يحيي سألهم عايزين مين؟ سألوه اسمك ايه؟ وبعدين قالو له تعال معانا، وقاله لأخته خمس دقايق ويرجع، أخدوه مشي مركبش أي عربية، اخدوه على معسكر للجيش تابع للجيش الثالث قريب من البيت، وأخذوا ناس تانيه من البيوت اللي حوالينا. آخر حاجة عرفناها عن يحيى في 2017 انه في سجن الجلاء في الإسماعيلية، كان بعت لنا السلام مع واحد خرج من هناك. مرضيناش نعمل اي شكوى عشان خوفنا على أخواته.*

[88] مقابلة شخصية مع قريب أحد ضحايا الاختفاء القسري، تم حجب اسم الشاهد بناء على طلبه، أغسطس 2024، شمال سيناء، مصر.

وبتاريخ 17 يوليو 2017 كان عبدالرحمن عنده 23 سنة، كان ماشي في القرية، وكان في جيش معدي زي حملة كده، وقفوه وقالوله هات بطاقتك واخدوه على معسكر القسيمة في مدينة الحسنة. فضل محجوز فيه لمدة يومين وبعدين عرفنا من حد أنه انتقل لسجن الجلاء بالإسماعيلية، رحنا سألنا وقالولنا موجود فضلنا بندخل ليه زيارات وملابس بس ما بنشوفه، كان الحارس بياخد مننا الزيارة على البوابة، وفضل هناك لحد 1 أكتوبر 2017، وبعدها ودوه لمكان مجهول ومش عارفين عنه حاجة من وقتها.

وفي 10 أبريل 2018، كان يونس عنده 19 سنة، اتصل عليه واحد من كتيبة القسيمة وقال له عايزينك تيجي الكتيبة، راح لهم وفضل في الكتيبة كام يوم وبعدين نقلوه لسجن الزرافة في وسط سيناء، وقعد هناك شهرين، كان في واحد معاه هو اللي قال لما خرج انه فضل شهرين هناك، وانهم في شهر يونيو غمّوا عينيه حوالي الساعه 1 بليل وأخذوه مش عارفين علي فين، ومن وقتها مش عارفين عنه اي حاجه.

وبتاريخ 5 سبتمبر 2019، ظابط في كتيبة القسيمة اتصل على الحج وكان عمره وقتها 52 سنة، وقال له انهم عاوزينه هو وايوب ابنه اللي عمره وقتها 17 سنة، وأن المخابرات في مصر هي اللي عاوزاهم، وبعدها بيومين جت عربيه تبع الجيش ندهت علي الحج وعلي ايوب وقالت لهم يطلعوا عشان المخابرات عاوزاهم وراحوا معاهم، ومن بعدها مجاش أي خبر عنهم لحد دلوقتي، آخر مرة سمعنا خبر عنهم كان بعد ما اتاخدوا بـ 15 يوم، انهم في سجن العازولي. احنا قدمنا في أماكن كتير، سجلنا في جمعية الوسيم، والمجلس القومي لحقوق الإنسان، خدوا رقم تليفوناتنا وصور البطايق ومحدش رد علينا ابدا".

سيد أحمد سالم سيد وأبناءه الأربعة[89]

من خلال شهادة أحد أفراد الأسرة، وثقت مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان حالة صارخة من استهداف عائلة بأكملها، حيث تعرّض الأب وأبناؤه الأربعة للاعتقال والاختفاء القسري على مراحل متعاقبة بين عامي 2016 و2017، دون أوامر قضائية أو توجيه اتهامات معلنة، فقط لأن الأسرة كانت محل "اشتباه عام" في نظر الأجهزة الأمنية.

[89] مقابلة شخصية مع قريب أحد ضحايا الاختفاء القسري. تم حجب اسم الشاهد بناء على طلبه، ديسمبر 2021، شمال سيناء، مصر.

ولم تقتصر الانتهاكات على الذكور، بل امتدت لاحقًا إلى النساء في العائلة، إذ تم احتجاز بعضهن لفترات قصيرة بعد توقيفهن على الكمائن الأمنية. وتكشف الشهادة التالية حجم الانتهاكات التي طالت العائلة، بدءًا من اقتحام المنازل والترويع والاحتجاز، مرورًا بالإخفاء القسري طويل الأمد، ووصولًا إلى التنكيل المجتمعي، وحرمان خمسة من أفراد العائلة من أي حقوق قانونية أو تواصل مع العالم الخارجي، رغم مرور سنوات على اعتقالهم بواسطة قوات الجيش:

"يوم 7 نوفمبر 2016 الساعة 8 الصبح، ايجت حملة كبيرة خالص من الجيش في مدينة نخل، وكان معاهم ابراهيم واخدينه من المحل بتاع الفراخ في أول البلد. كانوا 9 مدرعات وعربية ترحيلات، وكانوا مسلحين ولابسين لبس الجيش اللي احنا عارفينوا وكسروا الباب ودخلوا. وبعدين اخذوا الحج الكبير سيد أحمد سالم 64 سنة وابنه بدر 26 سنة وابنه إبراهيم اخذوهم علطول من غير اي كلام. قلنا ليهم حرام عليكوا الحج مريض وعنده السكر والضغط سيبوه، قالوا متخافوش يومين تحري وهيطلعوا. وقعدوا يفتشوا في البيت، طريقة التفتيش كانت بغباء بهدله ورمي في العفش وخلاص، متعرفش بيدوروا على ايه. مسألوش علي حد تاني، اخدوا كل الرجال الموجودين ومشيوا، وأخذوا معهم العربية والموتوسيكل من قدام البيت. وغمّوهم، حطوا الحج في مدرعة والأولاد في عربية الترحيلات، ومشيوا بيهم علي طول مش عارفين اخذوهم فين.

بدر كلم اخوه احمد بالتليفون ليلتها، وقال احنا بخير ومتقلقوش علينا، ودي كانت آخر مرة سمعنا فيها صوت بدر وبعدها بيومين يوم 9 نوفمبر، ايجو مرة تانية بليل الساعه 12 اخذوا محمد 28 سنة وأحمد 34 سنة من بيوتهم بس اللي اخدوهم كانوا عربيتين شرطة من قسم نخل، كانوا شرطة بلبسهم الرسمي، وكان من ضمنهم أمناء شرطة بنعرفهم لأنهم ساكنين جنبنا، لما كلمناهم وبنقول ليهم واخدينهم ليه كفاية اللي اخدتوهم، قالوا أوامر والله منقدرش نعمل حاجه، طيب أوامر من مين؟ محدش فادنى بمعلومه. تاني يوم الصبح طلعوا ابراهيم ورجع البيت، سألناه كنت فين وفين ابوك واخوك قال في سجن النقب، عربية جيش جابتني ونزلتني على الشارع الدولي بتاع نخل، وقال مشفتش اخواني محمد وأحمد. وقال دخلونا في اوضه انا وابوي وبدر وبعدين خدونا بالواحد على التحقيق كان الاسئله عادي كلها أسئلة على حياتنا اللي عايشينها، شغالين فين وبتعملوا ايه وكده.

بعدها قعدنا فتره كبيره مش عارفين حاجه عنهم، عملنا تلغرافات للنائب العام ورئاسة الجمهورية ورئيس النيابة العسكرية. بعد فترة الحجة راحت سجن الجلاء في الاسماعيلية، ومن على البوابه مرضيوش يدخلوها. محمد ده بقي قصته قصه محمد مراته اتوفت وسابت ليه بنتين، وبعد ما توفت باسبوعين اخذوه وهو معدي على كمين، وفضل مسجون لمدة اربعين

يوم، وبعدين طلع قعد بره اربع ايام واخدوه تاني يوم ما اخذوه وهو وأحمد. أما بدر فكان عريس من ثلاثة شهور، مشافش ابنه ابدا لحد دلوقتي لانه اتولد بعد اعتقاله.

ياسر كان عنده 40 سنة، بعد ما اخدوا أبوه وإخوانه ساب البلد لمدة سنة، وبعدين رجع زيارة قعد 20 يوم في بيته، وفجأه حملة تبع الجيش اخدوه من بيته في فبراير 2017، وكانت اول معلومه وصلت لنا عنه أنه اتصفى، وبعدين ناس قالت لنانه عايش ومحبوس في العريش في الكتيبة 101.

الحجة وبنتها اخذوهم رمضان 2020 من على كمين الميدان أثناء زيارتهم لأهلها في مدينة بئر العبد، وقالوا ليهم ان السبب ان أولادها مطلوبين للأمن واساميهم على الكماين. المهم قالوا ليهم احنا عايزينكم في كلمتين وركنوهم على جنب والمدرعة ايجت، غموهن واخدوهن وعرفن لما وصلن انهن في الكتيبة 101 في العريش. حطوهن في زنزانة مقرفه، طلبن منهم مكنسه ونضفن المكان علشان يقدرن يقعدن فيه. حققوا مع البنت وكانت متغميه وسألوها عن اخوانها وقالوا ليهن انهم مسجونين من اربع سنين ومنعرفش عنهم حاجة، وكانوا مش مصدقين ان الأولاد معتقلين، بس الظابط قال ليها لو اتأكدت انهم فعلا معتقلين هتطلعوا ولو كلامكوا مش صح هتفضلوا. والحجة كانت مستنياها بره واقفه ليهم عند الباب، وقالت مش هتحرك غير بنتي تطلع، ولما تأكدوا سابوهن بعد تلت ايام بس مدوهنش معلومات عن الأولاد.

من ضمن الحاجات اللي قهرتنا أن الشرطة كانت تهدد الناس ميتعاملوش معنا ولا يتكلموا خلال الأشهر اللي فاتت. الأهالي طريقتهم اتغيرت معنا بسبب أنهم قالوا للرجاله جيراننا اللي مراتو هتروح عندهم او تتعامل معاهم هناخد جوزها".

إن هذه الوقائع لا تقتصر في أثرها على شخص المختفي فحسب، بل تعكس نمطًا ممنهجًا من العقاب الجماعي الذي تمارسه السلطات بحق أسرهم، وكأن مجرد صلة القرابة تُعدّ جرمًا يستوجب العقاب. وفي ذلك انتهاك جسيم لمبدأ "شخصية العقوبة"، وهو أحد أركان العدالة القانونية الراسخة، والذي يقضي بألا يُحاسَب أي فرد على فعل لم يرتكبه، ولا يُعاقب على فعل لم يرتكبه. لكن الواقع يتحدث بمنطق آخر، حيث تتحوّل الأسرة إلى هدف، فإلى جانب إنهاكها بالغياب، لا يقف الأمر عند ذلك الحد، بل يواصلون سلب ما تبقّى من حياة في قلوب الأمهات والزوجات والشقيقات، إذ يتم يتعرض من تبقى من الأسرة خارج السجون الى مضايقات مستمرة بسبب إحتجاز ذويهم، أو بسبب البحث عن ذويهم.

رابعاً: معاناة نفسية واقتصادية مستمرة

> احنا بنموت، انا مش قادره استحمل من حقي اني اشوفه انا ربيته وكبرته ودخلته كلية، كان نفسي يطلع مهندس وكل ده اتدمر ومش قادره انساه، انا كبرته عشان هما ياخدوه بعد كل ده، وأصلا هو كان مقيم في القاهرة، كان بس جاي العريش عشان يحضر العزاء، وياريته ما جه. وهو مش بيقعد في العريش وأنا مش عارفه هما هما ليه خافيينه، جدته ماتت وكان نفسها تشوفه، وانا بس نفسي اشوفه.

شهادة والدة أحد المختفين قسريًا المختفي قسريًا منذ ديسمبر2017

تُعد تجربة احتجاز أحد أفراد الأسرة واحدة من أقسى المحن التي قد تمر بها العائلات، لكن المعاناة تتضاعف حين لا يكون هناك خبر، أو حتى يقين، بمكان هذا الشخص أو مصيره. كيف تستمر الحياة حين يصبح الغياب لغزًا، والفراغ صدى لا ينطفئ؟ كيف يواجه الأبناء، والأمهات، والزوجات، والعائلات كاملةً، سنوات ممتدة من الترقب والأمل؟ يصبح أقصى ما يتمناه الأهالي هو مجرد ظهور المختفي — حتى لو كان في السجن، حتى لو كانت القيود تلتف حول يديه — فقط ليعرفوا أنه ما زال حيًا، أو على حد قولهم:

"احنا بس عايزين نعرف هو عايش ولا مات"، في إشارة إلى **أحمد حمد محمد سليم**، الذي تم اعتقاله من منزله في قرية جلبانة بشمال سيناء في يوليو 2015 على يد قوات الجيش، وكان حينها في الرابعة والأربعين من عمره، ولم ترد عنه أي أخبار منذ ذلك الحين. الرجل، وهو أب لأربع بنات وولد، ترك خلفه أسرة ما تزال تنتظر منذ أكثر من تسع سنوات، تطرح سؤالًا واحدًا يتكرر كل يوم: هل ما زال حيًا؟

وبحسب مقابلات عدة أجريناها مع أقارب ضحايا مازالوا قيد الاختفاء منذ سنوات طويلة، يتساءلون ألا تكفي كل تلك السنوات من الغياب. كما يطرح بعض الأهالي تساؤلات حول أسباب استمرار إخفاء ذويهم، خاصة مع إعلان رئيس الجمهورية عبد الفتاح السيسي، انتهاء حالة الحرب على الإرهاب. قال **والد أحد الضحايا** والمختفي منذ يونيو 2019:[90]

> *"أنا عايز أعرف مكان ابني فين حتى لو هتعرض لأذى، والدته الله يكون في عونها بتموت كل يوم مش بتنام إلا وهي بتعيط. اربع سنين مش كفاية؟ طيب الارهاب انتهى ولو الولد غلط في حاجه يتحاسب معنديش مشكله، بس انسانيا اقل حاجه اعرف ابني ميت ولا عايش. عرفوني*

[90] مقابلة شخصية مع قريب أحد ضحايا الاختفاء القسري. تم حجب اسم الشاهد بناء على طلبه، يناير 2023، شمال سيناء، مصر.

مكان ابني لو عايش، ولو ميت عرفوني فين قبره، وانا مش عايز حاجه تانيه ولا عايزه يخرج، اعرف بس مكانه."

كما التقت مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان بأحد أقارب **محمد سليمان عيد فياض**، البالغ من العمر 34 عامًا، والذي تم اعتقاله في 25 أكتوبر 2015 أثناء عودته إلى مدينة العريش من مقر عمله في مدينة نويبع لزيارة والدته المريضة. ووفقًا للشهادة، جرى اعتقاله ضمن حملة أمنية موسعة استهدفت العشرات من أبناء المنطقة، دون إذن قضائي أو تقديم أسباب واضحة. منذ ذلك اليوم، فُقد أثره تمامًا، بينما تواصل الأسرة البحث عنه وسط تدهور نفسي ومعيشي شديد:[91]

"كان صاحب بنزينة في نويبع، ونزل اجازه يزور والدته كانت مريضة، ومن قدام البيت بيركب العربية، وصلت حملة في المنطقة، وأخذوا من الشارع اكثر من ٢٠٠ إنسان. منهم لله، أقسم بالله مفيش عليهم أي شئ. قلوبنا حزينه وتعبنا، الحين خلاص تم القضاء على الإرهاب، يطلعوا الناس، بكفي أحوال المعيشة زفت اقل شي يفرحنا بخروج الناس. سامحوني على عصبيتي، بس خلاص انا تعبت وفقدت الامل في كل شيء. الحالة النفسية على الله، وانا لي اكثر من 8 سنين بصرف علي ست بيوت وخلاص الحمل كسر ظهري ما اقدر اتحمل شي".

يمتد أثر الإخفاء القسري إلى ما هو أبعد من الغياب الجسدي، ليترك وراءه فجوة اقتصادية خانقة تتكبدها الأسر الهشّة، خاصة حين يكون المختفي هو العائل الوحيد. وفي واحدة من المقابلات، تروي قريبة خمسة من المختفين الذكور من عائلة **سيد أحمد سالم سيد**، كيف وجدت الأم نفسها مضطرة لإعالة أربع أسر دفعة واحدة، في ظل غياب الزوج المختفي أيضا. غياب العائل قسرًا لا يترك فقط ألمًا إنسانيًا، بل يُنتج انهيارًا اقتصاديًا تتوارثه النساء والأطفال.[92]

"الحجة والدتهم بعد ما ولادها وجوزها اختفوا، شالت الهم والمسؤولية، صارت تخبز عيش للناس بفلوس، وتبيع عجوة عشان تصرف على العيال. الحجة بتصرف على أربع عائلات، بيتها وبناتها، وبيت ابنها أحمد مكون من مراته وثلاث أطفال، وبيت ابنها محمد اللي فيه بس بناته الاتنين ملهمش حد لأن امهم توفت قبل ما ياخدوا محمد بحوالي 50 يوم، وعيلة ابنها بدر المكونة من مراته وابنه اللي مشافوش لأنه اتولد بعد ما اخذوا ابوه. بالإضافة لبيت الحجة نفسه عايش معها فيه اتنين بناتها، واحدة منهن معها أطفالها لأن جوزها توفى.

[91] مقابلة شخصية مع قريب أحد ضحايا الاختفاء القسري. تم حجب اسم الشاهد بناء على طلبه، أكتوبر 2023، شمال سيناء، مصر.
[92] مقابلة شخصية مع قريب أحد ضحايا الاختفاء القسري. تم حجب اسم الشاهد بناء على طلبه، ديسمبر 2021، شمال سيناء، مصر.

الوضع صار صعب جدا بعد ما الرجال كلهم راحوا. أحمد كان شغال في شركة المياه، بعد ما أخذوه عملنا تلغرافات علشان نقدمها للشغل بتاعه، كنا عايزين حتى يدفعوا نص المرتب عشان مراته وعياله يلقوا شي يعيشوا بيه، مرضيوش قالو غير تجيبوا ورقة تثبت انه معتقل، وطبعا احنا مش عارفين همّا فين أصلا علشان نجيب ورقه".

يترك الاختفاء القسري وراءه فراغًا لا يسكنه إلا الألم، وأثرًا لا يُمحى من أجساد وقلوب من تركوا خلف المختفي ينتظرون. يروي أحد أقارب **حسام شبيب عودة محمد**، البالغ من العمر 22 عامًا، كيف أدى اختفاؤه في 19 يناير 2019 بعد القبض عليه من منزله إلى سلسلة من المعاناة المتراكمة لأسرته، بلغت ذروتها في فقدان والدته بصرها، ثم إصابتها بمضاعفات صحية انتهت ببتر ساقها. ورغم مرور أكثر من ست سنوات، لم تتلقَ الأسرة أي معلومة رسمية حول مصيره، لتبقى في دوامة من الألم والبحث المتكرر، دون بارقة أمل أو إجابة عن سؤالهم الأبسط: هل ما زال حسام على قيد الحياة؟ [93]

"انا عاوز اتكلم مع اي حد يسمعني ويساعدني، لأنه الظروف اللي بنمر بيها هالأيام من يوم مااخوي اختفي من الجيش ،اخدوه من البيت ليه ست سنوات عانينا كتير ودورنا في كل مكان، امي انعمت من كتر العياط والسكر بهدلها وعملت بتر لرجليها بسبب السكر وحاليا مابتمشي، من زعلها علي اخوي. اتمنى صوتنا يوصل يمكن لعل وعسى يحصل خير بسببكم، ونعرف اخوي حي او ميت او موجود فين. ست سنين منعرفش عنه اي حاجه، وقلوبنا كلّنا محروقه عليه ، من يوم ما اتاخد امي واحنا مخليّاش حد مرحناش له، لغاية امي راحت رئاسة الجمهورية وماستقبلوهاش، ده غير النصابين وغيرو، واحنا متعلقين في قشايه اتنصب علينا كتير لحد ما يأسنا، هو اتاخد من من قرية قاطية واخدوه على كتيبة رابعة هو واثنين شباب، همّا طلعو من فتره وهو لا".

وتختتم **والدة عمار**، 17 عام، المختفي بتاريخ 26 فبراير 2018، بكلمات تختزل وجع العائلات التي لا تعرف إن كان أحباؤها أحياء أم أمواتًا:[94]

انا بس بسأل ربنا يرده لينا ولو في أيديكم حاجة تساعدوني بيها، انا عايزه اتطمن بس، بقالي سبع سنين، والله حتى لو لا قدر الله مات اعرف وخلاص. يعني انا عايزه بس اوصل لايه حصل وخلاص، هزعل وهعيط لو مات، بس الموضوع هيتقفل لكن اني مبقاش عارفه ادور ولا ابطل، هو عايش ولا ميت ده واجع قلبي ومخليني مش عارفه اعيش، ولا عارفه استعوض ربنا زي ما واحد خرج من السجن ورحت زرته اسأله عن ياسر قال لي، هو قال مفيش حد فضل عايش في السجن المركزي في العريش بعد 2022 وهو عنده حد من قرايبه منضم

[93] مقابلة شخصية مع شاهد عيان وناج من الاختفاء القسري. تم حجب اسم الشاهد بناء على طلبه، يناير 2022 شمال سيناء، مصر.
[94] مقابلة شخصية مع والدة أحد المختفين قسريا جرى استخدام اسم مستعار للحفاظ على سلامة الشاهد، مارس ،2024 شمال سيناء، مصر.

للتكفيريين، ولما سألته متأكد قال مش متأكد من حالة ابنك تحديدا، والله لو كان رد عليا متأكد أنه اتصفى كنت يمكن ارتحت عن دلوقتي".

من بين الشهادات التي وثّقتها مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان، تبرز شهادة عائلة **عدلي غثيان اجميعان عيد**، البالغ من العمر 27 عامًا، والذي اعتُقل في 7 سبتمبر 2015 من قرية أبو شنار في رفح، ولم يظهر منذ ذلك التاريخ. توضح شهادتهم حجم المعاناة التي يعيشها ذوو المختفين قسريًا، إذ تدهورت الحالة الصحية لوالدة عدلي وأُصيبت بأمراض مزمنة نتيجة الصدمة والحزن، بينما تستمر الأسرة في مناشدتها، متمسكة بالأمل الوحيد: أن تعرف مصير ابنها الغائب منذ ما يقرب من عشر سنوات، مؤكدين أنه لم يكن له أي انتماء سياسي أو جنائي، كما يشهد بذلك كل من عرفه في قريته.[95]

"أقسم بالله ما له في اي شي ولا حتى الصلاة كان بيصليها. احنا بحثنا عنه في كل مكان ومعرفناش عنه أي شيء حتى الآن. أرجوكم ساعدونا أمه جاها السكر والضغط والقلب، ساعدونا بالله عليكم ساعدونا نعرف هو فين. اقسم بالله ما له في أي شئ سياسي ولا جنائي. ابدا ابدا حتى اسالوا اهل قريته كلهم عنه وهم يفيدوكم".

تبرز شهادة أسرة أحد المختفين قسرا منذ اعتقاله في 15 أكتوبر 2015، البالغ من العمر 35 عامًا، والذي اعتقله الجيش من محل إقامته بمدينة الشيخ زويد. تسلط الشهادة الضوء على العبء النفسي والمادي العميق الذي يثقل كاهل العائلة:[96]

"مرضيتش اكلم اهلي عن اللي سمعته، كلام هيموتهم من الهم. اخوي له في رقبته طفلين في ابتدائي واعدادي وزوجته. مأساة كل يوم لما بنشوفهم وبناخذ لهم طلبات، شوفتهم بتوجع القلب نفسي يوم يكون عندي خبر حلو ابشرهم بيه. امي كل فترة بتسألني مفيش اخبار عن اخوك، والله بحول وجهي والدموع تنزل من عيوني عشان ما تشوفني، بقول لها على الله أن شاء الله فرج قريب. اخوي بعد ما قالوا راح الكتيبة مبينش خالص في اي مكان محدش شافه لا في العازولي ولا في الأمن الوطني ولا حتى في الكتيبة، كل ما حد يطلع من السجن بنروح نسأله، آخر مرة شافوه في نفس أسبوع اعتقاله في الكتيبة 101. اللي خرجوا من هناك قالوا فيه زنزانتين داخل الكتيبة واحدة بيحطوا فيها الناس اللي بياخذوهم عشوائي وواحدة تانية متشدد عليها، واللي بيدخلها ربنا يستر عليه".

[95] مقابلة شخصية مع قريب أحد ضحايا الاختفاء القسري. تم حجب اسم الشاهد بناء على طلبه، إبريل 2022، شمال سيناء، مصر.
[96] مقابلة شخصية مع قريب أحد ضحايا الاختفاء القسري. تم حجب اسم الشاهد بناء على طلبه، مايو 2025، شمال سيناء، مصر.

خاتمة

> لما دخلت كان وزني حوالي 100 كيلو، لما طلعت وأهلي شافوني قعدوا يعيطوا على منظري وأخذوني على الدكتور وطلع وزني 70 كيلو وعندي انيميا وصفرا والسكر عالي، وجالي غضروف في رقبتي كمان وكنت مبقدرش ارفع ازازة الميه اشرب وكنت مبقدرش اصلي غير على كرسي.

شهادة ناجي من الاختفاء القسري.

> واحنّا مختفين الناس اللي بقالهم سنين مكانوش يعرفوا حتى اهاليهم عايشين ولا ميتين. يعني واحد في مختفي بقاله سنين وهو ميعرفش حاجه عن اهله ممكن يكونوا كلهم ماتوا، وفعلا في ناس طلعت لقت اهلها ماتت، يعني في واحد كان محبوس لما طلع لقى ابوه ميت بعد ما قعد مختفي سنين، وكان طول الوقت بيفكر فيه جوا، والموضوع كان مؤلم بالنسبه للناس كلها جوا..

شهادة ناجي من الاختفاء القسري.

من خلال مقابلاتنا مع ناجين من الاختفاء القسري وذويهم، بالإضافة إلى رصد لحالات الاختفاء القسري خلال الفترة منذ عام 2013 حتى وقت كتابة التقرير، نستطيع القول أن ظاهرة الاختفاء القسري داخل سيناء هي ظاهرة ممنهجة ومتفشية وقد طالت بلا شك الآلاف، بينهم - في تقديرات راجحة - نحو 3000 شخص لازالوا مجهولي المصير. فبحسب الشهادات، لا يوجد عائلة في شمال سيناء لم يتعرض أحد أفرادها للاختفاء القسري، وتبعاته من التعرض للتعذيب وانعزاله عن العالم الخارجي لمدد متفاوتة ما بين أيام وشهور، وقد تصل إلى ما يزيد عن عشر سنوات.

ومع كون الاختفاء القسري يرقى إلى كونه جريمة ضد الإنسانية، بحسب الاتفاقية الدولية الخاصة بـ"حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري"، إذ أنه يحمل في طياته العديد من الانتهاكات لحقوق الإنسان، كالتعذيب، والاحتجاز في أماكن احتجاز غير رسمية، والقبض التعسفي، إلا أن الدولة ما تزال في حالة من الإنكار والتخبط، بالإضافة إلى عدم الانضمام للاتفاقية الدولية الخاصة بالاختفاء القسري. هذا إلى جانب المعاناة الاجتماعية والاقتصادية والألم النفسي الذي يقاسيه الأهالي خلال مسارات البحث عن ذويهم المختفين قسريًا، والتهديدات التي تطالهم بصورة مستمرة.

لذلك توصي مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان بالآتي:

على المستوى التشريعي

- توقيع مصر على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.
- تعديل تعريف "التعذيب" المنصوص عليها داخل قانون العقوبات المادة 126 و129، على أن يتفق واتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية والمهينة واللا إنسانية.
- توقيع مصر على البروتوكول الاختياري الثاني الخاص باتفاقية مناهضة التعذيب، والذي ينتج عنه السماح بوجود زيارات ميدانية لأماكن الاحتجاز من قبل المنظمات المستقلة.

على مستوى السياسات

- غلق كافة أماكن الاحتجاز الغير رسمية، وإطلاق سراح كافة المعتقلين بشكل تعسفي وغير قانوني. والسماح لكل المحتجزين برؤية ذويهم والمحامين المعنيين.
- تشكيل لجنة مستقلة من قضاة، وخبراء قانون، ونشطاء حقوقيين وممثلين عن القبائل والمجتمعات المحلية في سيناء، وتكون لتلك اللجنة صلاحيات كاملة للتقصي وذلك لتحضير كشف كامل بأسماء كل المختفين قسريا والكشف عن مصيرهم. على اللجنة أيضا أن تقرر صرف تعويضات لضحايا الاختفاء القسري، وكذلك لذويهم، يتوافق مع حجم الضرر المعنوي والمادي الواقع عليهم. ويجب تخصيص الميزانيات الكافية لذلك.
- تفعيل دور المجلس القومي لحقوق الإنسان لدعم ومساندة حالات الاختفاء القسري التي يتقدم ذويهم بشكاوي للمجلس بخصوصهم، وعدم الاكتفاء بنقل رد وزارة الداخلية للأهالي، بل المتابعة في حالاتهم وتوثيق الانتهاكات التي تلحق بهم والمطالبة بجبر الضرر، ومحاسبة المتورطين.
- تشكيل هيئة تابعة للنائب العام للنظر في بلاغات الاختفاء القسري في كافة أنحاء الجمهورية، والتعاون مع اللجنة المستقلة المشكلة. بالإضافة إلى الرقابة على كافة أماكن الاحتجاز وغلق غير القانونين منها، والتحقيق في كل حالات الاحتجاز الغير رسمية.

ملحقات

ملحق 1: خطاب موجه للسادة وزير الدفاع، وزير الداخلية، رئيس الهيئة العامة للاستعلامات، ورئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان.

Company Number: 13722165
7 Bell Yard, London, WC2A 2JR,
United Kingdom
info@sinaifhr.org

السيد وزير الدفاع بجمهورية مصر العربية
السيد وزير الداخلية بجمهورية مصر العربية
السيد رئيس الهيئة العامة للاستعلامات
السيد رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان

25يونيو 2025

تحية طيبة وبعد،

في إطار عمل مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان المعني برصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان في شمال سيناء خلال الفترة من خلال الفترة من 2013 الى 2025، ومن منطلق التزام المؤسسة بمعايير البحث المهني والموضوعي، وتماشياً مع قواعد العمل الحقوقي التي تقتضي تضمين وجهات النظر الرسمية في تقاريرها، نُخاطب سيادتكم اليوم بصفتكم الرسمية، للاستفسار حول ما رصدناه من انتهاكات متكررة وجسيمة تتعلق بجريمة الاختفاء القسري، والاعتقال التعسفي، وسوء أوضاع الاحتجاز في شمال سيناء خلال السنوات العشر الماضية.

وقد وثّقت المؤسسة، بناءً على عشرات الشهادات المباشرة التي تم جمعها من ذوي الضحايا والناجين من الاختفاء القسري، أنماطاً ممنهجة من الاحتجاز غير القانوني والتعذيب، الذي طال في أحيان كثيرة أسرًا كاملة، فضلًا عن حالات عديدة لأطفال قُبض عليهم تعسفياً، وتعرضوا للاختفاء القسري، دون مراعاة للضمانات الخاصة بالأطفال المنصوص عليها في الدستور والقانون المصري، وفي الاتفاقيات الدولية التي صدّقت عليها الدولة المصرية.

وفي هذا السياق، نتقدم إليكم بالأسئلة التالية، راجين من سيادتكم التكرم بتقديم إجابة رسمية عنها، حتى يتسنى للمؤسسة إدراج وجهة النظر الحكومية في التقرير المزمع نشره قريباً:

1. هل لدى جهاتكم المختصة إحصاء رسمي يوضح عدد المواطنين الذين لا يزالون قيد الاختفاء القسري في شمال سيناء؟ وما هو موقف الدولة تجاه كشف مصيرهم
2. من خلال الأبحاث الميدانية التي أجرتها المؤسسة، اطّلعنا على عشرات التلغرافات الرسمية التي أرسلها ذوو المختفين إلى المؤسسات المعنية في الدولة، والتي أفاد الأهالي أنهم لم يتلقوا عنها أي ردود أو معلومات بشأن مصير ذويهم. كيف تفسر الجهات المختصة هذا الغياب التام للردود الرسمية على هذه التلغرافات، رغم ما تفرضه القوانين المصرية من التزامات بالتحقيق في بلاغات الاختفاء القسري؟
3. ما هو مصير الطفلين عبد الرحمن إبراهيم سليمان زريعي وشادي سامي سليمان زريعي، البالغين من العمر 13 و 116 عاما وقت اعتقالهما، اللذين قبض عليهما بتاريخ 23 أغسطس 2018، بعد القبض عليهم بأسبوع تم عرضهما على النيابة، حيث قررت

النيابة إخلاء سبيلهما بتاريخ 16 نوفمبر 2019، ولم يتم تنفيذ قرار النيابة بإخلاء سبيل الطفلين عبدالرحمن وشادي، بل تم اخفائهم قسريا لمدة 11 شهر، ثم جرى تدويرهما على ذمة قضية جديدة، وقررت النيابة إخلاء سبيلهما للمرة الثانية بتاريخ 12 ديسمبر 2020 تم اخفائهم قسريا للمرة الثالثة على التوالي لمدة 6 أشهر، ثم جرى عرضهم على نيابة أمن الدولة بمحضر ضبط وإحضار حديث بتاريخ 10 يونيو 2021، على ذمة قضية رقم 620 لسنة 2021 حصر أمن الدولة العليا، وجهت لهما نيابة أمن الدولة العليا تهم : الانضمام إلى جماعة إرهابية، تمويل ودعم الجماعة الإرهابية المنضمين لها، تطابقت تلك الاتهامات مع القضيتين السابقتين الذين حصلا على إخلاء سبيل منهما، فحصلا على إخلاء سبيل للمرة الثالثة في أكتوبر 2022، بعد اخفاء قسري دام اجمالا لمدة ثلاث سنوات و7 أشهر (46 شهر). بينما تتسائل أسرة الطفلين عن مصيرهما بعد مرور 7 سنوات على اعتقالهما؟

4. ما هو مصير الطالب أحمد محمد حمزة محمد حمزة، البالغ من العمر 21 عامًا وقت اعتقاله في 23 سبتمبر 2024، إذ لم تصل إلى أسرته أي معلومات عنه منذ لحظة اعتقاله، رغم إرسالهم عدة تلغرافات إلى الجهات المعنية دون تلقي أي رد يوضح موقفه القانوني أو مكان احتجازه الحالي.

5. كيف تفسر الجهات المعنية استمرار ظاهرة الاعتقال العشوائي والاختفاء القسري في محافظة شمال سيناء، في ظل الإنكار المتكرر لوجود محتجزين في عدد من السجون غير الرسمية مثل (سجن العازولي العسكري، الكتيبة 101، سجن الزرافة العسكري، سجن عجرود العسكري، أقسام الشرطة بشمال سيناء، الأمن الوطني بالعريش)، التي تشير شهادات متعددة إلى استمرار استخدامها كمراكز احتجاز سرية خارجة عن الإشراف القضائي؟ وما هي الإجراءات التي اتخذتها السلطات المصرية لتصحيح هذه الانتهاكات وضمان احترام القوانين الوطنية والالتزامات الدولية لمصر في هذا الشأن؟

نتطلع إلى ردكم الكريم في أقرب وقت ممكن، لإدراجه ضمن التقرير الجاري إعداده، وذلك تعزيزاً للشفافية والحق في معرفة الحقيقة.

مع خالص التقدير،

د. أحـــمد ســـالم

المدير التنفيذي لمؤسسة سيناء لحقوق الإنسان

SINAI FOUNDATION
FOR HUMAN RIGHTS